الأمم المتحدة

A/60/PV.7

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧**
الجمعة، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ٠٩/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

تنظيم الأعمال

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/60/L.1، معنون ''نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥''. معروض على الأعضاء أيضاً النسخة الصحيحة للفقرة ٦٠ (أ) بالانكليزية فقط؛ والنسخة الصحيحة باللغات الرسمية الأخرى ستصدر في الوثيقة الختامية. أما بالنسبة للوثيقة A/60/L.1، فأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى البيان المقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، والذي صدر بوصفه الوثيقة A/60/355. وقد عُممت هاتان الوثيقتان على الوفود صباح هذا اليوم، ووزعتا في القاعة.

خطب بمناسبة انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن جلسات الجمعية العامة خلال اليومين الماضيين قد تجاوزت الوقت المقرر لها. وكما يعلم الأعضاء، ففي جلسة هذا الصباح، أمامنا ٤٠ متكلماً مدرجون في القائمة، وفي جلسة بعد الظهر، لدينا ٤٤ متكلماً. وخلال جلسة بعد الظهر أيضاً، سيقدم الرؤساء المشاركون لدورات المائدة المستديرة الأربع موجزات شفوية عن تلك الدورات. وبالتالي، سيتعين على الجمعية العامة البت في مشروع القرار A/60/L.1.

وبغية الانتهاء من عملنا في وقت معقول، لا أرى بديلاً عن التوجه إلى الأعضاء برجاء احترام الوقت المتفق عليه والمحدد بمدة خمس دقائق لكل بيان. وبالأمس، أدلى عدد من المتكلمين بنسخ موجزة من بياناتهم المطولة المكتوبة. وهذا أسلوب عمل نود أن نشجعه بالتأكيد. ولكي نساعد المتكلمين على أن يُيَسِّروا عملنا، سوف نُذَكِّرهم بعد خمس دقائق بأنهم قد تجاوزا الوقت المحدد. ونرجو أن يُنهوا بياناتهم في الحال. وأشكر الأعضاء على تعاونهم من أجل الانتهاء من عملنا في وقت معقول. وهذا التعاون أمر أساسي جداً لنجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51183 (A)
0551183

الرئيس (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي.

الرئيس دوارتي فروتوس (تكلم بالإسبانية): أبادر بتهنئة الرؤساء المشاركين على انتخابهم عن جدارة. إن سجلاتهم المتميزة ضمان لإدارة ممتازة لهذه القمة، التي تأمل باراغواي أن تفضي إلى نتائج تمكننا من إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى تدابير فعالة للحد من التفاوتات في التنمية وتؤدي إلى زيادة الاستثمارات من جانب الدول الأكثر تقدماً. وشعوبنا، ذات الاقتصادات الناشئة، لا تحتاج إلى صدقة، بل إلى تضامن. شعوبنا لا تحتاج إلى تنازلات سخية، بل إلى توزيع عادل للثروات التي ينتجها كل سكان العالم.

إن جانباً رئيسياً في سياسة حكومة بلادي يتمثل في إيلاء الاهتمام للقطاعات الاجتماعية التي يتفشى فيها الفقر والعوز. وإن كان لنا أن نمضي قدماً وأن نتغلب على الوضع الهش لقطاع كبير من السكان، لا بد أن تكون لدينا القدرة على العمل، وأن يكون لدينا أيضاً زعماء سياسيون قادرون على مكافحة الفساد، وقضاة يتصفون بالشجاعة لتطبيق القانون وفرض العدالة. وبالمثل، فإننا ندرك أن تنميتنا تتوقف أيضاً على رجال أعمال مستعدين لترك القطاع غير الرسمي بغية زيادة التنافس وتوفير فرص العمل وخفض الفقر. ولكن ينبغي لنا القول في هذا المحفل أيضاً إن حمائية البلدان الغنية شر يمسك بخناق شعوبنا وقد تترتب عليه عواقب مأساوية.

وسيكون من الصعب خفض مستوى الفقر عالمياً في ظل استمرار التركيز الشرير للثروات. ولا بد أن يكون هناك نظام عالمي جديد يتيح للجميع فرصة المشاركة، ومن ثم الإسهام في إضفاء صفة العالمية على الكرامة الإنسانية. والتدفق الأحادي للمنافع على البلدان المتقدمة النمو، على حساب البلدان الأقل حظاً، ليس من قبيل الإجحاف فحسب، بل هو تهديد حقيقي لسلام العالم. وتخصيص الموارد لكل الأمم وفي أكثر من اتجاه هو السبيل لكفالة الديمقراطية.

ولذلك، فإن حكومة باراغواي تسعى جاهدة لمكافحة الفقر. وعندما تولت الحكومة السلطة في عام ٢٠٠٣، كان معدل الفقر المدقع ٢٠,١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، تمكنا من خفضه إلى ١٧,١. وفي عام ٢٠٠٢، كان المعدل العام للفقر في بلدي ٤٦,٤ في المائة نتيجة عقود من الإهمال. واليوم، وفقاً لآخر البيانات، تمكنا من خفض ذلك المعدل إلى ٣٩,٢ في المائة. وفي الفترة من ٢٠٠٣- عندما تولت حكومتنا السلطة - إلى ٢٠٠٤، بلغ معدل النمو ٧,٨ في المائة، وذلك وفقاً للمعلومات المستوفاة للبنك المركزي في باراغواي.

إننا نأمل أن تستعيد الأمم المتحدة دورها التنسيقي وأن تضع حداً لمظاهر التفاوت والإجحاف الجسيمة التي نكبت بها شعوب العالم. فمن المؤلم أن نرى الأولوية ما زالت تعطي لمصالح من لديهم أكثر، وأن وعود الدول الغنية للمنظمة هذه لا تنفذ، وأن الأمم المتحدة تتحول إلى بيروقراطية عاجزة عن إرساء المعايير التي يتعين على الجميع أن يلتزموا بها حتى لا ينتهي الأمر بتجاوزات العولمة إلى التسبب في حرب عالمية جديدة.

ولئن كان الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون سبباً للقلق والألم في تلك المناطق وفي غيرها من المناطق ذات الروابط التاريخية الوثيقة بنا، إلا أن التهديد الحقيقي للديمقراطيات الهشة وللحرية والسلام في أمريكا اللاتينية يأتي من رفض إعطاء منتجاتنا منفذاً إلى الأسواق الرئيسية لما يسمى العالم الأول، وإقصائنا عن الهيئات التي تتخذ فيها

القرارات الهامة وتدمير قدرة الأمم على العمل. وهدف تحسين توزيع الدخل هو بالتحديد ما جعلنا نشجع تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر وعدم المساواة.

وفي مجال التعليم، خفضت باراغواي الأمية بدرجة كبيرة وزادت نسبة التسجيل في المدارس، وستواصل خفض العجز في التعليم الأساسي والابتدائي وتحسين نوعيته. ومن الممكن تحقيق هذا الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن معدل الأمية في باراغواي يبلغ اليوم ٦,٤ في المائة، وتهدف حكومتي إلى نيل شهادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بمحو الأمية في باراغواي بحلول عام ٢٠٠٨. ولقد كان هناك نمو متسارع في التعليم الثانوي والعالي والجامعي. وتم أيضا تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الحصول على التعليم ومدته على جميع المستويات.

وبشكل مماثل، شهدنا في السنوات الأخيرة تعاظم مشاركة المرأة في العملية الإنمائية وتعزيز النظام القانوني الذي يحمي حقوقها. إننا نكافح العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر، ونعزز الوعي بتلك المشاكل. ولقد ازدادت مشاركة المرأة في الفروع الثلاثة للحكومة من خلال تعيين وزيرات وانتخاب برلمانيات وتوظيف قاضيات ونساء في هيئات حكومية أخرى.

وكان إصلاح النظام الصحي قد عانى من الركود في السنوات الأخيرة، ولكن حكومتي تعيد الآن تنشيطه من خلال تعزيز السياسات العامة لتحسين مؤشرات الصحة الأساسية، وهو ما ينعكس في تقرير الأمم المتحدة الأخير للتنمية البشرية. ولقد بذلنا جهدا كبيرا لخفض مستويات وفيات الرضع والوفيات النفاسية وسوء التغذية والأمراض المستوطنة، وبشكل مماثل نعمل بصورة مكثفة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعمل بشكل عام لضمان دقة السجلات والإحصائيات ولاستخدام موارد بشرية وتقنية أكبر في المجال الصحي. وستواصل الحكومة تنفيذ جميع برامجها حتى تحرز المزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

لقد أدرجت حكومة باراغواي مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها ومشاريعها القطاعية، وهو ما أوقف تدهور البيئة. فمن خلال إنشاء أمانة للبيئة وتعاون الحكومات المحلية والمجتمع المدني، نجحنا في تنفيذ برامج بيئية، وإن كان أمامنا قدر كبير من العمل ينبغي إنجازه في ذلك القطاع. ولقد وافقنا هذا العام على سياسة وطنية للبيئة تركز على حفظ تراثنا الطبيعي والثقافي والاستخدام المناسب له حتى نضمن استدامة التنمية والتوزيع العادل للأرباح والعدالة البيئية والحياة الكريمة لأجيال الحاضر والمستقبل.

وما زلنا نواجه مهمة تضييق الفجوات في توفير المسكن والماء والصرف الصحي الأساسي، والتي تؤثر سلبا في مواطنينا من خلال الازدحام وتلوث التربة والغذاء والماء. وبموجب الأهداف التي وضعناها، تقوم الحكومة بتطوير أحياء المدن والمستوطنات.

ونحن نعتقد أنه إذا أريد لنا تحقيق هدف الشراكة الإنمائية فإن وجود نظام عادل ومنصف للتجارة يكتسي أهمية قصوى لتنمية بلداننا في أمريكا اللاتينية. ومن أجل ذلك، نرفض أية محاولة لإدامة التدابير الحمائية للعالم المتقدم، لا سيما الإعانات الممنوحة لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية، وكذلك استخدام الضوابط التقنية كحواجز أمام المنتجات المصنعة.

إن التقدم التكنولوجي ينبغي أن يكون لخدمة الإنسانية، ولكن الفجوة الرقمية تعيقه، حيث أن ٨٠ في المائة من مستخدمي شبكة الانترنت يتمركزون في البلدان المتقدمة بينما نصف سكان الأرض لم يخوضوا بعد تجربة إجراء مكالمة هاتفية واحدة. وهذه الفجوة المؤلمة ستفضي حتما إلى المزيد

من عدم المساواة، لأنها ستزيد هوة التفاوتات القائمة. وفي ضوء مثل هذه الأحوال، نحن بحاجة إلى نهج جديد في إدارة البحوث وتعزيز التكنولوجيا والابتكار حتى نهيئ الساحة لنموذج إنمائي جديد له وجه إنساني، ويقوم على أساس ذكاء مواطنينا ومعرفتهم وضميرهم التاريخي.

وتدعو باراغواي الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية إلى مضافرة جهودها لتحقيق تنمية اجتماعية عادلة ضمن نموذج التعايش الديمقراطي. وسنواصل نضالنا لتحقيق ذلك الهدف، وآمل أن أقدم قريبا تقريرا يبين تقدما أكبر نحو تحقيق الرفاه والازدهار لشعبنا، لأن الحرية والعدالة لا يمكن توطيدهما إلا في بيئة تقوم على التنمية للجميع.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد كورمانبيك باكيف، رئيس جمهورية قيرغيزستان.

الرئيس باكيف (تكلم بالروسية): ينعقد مؤتمر القمة الحالي أثناء الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، وهي محطة بارزة لا في مسيرة المنظمة فحسب بل أيضا بالنسبة إلى المجتمع الدولي برمته ومنظومة العلاقات الدولية بمجملها. ويتيح لنا هذا المحفل فرصة نادرة لإيجاد أجوبة جماعية وصياغة نهج مشتركة لقضايا وتهديدات عالمية معاصرة مثل الفقر والجوع والمرض والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبينما نعترف بالفضل كما ينبغي لبصيرة مؤسسي المنظمة، ينبغي ملاحظة أن من الممكن، بل ينبغي، تطوير أنشطة الأمم المتحدة في ضوء الحقائق العصرية وآفاق التنمية العالمية.

اليوم تتوقع شعوب بلداننا منا جميعا، وعن حق، أن نعتمد تدابير تحقق المزيد في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة لمعالجة مشاكل الألفية الجديدة. وفي ذلك الصدد، تؤيد قيرغيزستان ضرورة إصلاح الجمعية العامة وتعزيز المهام التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما ندعم توسيع مجلس الأمن وطابعه التمثيلي الجغرافي، وتعزيز كفاءته.

وتؤكد جمهورية قيرغيزستان تقيدها الكامل والشامل بالأهداف والغايات العالمية الواردة في إعلان الألفية. إن برنامج العمل الوطني المتوسط المدى الذي تعكف قيرغيزستان الآن على وضع مشروعه سيكون مرتبطا بالأهداف الإنمائية للألفية ارتباطا وثيقا.

ونعتزم أن نكفل من خلال البرنامج تعزيز الحكم الديمقراطي والنمو الاقتصادي في بلدنا. ونؤمن بأن تنفيذ البرنامج سيساعد على حل مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية المعلقة، بما فيها التغلب على الفقر والفساد، وتحسين مستوى المعيشة وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

وبالرغم من ذلك، فإن ارتفاع مستوى الديون الخارجية يشكل أحد الحواجز التي تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جمهوريتنا، حيث أن ٩٤ في المائة من الأرض منطقة جبلية. وتمنعنا الديون الخارجية الهائلة–التي يتطلب سدادها تكلفة ضخمة – من توفير الدعم الواجب للتنمية في أقاليمنا. وتؤيد قيرغيزستان الرأي القائل بأنه يلزم تحديد مستوى مقبول للديون وأن المطلوب هو اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية. وستشكل القرارات الايجابية التي اتخذها نادي باريس لتخفيض الديون الخارجية للبلد عاملا هاما في تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في قيرغيزستان، وستساعد هذه القرارات بلدنا في الأجل الطويل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى انه ينبغي للمجتمع العالمي أن ينظر في مسألة تقديم دعم إضافي للبلدان النامية الجبلية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن هذا العام – ٢٠٠٥ – عام يحظى بأهمية استثنائية بالنسبة لقيرغيزستان وسيحظى إلى الأبد بمكان في تاريخها الذي استمر لقرون. ففي ٢٤ آذار/مارس، أعلن شعبنا بقوة التزامه بالمضي في مسار ديمقراطي نحو التنمية وتحقيق المثل العليا للحرية. وتعتزم القيادة الجديدة لجمهورية قيرغيزستان أن تبذل كل الجهود الممكنة لسد الفجوة بين الشعب والدولة. وبالتأكيد فإن المستقبل ملك للشعب. ونريد من العالم أن يشهد الآثار الايجابية للتغيرات التي حصلت في قيرغيزستان ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم النشط وأن يساعد شعبنا لكي يتمكن من حل مشاكل التنمية المستدامة.

ومنذ أوائل التسعينيات في القرن الماضي، قطع بلدنا طريقا مضنيا. وخلّف بعض الأشخاص في قيرغيزستان وراءهم بالفعل العديد من الصعوبات والمحن. وبالرغم من جميع تعقيدات فترة الانتقال، تعلم شعبنا الكثير، بكسبه إحساسا بالحرية والديمقراطية وبإرساء القواعد لاقتصاد السوق، وبتطبيق صيغ اقتصادية متقدمة وبالبناء على التجربة الدولية.

وبغية حماية المبادئ الأساسية المتمثلة في الحرية والديمقراطية في جمهورية قيرغيزستان، أرسينا قاعدة عريضة لإنشاء مجتمع مدني. وأؤمن إيمانا جازما بأنه لا يمكن تجديد البلد بدون مشاركة الشعب. ونحن على اقتناع عميق بأنه ينبغي للمجتمع المدني أن يكون شريكا للحكومة وبأن حقوق الإنسان تشكل القيمة الأساسية للمجتمع.

ومنذ ثورة آذار/مارس، أصبح واضحا أن المجتمع المدني طالب الحكومة بالفعل بضمان الشفافية وإزالة الفساد. ونحن ملتزمون، في كفاحنا الثابت ضد الفساد، باستخدام الآليات المقبولة دوليا. وقد اتخذنا بالفعل الخطوات الأولى. ففي حزيران/يونيه هذا العام صدق برلمان قيرغيزستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويجري وضع استراتيجية للدولة لمكافحة الفساد في شكل خطة للعمل، ويجري اتخاذ خطوات نشطة لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالقضاء على الفساد في جميع خلايا جسد المجتمع، من قراه النائية إلى أعلى مؤسسات الدولة.

وتشكل حماية حقوق الإنسان، ومراعاة المبادئ الديمقراطية بشكل عملي وليس بمجرد الأقوال، إحدى أولويات قيرغيزستان الجديدة. ونعتبر الحماية المستدامة والفعالة لحقوق الإنسان شرطا مسبقا هاما لصون الاستقرار والازدهار في العالم، في كل بلد بمفرده وأيضا على المستوى العالمي.

وبالنسبة لجمهورية قيرغيزستان فإن من دواعي الشرف العظيم أن تكون جزءا من الدول الحرة التي أنشأت مؤخرا صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في نيويورك. ونؤيد تأييدا تاما إنشاء الصندوق ونثق بأنه سيعمل على منح زخم قوي لتعزيز الديمقراطية في العديد من البلدان في العالم.

إن امتثال جمهورية قيرغيزستان القوي لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، وحرية التعبير والاجتماع والصحافة وسيادة القانون والديمقراطية، بما في ذلك حقوق اللاجئين، تم إظهاره بالفعل من خلال الإجراءات الملموسة التي اتخذتها قيرغيزستان.

وفي ذلك الصدد، يحق لشعب قيرغيزستان الأمل في ألا يترك وحده لمعالجة مشاكله، وأن تقدم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والبلدان المانحة المساعدة الواجبة لقيرغيزستان لإعانتها على تحقيق تطلعها السامي إلى الحرية والديمقراطية والتنمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يشكل هذا المنتدى خطوة هامة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وجمهورية قيرغيزستان، من جانبها، مستعدة لبذل أقصى

وسعها للإسهام في التنفيذ العاجل للمبادئ السامية المتمثلة في السلام والاستقرار والتنمية الواردة في إعلان الألفية.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد سوسيلو بامبانغ يدهويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا.

السيد يدهويونو (تكلم بالانكليزية): لقد قدمت إلى هنا كي أتكلم بالنيابة عن ٢٢٠ مليون إندونيسي بصفتي أول رئيس منتخبا انتخابا مباشرا. كما أنني أحمل رسالة ٤,٦ بليون شخص هم سكان آسيا وأفريقيا الممثلون في الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة التي شكلت في نيسان/أبريل الماضي. وأود أن أعرب لكم عن التزام منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الوارد في إعلان جاكرتا، ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنيابة عن سكان المنطقة، اعتزم أن أتكلم عن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة.

وعندما أقول التنمية، فإنني أعني التحدي الذي يمثله الفقر. والفقر آفة فتاكة. إذ يموت ثمانية ملايين شخص – معظمهم في آسيا وأفريقيا – كل عام لأنهم على درجة من الفقر تحرمهم من أن يعيشوا. ولوقف هذه الآفة الفتاكة لا بد لنا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نقيم شراكة عالمية من أجل التنمية. وعلينا أن نستجيب بصدق لنتائج المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية. ولا بد من وجود تدفق لتمويل التنمية. ويجب أن تحظى صادرات البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى الأسواق في نظام تجاري عالمي قائم على قواعد.

وعلى البلدان النامية أن تحقق الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وأن تستخدم بشكل فعال مواردها المحدودة، وأن تخطط وتنفذ استراتيجيات إنمائية مناسبة. وعلى البلدان المتقدمة النمو، من جانبها، أن تفي بالالتزام بإقامة شراكة عالمية حقيقية تعود بمنفعة متبادلة من أجل التنمية.

أما بالنسبة للأمن العالمي، فإننا بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن بعضوية تعكس الوقائع العالمية. وينبغي أن تحظى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يقطنها أكثر من نصف الجنس البشري وتشكل مهدا للحضارات والأديان القديمة، بالمزيد من المقاعد في مجلس الأمن. وينبغي أن يتم اختيار الأعضاء الدائمين الجدد على أساس مجموعة من المعايير المناسبة. كما أن علينا أن نتخلص من حق النقض، الذي يصيب المجلس بالشلل في أغلب الأحيان.

ونحن بحاجة إلى إنشاء نظام لنزع السلاح ومنع الانتشار يقود إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ولكن يجب علينا أن نشجع الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية.

ويلزمنا لجنة لبناء السلام تعمل بالتنسيق مع كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي إطار ولاية الجمعية العامة.

ويلزمنا توافق آراء بشأن المسؤولية عن حماية الناس من القتل الجماعي والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا ينبغي استعمال القوة إلا حين تفشل كافة الوسائل الأخرى.

أما في الحرب على الإرهاب، فيجب أن ننمي التعاون الدولي الفعال للتعامل مع هذا الخطر. ولا يجوز التضحية بأي حق من حقوق الإنسان. ولا بد لنا من إيجاد الأسباب الجذرية للإرهاب والتعامل معها.

ونحن في إندونيسيا نعتقد أن الحوار بين الأديان وتمكين المعتدلين يمكن أن يقللا من الراديكالية العنيفة.

ويلزم أن نمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يستطيع أن يستعرض التعاون الدولي في مجال التنمية وينسقه على نحو فعال.

وينبغي أن يشكل مجلس حقوق الإنسان المزمع إنشاؤه هيئة تابعة للجمعية العامة. ويجب أن يخلو من التسييس وازدواجية المعايير.

ولا يكتمل أي جهد يبذل لإصلاح الأمم المتحدة ما لم يؤكد هذا الجهد ويفعّل الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

وستواصل إندونيسيا دعم أية جهود تبذل لتعزيز وتنشيط فعالية الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة. وفي هذا الصدد، تحث إندونيسيا على إجراء عملية إصلاح الأمم المتحدة بطريقة تدريجية ومستدامة. ذلك أن إصلاح الأمم المتحدة لا يختلف أساسا عن إصلاح دولة من الدول. والأمر كله يتعلق بالعمل من أجل الديمقراطية لكي تعمل الديمقراطية من أجلنا. وفي أثناء ذلك، يجب أن يتم التغيير بشكل ديمقراطي قدر الإمكان. ونحن نمر بهذه التجربة حاليا في إندونيسيا. فنحن نواجه تحديات كثيرة، ولكننا نشعر بالامتنان لنجاح الإصلاحات والتحول الديمقراطي. ونحن نعيد بناء اقتصادنا. وننشئ الوظائف للحد من عدد فقرائنا. ولالتزامنا بالحكم الرشيد، فإننا آخذون بأسباب النصر في الحرب على الإرهاب. ونحن عاكفون على بناء السلام في آتشه.

وإذا نجحنا كدول مستقلة وكمنظمة دولية في إصلاح أنفسنا وبلوغ الديمقراطية والحكم الصالح، فإن العالم سيتغير؛ ولكننا يجب أن نتسلح بالإرادة والروح، وبتوافق الآراء الضروري، وبالالتزام بالعمل المتضافر معا، وصولا إلى عالم ينعم بالسلام والعدل والرخاء المقترن بالعدل، وإلى إصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد فلاديمير فورونين، رئيس جمهورية مولدوفا.

الرئيس فورونين (تكلم باللغة المولدوفية؛ والنص الانكليزي مقدم من الوفد): إن تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، لا يصفان بدقة التهديدات والتحديات القائمة اليوم في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان فحسب، بل يشيران أيضا إلى الاتجاه الصحيح والتدابير التي يلزم اتخاذها لمعالجة هذه الأمور. ويقصد بهذه الإجراءات أن تضفي دينامية جديدة على عملية تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عملية تأثرت تأثرا ضارا من جراء تعقيد المناخ الدولي في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وترى جمهورية مولدوفا، شأنها شأن الدول الأخرى الأعضاء، أن هذه الظروف تتطلب منا إحياء توافق الآراء بشأن التحديات والأولويات الرئيسية، وتحويل هذا التوافق الجديد في الآراء إلى عمل جماعي يمكن أن يؤدي، في جملة أمور، إلى تجديد منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها.

وفي هذا الصدد، أرى من المهم للغاية أن أعلن في مؤتمر القمة الحالي التزام بلدي المستمر إزاء الأمم المتحدة وأن أتعهد بتقديم دعمنا الراسخ للمنظمة ولمشروع الوثيقة الختامية الذي سنعتمده. وتعرب جمهورية مولدوفا عن تأييدها لاعتماد الدول الأعضاء للقرارات اللازمة، بما فيها القرارات التي ستعتمد في إطار هذا الاجتماع، والتي ستؤدي إلى تنشيط الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وزيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للأمم المتحدة وإنشاء مجلس حقوق الإنسان

ولجنة لبناء السلام. كما نحبذ إزالة بعض إشارات عفا عليها الدهر فيما يتعلق بمجلس الوصاية والدول المعادية من ميثاق الأمم المتحدة.

وبوصفنا بلدا نواجه صعوبات المرحلة الانتقالية وما زال متأثرا من نتائج صراع داخلي نشب بإيحاء ودعم من الخارج و لم تتم تسويته بعد، ، فإن جمهورية مولدوفا مهتمة اهتماما عميقا بتعزيز القيم التي تشكل الأساس للوثائق المذكورة آنفا على الصعيد الوطني. وأود أن أؤكد في هذا السياق، أنه ما لم تتم إزالة عوامل الضغط الخارجي، بما فيها الوجود العسكري الأجنبي، وما لم يتم تحول ترانسدنيستريا إلى الديمقراطية ونزع سلاحها، وما لم تتم السيطرة على حدود الدولة في محيط هذه المنطقة، سيكون من المستحيل تسوية هذا الصراع، ووقف الاتجار غير القانوني بالأسلحة والمخدرات والبشر، وتوفير الاستقرار والأمن لهذا الجزء من القارة الأوروبية.

وسنواصل العمل بقوة لتحقيق المزيد من تطوير سيادة القانون والديمقراطية وكفالة الحد الأقصى من حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء إقليم جمهورية مولدوفا، بحيث يتمتع بها أيضا مواطنونا الواقعون تحت سيطرة النظام الشمولي الانفصالي في تيراسبول.

وبالمثل، نتعهد بأن نبذل جميع الجهود لكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة رخاء مواطنينا، وتحسين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأولويات المحددة مكملة للأولويات المرتبطة بالاندماج في أوروبا، الذي أصبح هدفا استراتيجيا لا رجوع عنه لسياساتنا العامة الداخلية والخارجية.

ومن هذا المنطلق، نرجو أن يدعم المجتمع الدولي جهودنا دعما أكثر نشاطا من منطلق الشراكة العالمية التي نحاول تأكيدها من جديد في مؤتمر القمة الحالي.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين الذين نادوا بتجديد الالتزامات والقيام بإجراءات عملية. فهذه هي الطريقة الوحيدة للتقدم صوب عالم ينعم بالحرية والرخاء والعدالة والسلام. وتلك هي تحديدا الرؤية الجماعية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة و تأييدا لها تواصل جمهورية مولدوفا عضويتها في المنظمة العالمية بإخلاص والتزام.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لجلالة الملك عبدالله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

الملك عبدالله بن الحسين (تكلم بالانكليزية): منذ خمس سنوات، اجتمع قادة العالم هنا ليعلنوا عن رؤية جديدة لعصر جديد. وكان مؤتمر قمة الألفية استجابة لتوافق آراء أخلاقي عالمي؛ فلم يعد عالمنا يستطيع أن يحرم بلايين الناس من أساسيات الحياة والسلام.

بعد خمس سنوات، من الواضح أننا لم نتعجل قط. لقد شهدت الإنسانية مخاطر نظام عالمي يحرم الناس، وبخاصة الشباب، من الفرصة والأمل. والآن، تتطلع شعوب العالم إلينا لجمع أممنا معا والعمل بإلحاحية وتحقيق النتائج.

يشرفني أن أبلغ أن الأردن يسير في مسار تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية. إن التحديات حقيقية، وهناك الكثير الذي يجب القيام به. لكن هناك مكاسب يتم تحقيقها في القضاء على الفقر وفي الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والبيئة والمزيد غيرها. وما هذا الجهد سوى جزء من استراتيجية الأردن الوطنية الأشمل بكثير – نهج جامع اشتمالي للإصلاح والتنمية.

لكننا لا نعمل في فراغ. وآفاق السلام تؤثر على الكل، على بلدنا ومنطقتنا والعالم. وثمة خطوة حاسمة واحدة تكمن في كفالة عدم التسامح المطلق حيال أولئك الذين يروجون للتطرف. وقد عمل الأردن مع المجتمع الإسلامي

الدولي لمعارضة التفسيرات المتطرفة للإسلام. إن الأردن يريد إسلاما حقيقيا معتدلا تقليديا يحل محل الإسلام المتشدد المتطرف العنيف في كل مكان في العالم ولكل مسلم بلا استثناء.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أصدرنا رسالة عمان التي استهدفت توضيح الطبيعة الحقيقية للإسلام: ما هو الإسلام وما ليس منه. ثم في تموز/يوليه الماضي، اجتمع أكثر من ١٨٠ عالما مسلما في عمان. لقد مثلوا ٤٥ بلدا وكانوا مدعومين بفتاوى من ١٧ عالما من أكبر علماء المسلمين في العالم. وقد توصل العلماء معا للمرة الأولى في التاريخ إلى توافق آراء بالإجماع حول عدد من المسائل الجوهرية.

أولا، اعترف الإعلان الذي أصدره العلماء بالمشروعية والمبادئ المشتركة لمذاهب الشريعة الإسلامية التقليدية الثمانية.

ثانيا، حدد الإعلان المؤهلات والظروف اللازمة لإصدار الفتاوى. وهذا يفضح لاشرعية الفتاوى المتطرفة التي تصدر تبريرا للإرهاب، والتي تتعارض مع مذاهب الشريعة الإسلامية التقليدية وتمثل انتهاكا واضحا لمبادئ الإسلام الأساسية.

ثالثا، أدان الإعلان الممارسة المعروفة بالتكفير (تسمية الآخرين بالمرتدين) – وهي ممارسة يلجأ إليها المتطرفون لتبرير العنف ضد الذين لا يتفقون معهم.

حتى وإن كنا نعمل من أجل السلام، فإن التنمية يجب أن تمضي قدما. وما هو مهم في هذا المسعى هو الهدف ٨ من أهداف الألفية: الشراكة الدولية.

عندما تلتزم الدول المتقدمة النمو بتقديم دعم نشيط ومتزايد للتنمية، فإنها تحقق تقدما عالميا للجميع. إن العالم يعرف ما هو مطلوب: تجارة عادلة ومساعدة مباشرة متزايدة وتخفيف أعباء الديون. إن اتفاق مجموعة الدول الثماني مؤخرا على التخفيف من عبء ديون البلدان الأكثر فقرا خطوة إيجابية. وقد وضع الاتحاد الأوروبي جدولا زمنيا لزيادة المساعدة. وإننا بحاجة إلى مواصلة وتوسيع نطاق تلك الجهود والتوسع فيها.

وهذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى المجموعة الرئيسية المؤلفة من البلدان ذات الدخل المتدني – المتوسط والبلدان ذات الدخل المتوسط. إن لبلداننا دورا كبيرا في الاستقرار الإقليمي والعالمي. لقد اندفع العديد منا بكل قوة نحو الإصلاحات وهم على وشك تحقيق مستويات أعلى من الدخل. ولن يترجم ذلك النجاح إلى مكاسب إنمائية حقيقية إلا إذا تمت صيانته واستدامته. وتناقش مجموعة من الزعماء أولي العزم، غالبيتهم من البلدان المتوسطة الدخل، شواغل مشتركة: التجارة الحرة والعادلة والمعونة المستهدفة ومسائل أخرى. وقد اتفقنا على أن نواصل مناقشتنا حول طرق الوصول إلى الاتفاق مع الدول المتقدمة النمو.

يقر اجتماع القمة العالمي هذا بأن عالمنا يقوم على التكافل المتبادل وتشاطر الفرص. ولدينا مهمة استراتيجية وأخلاقية أيضا. والمسألة الآن بين أيدينا لنثبت لشعوب العالم، وبخاصة الشباب، أن مؤسساتنا الدولية تضطلع بمهامها وأن العدالة العالمية هي حقيقة ملموسة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما.

الرئيس توريخوس (تكلم بالإسبانية): تلتزم بنما التزاما واضحا مقنعا لا لبس فيه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبياننا ليس بيانا خطابيا أو مجرد بروتوكول. لقد اعتمدنا الأهداف والغايات والمؤشرات كإطار مرجعي لرسم سياساتنا العامة. وجعلناها إلزامية وعقدنا العزم على تنفيذها بنفس صرامة تنفيذ أي معاهدة دولية.

إننا نبذل جهدا كبيرا لاستئصال الفقر والجوع، بالتركيز على أشد السكان فقرا، ورسم سياسات لإعادة توزيع الثروة من خلال إصلاح شامل لنظام الضرائب وتحويل الموارد المباشرة وغير المباشرة إلى السكان الذين بقوا على هامش التنمية عقدا بعد عقد.

إن الفقر لا يؤثر على الفقراء فقط. إنه يعوق تنمية بلد بأسره. ويمنعنا من التقدم كمجتمع متكامل يتشاطر نفس التطلعات ويتمتع بنفس الفرص لتحقيق تلك التطلعات.

إننا على وشك أن نحقق تعميم التعليم الابتدائي. ويكمن هدفنا في توفير تعليم عالي الجودة للجميع، بمناهج ذات صلة بالواقع، وتوسيع التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.

لقد أحرزنا تقدما، وإن لم يكن كافيا، في تخفيض وفيات الرضع، وإننا واثقون تماما بأننا سنتمكن من تخفيض وفيات الأمهات، إذ أننا حققنا، لأول مرة في تاريخ بنما، تغطية شاملة مجانية للعناية الصحية للأمهات في ما قبل الولادة والولادة في المستشفيات.

إننا نواجه تحديا كبيرا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونسلم بالحاجة إلى أن نكون ابتكاريين وخلاَّقين أكثر في تعزيز وقاية فعالة ونشر الوعي بين السكان المعرضين للخطر، لا سيما النساء والشباب.

وبنما، بدورها، ما فتئت تؤكد بقوة على بناء مجتمع لا يستثني أي فئة، يمكن للمعوقين أن يشعروا فيه بأنهم يشاركون بأنفسهم في تنميتهم بدلا من الشعور بممارسة التمييز ضدهم، مجتمع يمكنهم أن يتمتعوا فيه تمتعا تاما بحقوق الإنسان الأساسية.

وترحب بنما بحقيقة أن الأمم المتحدة حددت أهدافا يمكن قياسها لتقييم تقدم كل بلد صوب تحقيق أهداف الألفية في جو من الحرية أفسح.

ونتشاطر تماما الاقتناع، وهذا جزء رئيسي من برنامج الحكومة، بأن من دون أمن لا وجود للتنمية وبأنه لا يمكن صون الأمن والتنمية إلا عندما تطبق حقوق الإنسان تطبيقا تاما.

تؤيد بنما مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، ليس لأننا نوافق تماما عليها، ولكن لأننا ندرك أنها تمثل بداية لعملية الإصلاح. وعلى وجه الخصوص، أعتقد أن نهجها فيما يتعلق بالاتجار المشروع وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي أدوات الجريمة، نهج خجول جدا، ويكشف عن أنه لم يُحرز القليل من تقدم ذو شأن فيما يتعلق بمسألة التنمية.

ونعرب عن أسفنا لأن الوثيقة التي نحن بصدد اعتمادها لا تتسم بقدر كبير من الوضوح والقوة بالنسبة لمسألة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان بوصفه جهازا رئيسيا تابعا للمنظمة، يتمتع بولاية واضحة ومحددة من أجل تجنب إضفاء الطابع السياسي والتمييز اللذين يمكن أن نشاهدهما بشأن هذه المسألة داخل المنظمة اليوم.

وحقيقة أننا قد كرّسنا هذه الجهود الكبيرة لإصلاح المنظمة ولمشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى اعتراف ضمني بأوجه قصور ذلك الإصلاح وضعفه والحاجة إلى تحديثه ليتمشى مع حقائق عصرنا. وبالرغم من ذلك، فإننا نشعر بالاعتزاز والارتياح عندما نرى أن الأمم المتحدة ظلت ذات أهمية حيوية للعالم طوال الستين عاما الماضية. ويجب أن نضمن أن تكون كذلك في اضطلاعها بالمهمة الحتمية المتمثلة في القضاء على الفقر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ألكسندر كواسنييسكي، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس كواسنييسكي (تكلم بالانكليزية): تواجه الأمم المتحدة اليوم تحديا لم يسبق له نظير يتمثل في منح الإنسانية أملا جديدا في بناء حضارة القرن الحادي والعشرين على أساس متين من القيم العالمية المتمثلة في الحرية والأمن والديمقراطية والتضامن.

إن تفاني بولندا في تلك القيم يستمد قوته من تجاربنا السابقة. ففي بولندا، نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لحركة التضامن، التي ألهمت التغييرات العميقة في وسط وشرق أوروبا. وفوق كل شيء، فقد حشدت الأمم والمجتمعات حول القيم الأساسية والمبادئ النبيلة. وانطلاقا من هذه الروح، اختُتم الاجتماع، الذي حضره العديد من رؤساء الدول والحكومات، بمناشدة لإعلان ٣١ آب/أغسطس يوما دوليا للحرية والتضامن. واليوم، أود أن أكرر ذلك النداء وأدعو إلى إقامة عالم متحد في حرية وتضامن.

ينبغي أن يكون التضامن المبدأ الرئيسي في العلاقات الدولية. إنه يجمع بين احترام التنوّع والاستعداد لتقديم المساعدة. وكما أكد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، فإن التضامن يقوم على أساس تعاون بعضنا مع بعض – وليس وقوف بعضنا ضد بعض – وعلى سيادة الوحدة على الانقسامات. وينبغي أن يكون للتضامن دائما الغلبة على الأنانية القومية. وأثبت الاتحاد الأوروبي أنه من الممكن بناء هياكل وآليات للتعاون بروح من التضامن الحقيقي.

لا يزال مبدأ التضامن يرتبط بشكل لا ينفصم بمبدأ الحرية. وبالنسبة للكثيرين، لا تزال الحرية حلما لم يتحقق بعد. وفي عدة قارات توجد شعوب محرومة من حقوقها الأساسية. ومع ذلك، لا يمكن أن تُفرض الحرية من الخارج. بل يجب أن تنمو وتترعرع من الداخل ومن القاعدة. ولا تحدث التغيرات الديمقراطية بمجرد أنه يُخطط لها في أماكن أخرى، بل لأن الشعوب تريدها. ويجب أن نتعلم كيف ننهض بالحرية بدون أن نفرض أي شيء، وكيف نعزز الحرية بدون إعفاء الدول من مسؤوليتها الرئيسية تجاه مواطنيها. وينبغي للأمم المتحدة أن تجعلنا نشعر بالثقة بأن المجتمع الدولي سيوفر للشعوب الحماية والمساعدة اللازمتين عندما تعجز الدولة عن تقديمهما.

ويحدوني الأمل في أن يقوم صندوق الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية، المنشأ مؤخرا، الذي تدعمه بولندا وتقف على أهبة الاستعداد للمساهمة فيه، بتقديم المساعدة الحقيقية إلى الذين يتطلعون إلى رفع راية الحرية والتضامن.

ويجب أيضا أن نظهر المزيد من العزم على مواجهة مشاكل مثل العنف والفقر والاستبعاد الاجتماعي والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نتصدى لمن يتجاهلون وحدة العالم ويرونه كحلبة صراع بين الأديان والأمم والأعراق. ولذلك، يجب أن تتبع الأمم المتحدة رؤية للتغيير بعيدة المدى وشاملة وأن تضطلع بدور أكثر حسما وفعالية في وضع سياسة إنمائية عريضة تساهم في تحسين الحياة في شتى أرجاء العالم.

وكمساهمة منا في ذلك التغيير، فإن جمهورية بولندا أكدت من جديد في عدة مناسبات على ضرورة صياغة ميثاق سياسي جديد للأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، تبين رؤية بولندا لإصلاح الأمم المتحدة التزامنا القوي بالقيم والمبادئ الأساسية، وتعددية الأطراف الفعالة، التي يجب أن تُستخدم بوصفها مبدأ من المبادئ التوجيهية لأنشطة الأمم المتحدة.

ويعبّر مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى عن الكثير من الأفكار التي اقترحتها الحكومة

البولندية. وفي الوقت نفسه، فإن تلك الوثيقة تعكس، في نواح عدة، توافقا في الآراء أقل مما كان متوقعا، وينبغي أن ننظر إليها بوصفها الأساس لبذل المزيد من جهود الإصلاح. ولا داعي لأن نقول كم نحن آسفون لأن هذه الوثيقة لم تتطرق لمسألتي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فبالرغم من تصميمنا القوي، لن نتمكن من تحقيق أن نحقق الوحدة في التصدي لجميع المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى، ينبغي ألا نتوقع أن يأتي كل اجتماع من اجتماعات القمة بتغييرات ثورية. إن التطور الحقيقي يأتي عادة في أعقاب عملية طويلة وتدريجية من التغيير والتكيّف. وفي الواقع، فإن مشروع الوثيقة الختامية والعملية التحضيرية والمناقشات التي دارت في الاجتماع توفر جميعها فهما أساسيا وأفكارا هامة وتوصيات مفيدة للغاية تستحق منا المزيد من الدراسة الجادة. أما كيفية تنفيذها، وكيفية ترجمتها إلى أعمال ملموسة، وكيفية إيجاد توافق عملي في الآراء حولها، فما زالت تشكّل تحديا حقيقيا للدورة الستين للجمعية العامة.

وستواصل بولندا سعيها من أجل تحقيق إصلاح حقيقي وشامل يساعد على تعزيز فعالية الأمم المتحدة. إننا لا نستطيع بناء عالم آمن وعادل بدون توفر التزام قوي بالعمل معا من خلال الأمم المتحدة. إن الحرية والأمن والديمقراطية والتضامن يجب أن تكون المبادئ التوجيهية الرئيسية التي تقود المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو.

الرئيس غناسينغبي (تكلم بالفرنسية):اسمحوا لي، في البداية، أن أقدم مرة أخرى إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها أعمق تعازي ومؤاساة حكومة جمهورية توغو وشعبها فيما يتعلق بإعصار كاترينا، الذي تسبب في خسائر كبيرة لذلك البلد. وقرر رؤساء دول أو حكومات العالم بأسره أثناء اجتماعهم في هذه القاعة قبل خمس سنوات، وضع مبادئ توجيهية جديدة من شأنها أن تساعدنا على التصدي للتحديات والتهديدات الهائلة التي تواجه فجر القرن الحادي والعشرين، وبذلك أكدوا من جديد إيمانهم بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت، قطعنا مشوارا طويلا، حيث تقدمت المجتمعات البشرية نحو مزيد من العدالة والتضامن، وسعت كذلك إلى إيجاد حلول متفق عليها لمشاكل العالم. والإصرار الذي تم التعبير عنه في تلك القمة التاريخية على تحرير الشعوب من ”ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية“، ما انفك يدعم تصميمنا على تحمل مسؤولياتنا بوصفنا زعماء ندفع قدما بالحركة العالمية الواسعة نحو تحسين ظروف الحياة المشتركة وصون السلم والأمن. وإن تحسين صيغة وعمل المؤسسات الدولية قد أدى إلى ديناميكية جديدة تقوم على احترام سيادة القانون والقواعد الإجرائية التي حددتها الدورات المتعاقبة للجمعية العامة.

وهكذا شهدنا النشوء التدريجي لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحماية السيادة وآليات التنمية التي عمقت الإحساس بالتضامن. وبالتالي، فإنه على الرغم من الصراعات وبؤر التوتر، فقد مضى العالم قدما بخطى ثابتة على طريق التغيير الإيجابي المفرح، وبذلك أتاح للناس فرصة أفضل للتحكم في مصائرهم.

إن آثار قمة الألفية، من خلال التوصيات والمبادئ التوجيهية التي صدرت عنها، قد أظهرت عزم الدول الأعضاء في منظمتنا على توحيد جهودها وطاقاتها لحل مشاكل كوكبنا الأرضي وللسعي معا إلى التقدم والأمن لشعوبها. ولم يكن من الممكن أن يحدث غير ذلك في عالم يتعاظم فيه الاعتماد المتبادل، وحيث لا تستثني التهديدات، مهما كانت طبيعتها، أية دولة. وعلى سبيل المثال، يذكّرنا

تفاقم تفشي بعض الأوبئة وازدياد عنف الكوارث الطبيعية التي عاثت خرابا في أي مكان تعرض لها خلال الشهور الماضية، بأنه لا يوجد بلد يمكنه التصدي بمفرده لمثل تلك الحالات.

وبالمثل، فإن مكافحة الفقر والجوع والأمية والظلم، وفي الواقع، جميع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقتضي شراكة فعالة.

وعلى الرغم من التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ نتائج المحافل العالمية بشأن تمويل التنمية، فإن بلدي، توغو، يأمل بإخلاص بأن يدفع الزخم الذي ولدته القمة الحالية شركاءنا في بلدان الشمال إلى الوفاء بالتزاماتهم.

وفي هذا السياق، نود أن نرحب بالمبادرات الأخيرة من أجل التنمية، بما في ذلك قرارات مجموعة الثماني في غلين إيغلز والمقترحات المتعلقة بالبحث عن مصادر جديدة لتمويل التنمية وإزالة العقبات أمام التجارة العالمية.

وينبغي لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تسير جنبا إلى جنب مع إصلاح الأمم المتحدة وتحسين عمل هيئاتها إذا كان لنا أن نعزز المنظومة بكاملها ونجعلها أكثر فعالية ومصداقية. وسيكون ذلك منطقيا، ولا سيما في حالة مجلس الأمن، لكيلا لا يكون هدف الإصلاح مجرد تلبية لمطامح بعض البلدان الكبرى، مع أنها مطامح مشروعة، بل لضمان أن تكون جميع مناطق العالم، وخاصة أفريقيا، ممثلة في المجلس.

وتؤكد توغو على استعدادها للمشاركة النشطة في هذه المناقشة وعلى التزامها بالمساهمة في العمل من أجل أن ”ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“ كما حثنا ميثاق المنظمة أن نفعل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العام الآن إلى خطاب فخامة السيد إدواردو رودريغيز فيلتزي، رئيس جمهورية بوليفيا.

الرئيس فيلتزي (تكلم بالإسبانية): أود في هذا البيان المقتضب أن أنقل إليكم التزام بلدي بالمساهمة في الجهود الفعالة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندرك أنها أهداف طموحة ولكنها بالتأكيد مشروعة. ومع ذلك، نود الإشارة إلى وجود شروط أساسية لذلك، كانسجام وتنسيق التعاون الدولي، لأن الجهود المعزولة لن تفي بتوقعات الأمم التي ما زالت تعاني من آثار النظام الدولي غير العادل وتبحث في دواخلها عن السبل المؤدية إلى العدالة والمشاركة الاجتماعية، كجزء لا يتجزأ من مفهوم الحرية.

إن شعب بوليفيا يشارك في رؤية ضرورة تهيئة الظروف الأساسية لضمان التحرر من الفقر. وذلك لأن الفقر يشمل عوامل تحتاج إلى المعالجة بوسائل عالمية لأنها تتصل بجوانب لا تقتصر على تخفيف الدين بل أيضا بتحرير التجارة.

والأمن الوطني ورفاهية المجتمع الدولي يتأثران إلى حد كبير بصعوبات مكافحة الاتجار بالمخدرات. والتعاون في هذا المجال لا يقتصر على المسائل المالية. أنه يتطلب وضع سياسات مشتركة تقدم للذين يعيشون في المناطق المتأثرة فرصا جديدة وآمالا متجددة. وفي مؤتمر قمة الدول الأمريكية المنعقد في كويبك في عام ٢٠٠٢، تعهد رؤساء بلدان منطقتنا بفتح الأسواق أمام المنتجات البديلة عن المحاصيل المستخدمة في صناعة المخدرات. وإذا ما تم تنفيذ هذه السياسة وتعميمها على المناطق الأخرى فإن ذلك سيسهم في تمكين الشعوب من العيش في ظروف تقل فيها المصاعب وتزداد فيها الكرامة. وإذا كانت الديمقراطية تعني سيادة القانون وضمان أن تعيش الأكثرية والأقليات معا

بوئام واحترام، فإنها ينبغي أن تكون أيضا ضمانة لحق العيش بدون خوف.

وسيشارك بلدي في الجهود الجماعية المبذولة في إطار الأمم المتحدة، وكذلك في التعاون الثنائي من أجل مكافحة الإرهاب الذي يشكل تعبيرا عن التعصب.

وترى بوليفيا أن الأمم المتحدة خلال ٦٠ عاما من تجربتها قد حققت أهداف مؤسسيها. وكانت تلك ستة عقود حافلة بالتوترات والتهديدات، ولكنها شهدت أيضا توسيع مجال الحوار والتعاون. ويجب أن تقر بأن المنظمة العالمية لا تمثل الآن حقائق العصر. وفي هيكلها الحالي تظل المواجهة العالمية متقدة. ولذلك يتعين علينا أن نحدد هيكلها وإجراءاتها بدون أن نخسر لبها المتمثل في جهود السلام، وبالطبع، التعاون المتبادل. إننا نؤيد الإصلاح الذي سيمنحنا بداية جديدة. وستشارك بوليفيا في الجهود الرامية إلى توسيع مجلس الأمن وتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي أن يؤدي دورا أساسيا في ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتسهيل الحوار والمشاورات بشأن الحد من الفقر، وهو الآفة التي أصابت العديد من الأمم، وفي دفع التعاون قدما نحو تحسين مستوى الحياة.

وكما نعلم جميعا، فإن ذلك سيكون إسهاما أساسيا في تحقيق السلام.

غير أن حكومتي مهتمة اهتماما بالغا بأن ترى أعضاء المجتمع الدولي يشتركون في إنشاء مؤسسة أساسية للحرية المدنية، هي مجلس حقوق الإنسان. ونحن نؤمن أيضا بأن إنشاء لجنة بناء السلام ذو دلالة هامة وبأنه سيفضي إلى التعاون والانسجام دوليا.

وبلدي مصمم على تعزيز ما يخصه من مؤسسات. وقد اجتاز شعب بوليفيا أزمنة عصيبة مؤخرا، وهو يقوم، بعيدا عن الأنانية وبنضج، بإنعاش عمليته الديمقراطية بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر الحياة في جمهوريتنا. وفي هذه الأحوال المعقدة، تكرر بوليفيا عزمها على مواصلة السعي إلى إحراز تقدم ملموس في سبيل الأهداف الإنمائية للألفية.

وليس إعلان الأهداف إلا جزءا من القضية. إن شتى بلداننا تعاني طيفا متنوعا من المشاكل والعقبات. ولا معنى، بكل بساطة، لمحاولة تقييم جهود بلد ما ونجاحاته من غير أن نضع ظروفه الخاصة موضع اعتبار. ولا بد لنا، بدلا من ذلك، أن نتابع الأهداف بصورة بناءة وبالتضافر معا، وأن نقدم مزيدا من التعاون لأكثر البلدان حاجة إليه ولما كان منها يواجه أشد الصعوبات. ويجب ألا يكون هاجسنا هو مواعيد الإنجاز، بل عملنا الذي ينبغي أن نتقاسمه بإنصاف ومساواة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد استيبان مسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

الرئيس مسيتش (تكلم بالكرواتية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يمكننا اليوم، بعد ٦٠ عاما من إنشاء أسلافنا هذه المنظمة الفريدة التي يوحي اسمها ذاته؛ الأمم المتحدة ببرنامجها، يمكننا أن نواجه بعضنا بعضا بصفتنا خلفاءهم وأن نقول برضا: لقد نجحنا.

غير أنه يجب علينا في الوقت نفسه، بعد ستة عقود من إنشاء الأمم المتحدة، أن نواجه بعضنا بعضا، يخالجنا الإحساس بحقيقة مرة ونقول: لقد فشلنا. والقولان صحيحان.

وكلا القولين تعبير لا عن العالم في الماضي القريب وحسب، بل عن أنفسنا أكثر من أي شيء، لأن الأمم المتحدة، كما تكرر القول على حق، صالحة صلاح الدول الأعضاء فيها، وبطبيعة الحال، أن هذه الدول بسلوكها تحدد العالم الذي نعيش فيه. والواقع الذي لا نزاع فيه هو أن العالم

الذي أسس الأمم المتحدة كان أكثر اتحادا بكثير من العالم الحالي. كان عالما موحدا بهدف مشترك، هو معارضة إيديولوجيا وممارسات الفاشية والنازية، وكان مصمما على الحيلولة دون أي تكرار لأهوال الحروب العدوانية وللمحرقة، التي أخذت الحقيقة الكاملة عنهما تبلغ الجماهير مؤخرا.

لقد تأسست منظمتنا عند انتهاء أعظم صراع عرفته البشرية في تاريخها. تأسست بمقاصد سامية، كما هو مبين في ميثاقها، أي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهذا على وجه الدقة هو العنصر الأول الذي يوفر أساس أقوالي الأولى. نعم، لقد حافظنا على السلم على الصعيد العالمي، إذ لم يحدث أي حرب عالمية جديدة، وقد كنا ناجحين في ذلك إلى حد ما. لكننا لم نتمكن من إنقاذ العالم والبشرية من سلسلة متطاولة من الحروب الوحشية، الدموية، وفي ذلك السياق، فشلنا فشلا لا يمكن نكرانه.

وكان مبدأ الحرية – الحرية الوطنية وحرية الفرد – ومبدأ المساواة في العلاقات الدولية من أولويات العالم الجديد الذي كان قيد البناء. ولطالما كانت مسألة التنمية وسد الثغرة المتعاظمة باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والمتخلفة النمو على جدول أعمال الجمعية العامة. وقد ناقشنا الإرهاب أيضا – وبصورة مؤكدة، ناقشنا بشكل رئيسي الإرهاب الذي يندرج تحت عنوان إرهاب الدولة. ولما كنا نفتقر إلى القوة اللازمة لمنعهما، سعينا إلى شفاء عقابيل الحروب والصراع المسلح. وأتت نتائج كل هذه الجهود ناقصة وجزئية؛ لقد أحرزنا تقدما، لكننا لم نبلغ بمعالجة أية مسألة، حد الإنجاز.

لقد أجيدت صياغة مهامنا الراهنة على أحسن وجه في الاجتماع الألفي الذي عُقد قبل خمس سنوات. وأنا أرحب، نيابة عن جمهورية كرواتيا، بالإعلان الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن الإعلان لا ينسجم كل الانسجام مع النية الأصلية من وراء إصداره، فهو يشهد على المزاج السائد، المؤيد لدعم الأهداف والمهام التي حُددت كمسائل أساسية ليس عنها مناص.

يبقى الواقع، مع ذلك، أننا نجحنا جزئيا، لكنا فشلنا جزئيا أيضا بالنظر إلى المبادئ الأساسية التي تخضع لها العلاقات على الساحة الدولية، وتنمية البلدان المتخلفة النمو، والصراعات المسلحة، والإرهاب. وبذا نرى أننا اليوم، بعد ٦٠ عاما، إن تعين علينا الإجابة عن السؤال: هل يمكننا أن نشعر بالارتياح؟ فالإجابة الوحيدة الصادقة هي: جزئيا وحسب.

ماذا علينا أن نفعل والحال هذه؟ أولا، إن منظمتنا – غير الكاملة ولكن لا بديل منها، غير وافية الكفاءة ولكن واجبة الوجود، المهمشة عن قصد أحيانا ولكن غير المنبوذة، لحسن الحظ، والقابعة وراء الكواليس – يجب أن تصبح المرآة التي تعكس عالمنا وتعبر عنه، منظمة قادرة على التصدي لمشاكلها بعزم وكفاية. يجب إصلاح الأمم المتحدة.

ليس من ذلك بديل، وهو أمر ينبغي أن يكون واضحا لكل من يريد أن تؤدي هذه المنظمة الدور الذي تصورته رؤيا مؤسسيها. وجمهورية كرواتيا هي خليفة أحد البلدان المؤسسة للأمم المتحدة، وبلدي يحتضن المُثُل العليا التي استرشد بها مؤسسو المنظمة.

إن الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة عامة وبنيتها خاصة هي انعكاس يصوره العالم كما كان عند نهاية الحرب العالمية الثانية، عالم لم يعد له اليوم وجود. وهذا يستدعي التغيير. يجب أن تكون الأمم المتحدة، الماثلة في تفكيري، انعكاسا لصورة العالم الذي نعيش فيه اليوم، بل أن تتدارك عالم الغد. هل يمكننا الإجماع على إصلاح لا بد منه؟ وأنا أؤكد هذه المسألة من جديد. هل يردعنا ذلك عن الإصلاح؟ لا، بأية حال.

اسمحوا لي بأن أتكلم بوضوح تام. يجب أن ينبثق مفهوم الإصلاح من لواقع الراهن؛ ويجب أن ينظر في ما يمكن توقعه من اتجاهات التنمية في المستقبل؛ والأهم من ذلك: يجب أن يحظى بقبول أكثرية مقنعة من أعضاء منظمتنا العالمية. هذه منظمتنا ونحن الذين ينبغي أن تخدمهم.

إن أكثرية أعضاء هذه المنظمة يعارضون الحرب ويؤيدون السلام؛ ضد القوة واستخدام القوة وهم يؤيدون التفاوض والتسوية السلمية للمسائل؛ الأكثرية ضد الفقر والتأخر والتخلف الإنمائي ومع التنمية والازدهار العالميين؛ وتعارض جميع أشكال الإرهاب وتؤيد أمن الدول والمواطنين؛ ضد التمييز والتعصب من أي نوع كان ومع المساواة والإقرار بالتنوع؛ ضد التضحية ببيئتنا من أجل الربح السريع ومع صون كوكب أو عالم الحيوان، وهما أساسا الحياة على كوكبنا الأرض.

ويجب أن تصبح الأمم المتحدة مؤهلة لتحقيق تلك الأهداف. ويجب أن تستمد المنظمة قوتها من التزامنا الوطيد ببناء عالم لن يكون أفضل مما كان عليه العالم قبل ٦٠ عاما وحسب، بل أفضل أيضا من عالمنا الحالي. ويجب ألا تصبح يوما مجرد زينة على المسرح الدولي. بل الأهم من ذلك، يجب ألا تصبح أبدا دريئة تضفي الشرعية على أية سياسة تتعارض بوضوح ومزاج الأكثرية – مزاجنا، مزاج الأمم والدول الموحدة في الجهد المبذول لبناء عالم أفضل للمستقبل.

بيد أننا حققنا الكثير، بالرغم من نجاحنا الجزئي وحسب. وأمامنا أهداف عظيمة ومهام صعبة. وتواجهنا الآن مسألة تستدعي إجابة بالأفعال لا بالأقوال: هل يمكننا أن نكون متحدين كيما نحفظ بقاءنا، وكيما نصون، بالمعنى الحقيقي، عالمنا للأجيال المقبلة؟

ويحدوني الأمل والإيمان بأننا سوف نتسلح بالقوة والحكمة لكي نرد بالإيجاب على هذا السؤال. فنحن مدينون بذلك، لا لمؤسسي الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لأبنائنا وأحفادنا. ويجب ألا نخذلهم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام.

الرئيس فينيتيان (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يرى وفدي غابون والسويد يترأسان هذا الاجتماع البالغ الأهمية.

تنضم سورينام إلى سائر المجتمع الدولي في الإعراب عن عميق أسفها حيال الخسائر المفجعة في الأرواح والممتلكات، التي أنزلها إعصار كاترينا بساحل خليج الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الجمع الكبير ينبغي أن يكون دليلا على عزم المجتمع الدولي المعقود على الوصول بشكل جماعي إلى استجابات كافية للتحديات العديدة التي يواجهها. كما أنه ينبغي أن يمثل بداية حقيقية لعهد من الإجراءات المتضافرة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. الأمر الذي يتطلب إصلاحا للأمم المتحدة يمكنها من التعامل بفعالية مع تلك التحديات.

إن الوثيقة الختامية التي أوشكنا على اعتمادها، تحدد ملامح تدابير ملموسة ترمي إلى ضمان متابعة فعالة لعدد من الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا رسميا على مدى السنوات الستين الماضية. أما بالنسبة لبعض القضايا الرئيسية، فما زلنا بحاجة إلى اعتماد تدابير لتحقيق الأهداف السامية التي حددناها بأنفسنا.

قدمت سورينام مؤخرا تقريرا أساسيا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني. ويسرني أن أنوه هنا بأننا نحرز تقدما في بعض المجالات، وخاصة في مجالي التعليم والبيئة. ولكننا، على غرار بقية العالم، ما زلنا نواجه

صعوبات في مجالات أخرى، وتبقى حكومة بلادي ملتزمة بالعمل مع الأطراف الوطنية الفاعلة، إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد اتخذنا الخطوات اللازمة لإنشاء شبكة من الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول، لرصد تنفيذ التزاماتنا الدولية على المستوى الوطني.

وحكومتي تعي مسؤولياتها في إطار عملية التنمية غير أننا واجهنا، شأننا شأن معظم البلدان النامية الأخرى، بعض العقبات الكأداء، مثل التجارة المجحفة والديون الضخمة، مما كان له أثر سلبي على هذه العملية.

وهناك تعهد قديم يكتسي أهمية خاصة، و لم يتحقق حتى الآن، وهو يتعلق بمسألة المساعدة الإنمائية الرسمية. فالبلدان المتقدمة النمو، باستثناء قلة منها، لم تف بعد بالأهداف التي ألزمت بها نفسها. بل على النقيض من ذلك، فإن هذه المساعدة الإنمائية الرسمية قد تراجعت.

فالجماعة الكاريبية، هي منطقة اقتصادات صغيرة وهشة، شهدت هذا التناقض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية. وأملنا هو الاستجابة للنداء الوارد في تقرير الأمين العام، والذي يدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تحدد حتى الآن جدولا زمنيا لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، أن تفعل ذلك، بدءا بتقديم زيادات كبيرة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، وصولا إلى ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩، ثم ٠,٧ في المائة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

وتقر سورينام بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون الأمن، ولا يمكن أن يكون هناك أمن بدون التنمية ولا يمكن أيضا أن تكون هناك تنمية مستدامة ما لم تحترم حقوق الإنسان.

وإصلاح آلية حقوق الإنسان، كما هو الحال بالنسبة لإصلاحات كثيرة لازمة في الأمم المتحدة، كان ينبغي إجراؤه منذ أمد بعيد. وحكومة سورينام يمكنها أن تقبل بصفة عامة إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ونؤيد الرأي القائل بأن الفريق العامل المفتوح العضوية المزمع إنشاؤه، ينبغي أن يشرع في إجراء مناقشة مفصلة ومدروسة حول طرائق وولاية هذا المجلس وتشكيله وعملية الاستعراض فيه.

لقد شهد المجتمع الدولي نكسات ملحوظة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن ثم، فمن دواعي الأسف أن هذه المسألة المهمة لم يرد ذكرها في الوثيقة الختامية التي نوشك على اعتمادها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الوضع في العالم لا يمكن أن يتحسن إلا إذا ارتقينا جميعا إلى مستوى التزاماتنا. إن شعوبنا تعتمد علينا لكي نقودها على درب يؤدي إلى حياة كريمة لكل إنسان، في عالم ينعم بالسلام، خال من المجاعة وخال من الفقر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد خورخي فيرناندو برانكو دي سامبايو، رئيس جمهورية البرتغال.

الرئيس سامبايو (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أخاطب الجمعية العامة لآخر مرة بصفتي رئيسا للجمهورية البرتغالية في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة في هذا اليوم التاريخي أشعر بأن الجيل الذي أنتمي إليه مكلف بمسؤولية لا يمكن إرجاؤها: وهي مسؤولية الاستجابة للتحديات العالمية – التي تتطلب على نحو متزايد ردودا جماعية مكتاملة – والوفاء بالتطلعات المشروعة لملايين الأفراد الذين لا تشكل حياتهم اليومية أكثر من صراع مستمر غير كريم من أجل البقاء.

وواجب الأمم المتحدة هو أن تعد هذه الاستجابات، وأن تشير قدما إلى السبيل المؤدي إلى الوفاء بتلك التطلعات.

لقد كانت الأمم المتحدة دوما تحتل وضعا مركزيا على المسرح الدولي؛ وكانت باستمرار مركز تنسيق لآمال البشرية. وكان السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان على نطاق عالمي، الطموحات الجوهرية لمؤسسيها. ولكن تلك التطلعات ووجهت في وقت مبكر بواقع قاس من القوة والمصالح المتصارعة. لم يكن كل شيء ناجحا. ولكن مثاليتهم وآمالهم، بسبب تطابقها مع أبسط التطلعات الإنسانية الأساسية – الكرامة والحرية والتنمية الاقتصادية – ظلت سائدة واحتفظت بحيويتها حتى في الأنواء.

وخلال هذه العقود الستة، أحرز تقدم كبير في مجالات مثل متوسط العمر المتوقع والصحة والتعليم ونوعية الحياة. ومع ذلك، فمن المؤسف أننا نعلم أيضا أنه ما زالت هناك ملايين عديدة من البشر ممن يعيشون ويموتون في ظل أقسى ظروف الفقر المدقع.

وفي هذه القمة، يجدد المجتمع الدولي التزامه بالمُثُل التي قامت عليها هذه المنظمة. والأهداف الإنمائية للألفية تجعل من الممكن ترجمة تلك الأفكار إلى إنجازات ملموسة تلبي، على وجه الخصوص، احتياجات الشرائح الأكثر فقرا وأكثر ضعفا في المجتمع. وتحقيق أهداف الألفية يمثل ضرورة حتمية أخلاقية وسياسية، لضمان مستقبل أكثر أمنا للبشرية جمعاء. والبرتغال تكرر الإعراب عن تأييدها لهذه الأهداف السامية، وعن التزامها بنظام فعال متعدد الأطراف، يلزم لتحقيقها.

كان مؤتمر قمة الألفية نقطة تحول بالنسبة للشراكة العالمية. ومنذ ذلك الحين، تم نشر الوعي بدرجة كبيرة بين الحكومات والرأي العام على حد سواء بشأن الأولوية المطلقة للحد من الفقر. إذ كيف يمكن أن يكون في سلام مع ضمائرنا، بينما يموت ملايين من البشر بسبب الفقر في هذا العصر ذي الوفرة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخنا؟

إن تحقيق الأهداف التي حددناها أمر في متناول أيدينا. وإذا كانت السياسة فن الممكن، إذن نحن، بصفتنا زعماء سياسيين، مكلفون بجعل الأمور ممكنة. والبرتغال بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بضمان رفع المعونة الأوروبية من ٠,٥٦ في المائة في ٢٠١٠ إلى ٠,٧ في المائة في ٢٠١٥. أما بالنسبة للمساعدة الوطنية، فإننا نعتزم زيادة حجم المساعدة الإنسانية الرسمية إلى ٠,٥١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٠.

لقد وجهت البرتغال جزءا كبيرا من جهودها إلى أشد البلدان معاناة من الفقر ونحن نولي أهمية خاصة لأقل البلدان نموا، خصوصا البلدان التي تقع في أفريقيا، والتي نكرس لها ٠,٢ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، الأمر الذي يفي بالكامل بغاياتنا المنصوص عليها. والعلاقات التي تحافظ عليها البرتغال مع تلك القارة على مدى قرون تستوجب ذلك تماما، فضلا عن حالة الفقر الشديد والتأخر الظاهر في بلوغ الأهداف المحددة.

ونحن ندعم نحو إعفاء الديون، ونؤمن أيضا بالابتكار في التعرف على مصادر تمويل بديلة للمعونة المقدمة للتنمية. كما أننا نركز اهتمامنا على الأوبئة بشكل خاص، حيث أنها تؤثر على تلك البلدان تأثيرا شديدا. وقد قمنا مؤخرا بزيادة مساهمتنا في الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا إلى ٥ ملايين دولار. وفي أفريقيا، بشكل خاص، تشكل تلك الأمراض أكبر تهديد للأمن البشري. ماذا ستعتقد الأجيال القادمة إذا أظهرنا، على الرغم من توفر الموارد والمعلومات المتاحة لنا، أننا غير قادرين على التعامل مع تلك التهديدات؟

وفيما يتعلق بمسألة التعاون من أجل التنمية، هناك مسؤولية مشتركة بين مانحي المعونة والذين يتلقونها، حيث أن المعونة لن تكون كافية أبدا إذا لم تستخدم بشكل مناسب. لذلك فإننا لا نولي أهمية خاصة للحكم الرشيد فحسب، بل بشكل خاص لسيادة القانون وترسيخ الديمقراطية، وكذلك لاستعادة قدرات الدولة على أداء مهامها الأساسية.

لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون الأمن. ولا يمكن اتخاذ إجراءات فعالة لمنع نشوب الصراعات أو – إذا ثبت أن ذلك مستحيل – لتوفير الدعم الضروري لإعادة الإعمار واستعادة قدرات الدولة والمؤسسات خلال فترة ما بعد الصراع إلا من خلال استراتيجية متماسكة ومتكاملة. تلك هي المهمة المزدوجة للجنة المعنية ببناء السلام، التي بادرت باقتراحها البرتغال في العام ٢٠٠٣. وإنشاء تلك الهيئة من شأنه أن يشكل بالتأكيد أحد معالم هذه القمة.

إننا نرى أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في مكافحة الإرهاب الدولي، وضمان ردود فعالة ومتعددة الأطراف على ذلك التهديد الفظيع الجديد. والتفاوض المتعلق بإبرام اتفاقية عالمية بشأن الإرهاب ينبغي أن يظل أولوية.

وهناك حاجة ملحة أيضا إلى استئناف المناقشات المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار هذه المنظمة.

إننا نولي أهمية خاصة لقضية حقوق الإنسان، ونرى أن مجلس حقوق الإنسان الجديد يجب أن يعكس، بشجاعة وطموح، مطالب المجتمع الدولي المتزايدة في هذا الصدد.

إن الوثيقة التي سيتم اعتمادها خلال هذا الاجتماع ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح. فهي تظهر مقدرة المجتمع الدولي على الاتحاد حول المبادئ العظيمة التي أسست عليها الأمم المتحدة وهي تجدد وتكرر الالتزام بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنها ستبدأ بعملية إصلاح المنظمة لجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات هذا العصر. لقد تم رسم الطريق، والآن يتوقف الأمر على الجمعية في أن تتحمل مسؤوليتها الجسيمة المتمثلة في إكمال العملية التي بدأناها.

والبرتغال، من جانبها، تكرر التزامها الثابت بالتعددية، وبالأمم المتحدة، وبالنظام الدولي الذي لا يُضحّى فيه بالمصلحة الجماعية بشكل منهجي من أجل المصالح الضيقة والذاتية. الآن، يجب على الأمم المتحدة، كما هو الحال في وقت تأسيسها، أن تشكل الركن الأساسي لنظام علاقات دولية يقوم على القانون والعدالة. إن تقوية سلطة وشرعية وأهمية الأمم المتحدة مهمة جوهرية إذا ما كان للقرن الحادي والعشرين أن يسوده السلام والتقدم واحترام كرامة كل بني الإنسان.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ليونيل فيرناندير رينيا، رئيس الجمهورية الدومينيكية.

الرئيس فيرناندير رينيا (تكلم بالإسبانية): إنه ليشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية باسم حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية في مؤتمر القمة العالمي هذا، الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، والذي عقد لاستعراض التقدم المحرز في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ستعطينا هذه القمة فرصة لنؤكد من جديد على تعهداتنا وإعادة تحديد الاستراتيجيات لكي نتمكن من مواصلة إحراز تقدم في تلك العملية المعقدة لكن الواعدة، والتي بدأها المجتمع العالمي قبل خمس سنوات بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإنني أؤكد من جديد على إرادتنا السياسية لتعزيز التوافق الوطني، والنهوض

بالسياسات العامة، وضمان القدرات التقنية والمؤسسية، إضافة إلى الموارد المالية للتمكن من إنجاز تلك الأهداف بشكل تدريجي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على اقتناعي العميق بأن الهدف الحقيقي من وجود الحكومة، التي تمارس السلطة من الموقع المميز الممنوح لها من قبل المواطنين من خلال الانتخابات الديمقراطية، هو توفير فرص اقتصادية وتعليمية للجميع؛ ومكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وعدم الأمن؛ ودعم الاستقرار، وتحسين ظروف المعيشة بشكل عام، والنهوض بصحة جميع أبناء شعبنا.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تمكننا من أن نفهم بشكل أفضل ما ينبغي عمله، في حين تواجهنا بالتحدي المتمثل في تصميم استراتيجية والحصول على الموارد الكافية التي تمكننا من تحقيق تلك الأهداف.

لقد قامت الجمهورية الدومينيكية بإنشاء لجنة رئاسية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية لتقوم بشكل متواصل برصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف ولتقديم الدعم لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية بغية مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر قمة الألفية.

تهدف اللجنة الرئاسية أيضا إلى مواصلة الحوار وضمان تبادل المعلومات مع كيانات المجتمع المدني، حيث نرى أنه لا يمكننا تحقيق تلك الأهداف إلا بمضاعفة جهودنا، وتشجيع التآزر وتسخير النوايا الحسنة في القطاعين العام والخاص.

وكان من أولى المهام التي اضطلعنا بها لدى تولينا الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٤ تحليل التكاليف المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها هذه المنظمة العالمية. وبعد العديد من الاجتماعات بين الوزارات والمشاورات بين الوكالات، خلصنا إلى أن الجمهورية الدومينيكية تحتاج إلى ما يبن ٢٩ و ٣٠ بليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة لكي تتمكن من تحقيق تلك الأهداف على المستوى الوطني. وبالنسبة لبلد يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي ٢١ بليون دولار، تبدو هذه الأرقام مذهلة حقا.

وإننا نتساءل: كيف لنا أن نحصل على تلك الموارد؟ كيف نمول تنميتنا الاجتماعية في سياق وطني تحده قيود مالية كبيرة؟ كيف يتأتى لنا تحقيق ذلك بعد الإصلاحات الداخلية المنصوص عليها في اتفاقنا مع صندوق النقد الدولي؟ أخيرا، كيف سنحقق النجاح بعد أن حلت بنا تلك الأزمة الاقتصادية التي يعتبرها العديد من المحللين المستقلين واحدة من أسوأ الأزمات وأعمقها في التاريخ الدومينيكي؟

ومن الواضح، داخليا، أننا لا نملك أيا من هذه الموارد. وعليه، يتعين علينا أن نتوجه إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وأن نسعى إلى الحصول على استثمارات رأسمالية أجنبية إلى جانب التماس تعاون الوكالات الحكومية في البلدان المتقدمة النمو.

ورغم قبولنا للمبدأ الذي أرساه توافق آراء مونتيري ومؤداه أن كل بلد مسؤول عن تنميته، فإن هذا المبدأ يفقد مفعوله إذا لم تكن البلدان تمتلك الموارد المطلوبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والقيام بعمل ناجع في هذا الصدد يتطلب الاعتماد على القدرة الإبداعية، واتباع نهج أكثر جرأة، والتماس مزيد من التعاون.

إن مطالبة بعض الدول التي يمكن اعتبار اقتصاداتها ناشئة، مثل الجمهورية الدومينيكية، بوضع برنامج لمقايضة ديونها للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تكتسي أهمية في هذا السياق. وينبغي أن يتوخى في هذا البرنامج المبادئ التوجيهية التي حددتها حكومة إسبانيا مؤخرا، والتي تستهدف الإسهام في التنمية البشرية للبلدان الأعضاء في

الجماعة الأيبيرية – الأمريكية من خلال الحصول على برامج تعليمية وثقافية بدلا من ديون تلك البلدان لإسبانيا.

إن المسؤولية الرئيسية للحكومات هي وضع سياسات عامة للنهوض بالاستقرار الاقتصادي وحفز الاستثمارات وتهيئة بيئة قانونية ومؤسسية موثوق بها ويمكن التنبؤ بها.

وإننا نعرب عن الارتياح إزاء ما حققناه في هذا الصدد، ففي غضون عام واحد أو أكثر قليلا، بدأت الجمهورية الدومينيكية مسيرة الانتعاش.

وختاما، أود القول إنه بعد كل الجهود المبذولة لدعم استقرار اقتصادنا الوطني، وبعد مختلف الإجراءات المتخذة لتحقيق التزامنا إزاء الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تأثرنا بأمر جلل، وأقصد الارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية. فلا شيء يمكن أن يكون أكثر إضرارا ببرامج الاقتصاد العالمي من الارتفاع المطرد في أسعار الوقود. وندرك أنه كلما ارتفعت كلفة هذه السلعة انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي. والكساد العالمي هو النتيجة التي يتوقع أن يسفر عنها هذا الوضع المقلق، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان النامية. وقد تصاب تجارتها الدولية بالشلل. وسيُنشِب التضخم مخالبه في أضعف القطاعات، مع التضحية بالعديد من الوظائف. وسوف ينتشر التوتر الاجتماعي وتسقط مراكزنا السكانية الرئيسية فريسة لعدم اليقين.

لذلك، وبغية كفالة الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وضمان السلم والأمن الدوليين، وفقا للمبادئ التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو، الذي أنشأ هذه المنظمة العظيمة، نهيب بالمجتمع الدولي أن يضع أزمة الطاقة الراهنة على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي.

ونحن على اقتناع راسخ بأن اجتماعا بهذا القدر وهذا الطابع من شأنه أن يبدد قلق البشرية، ويبعث فيها الأمل بأن أقوى الدول وأوسعها تأثيرا في كوكبنا ستجد الصيغة التي تكفل لنا جميعا السير على طريق السلام والتقدم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود في القاعة بضرورة خفض الأصوات وتجنب المناقشة بصوت مرتفع في الممرات احتراما للمتكلمين. كما أذكر الأعضاء بقاعدة الدقائق الخمس؛ لا بد أن نتقيد بهذه القاعدة اليوم لو كان لنا أن ننتهي من مداولاتنا في وقتها المحدد.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد بونهانغ فوراشِت، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فوراشِت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): منذ مؤتمر قمة الألفية، المعقود قبل خمس سنوات، واعتمد خلاله إعلان الألفية، فإن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تضمنت إجراءات وتدابير ملموسة، بما فيها أهداف محددة زمنيا، لا يبعث على الرضا. ففي أفريقيا، ازدادت معظم البلدان فقرا. وفي آسيا والمحيط الهادئ، ما زالت هذه المنطقة موطنا لثلثي فقراء العالم.

وفي العقد الأخير، سجلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عددا من الإنجازات الملموسة في إطار تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. وهذا التقدم المستدام وضع البلد في المركز ١٣٥ من مجموع ١٧٧ بلدا في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٠٤، مقابل المركز ١٤١ من ١٧٣ بلدا في عام ١٩٩٣. ومن بين الدروس المستفادة أن هذه المكاسب إنما تعزى إلى اتساق السياسة التي تنتهجها الحكومة للنهوض بكل القطاعات الاقتصادية من خلال آليات السوق، إلى جانب توسيع نطاق التعاون الخارجي لاستغلال الطاقات الوطنية غير المستخدمة.

وبالرغم من نواحي التقدم والإنجازات المشار إليها، ما زالت لاو تواجه العديد من التحديات. وهذه تتضمن ضعف البنية الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية والعزلة عن الأسواق العالمية لكون البلد في عداد أقل البلدان نموا وليست له سواحل. كما أن الأمراض المعدية، مثل الملاريا وأنفلونزا الطيور ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإن كان انتشارها منخفضا، لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للأمة بسبب ارتباطها برا ببلدان منطقة نهر الميكونغ الكبرى دون الإقليمية.

إن توفير فرص العمل الدائم للمواطنين الذين يمارسون الزراعة المتنقلة وزراعة الأفيون يبقى مهمة ضخمة وتحتاج إلى المعالجة من خلال مشاريع متكاملة للتنمية الريفية تهدف إلى ضمان سبل رزق مستدامة وبدائل أفضل للمواطنين. علاوة على ذلك، عدم كفاية المعرفة العامة والعمالة غير المدربة يحدان من قدرتنا على تلبية احتياجات البلد الإنمائية عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة.

وبالنسبة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يكتسي دعم ومساعدة المجتمع الدولي لنا في التصدي للتحديات المذكورة أعلاه أهمية قصوى إذا أريد لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نقدر كثيرا مساعدة المجتمع المانح، بما في ذلك منح المعونة، والقروض الميسرة، والاستثمارات الأجنبية، مثل مساعدة البنك الدولي في بناء سد نام ثيون ٢ لتوليد الطاقة الكهرومائية.

على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن ترى ترابطا أكبر بين المانحين، بما ينسجم مع الخطة الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان المتلقية. علاوة على ذلك، فإن منح المعونة في القطاع الاجتماعي مفضلة على القروض، حيث أن الثانية تضع الدولة تحت وطأة الديون الثقيلة. وبشكل مماثل، ينبغي تقديم القروض للتنمية الاقتصادية بأسعار فائدة تفضيلية وبجداول زمنية طويلة الأجل للتسديد. علاوة على ذلك، ينبغي ضمان الحد الأقصى من المكاسب للبلدان المتلقية في استخدام منح المعونة بأشكال مختلفة مع تجنب النفقات الكبيرة على الاستشارات الدولية.

إننا نرحب بالسياسة التي أعلنتها مؤخرا البلدان المتقدمة النمو، خاصة الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الثماني، في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عب المديونية لصالح البلدان الأشد فقرا. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بعدد من المبادرات المعنية بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية التي أثيرت في الاجتماع المنفصل بشأن تمويل التنمية. وبشكل مماثل، تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا ذا حيوية مماثلة في مساعدة البلدان الضعيفة على تحقيق أهدافها وغاياتها. ولكن ينبغي أن يتركز ذلك الدعم على المشاريع الإنمائية التي تتوافق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية.

إن اجتماعنا العام الرفيع المستوى يكتسي في الحقيقة أهمية قصوى. وآمل أن يزيد المجتمع الدولي تكثيف تعاونه وأن يبذل كل جهد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن تحقيق التنمية لدولة والقضاء على الفقر فيها يتطلبان بيئة من السلم الدائم والتعاون الدولي النشط. وبتلك الروح، تعيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد التزامها بالمزيد من التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفي تعزيز التعاون الإنمائي.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد كوستاس كرامانليس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية.

السيد كرامانليس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر كلا الرئيسين المشاركين للاجتماع العام الرفيع

المستوى، الحاج عمر بونغو اونديمبا، رئيس غابون، والسيد غوران برسون، رئيس وزراء السويد، على رئاستهما لهذا الاجتماع.

كما أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على جهوده الحثيثة لتحقيق هذا الحدث التاريخي الرفيع المستوى.

قبل خمس سنوات، ومن خلال إعلان الألفية، حدد زعماء العالم أهدافا طموحة وقابلة للتحقيق، تشمل جميع طموحات المجتمع الدولي في القرن الجديد نحو عالم توحده قيم مشتركة ويسعى بتصميم متجدد إلى تحقيق السلام ومستويات معيشة كريمة لكل رجل وامرأة وطفل.

ولقد حدث الكثير منذ ذلك الحين. فلقد تم إحراز تقدم كبير في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع. وتم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد توافق آراء مونتيري. وفي ذلك الجهد العالمي، زادت اليونان مساعدتها الإنمائية زيادة كبيرة. وإلى جانب بقية شركائنا في الإتحاد الأوروبي، حددنا الهدف الطموح المتمثل في زيادة هذه المساعدة إلى ٠,٥٦ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي قبل حلول عام ٢٠١٠، مع الاهتمام بأفريقيا والتركيز عليها بشكل خاص.

ورغم التقدم المحرز، مازال هناك الكثير مما يجب فعله. فالفروق الكبيرة مستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. ومازال الفقر المدقع والجوع هما عار هذا القرن. ونحن اليوم نملك سبلا للقضاء عليهما. فلا بد أن نثابر في بذل الجهود لتحقيق ذلك الهدف، كما هو الحال بالطبع بالنسبة إلى كل الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تحقيقها قبل عام ٢٠١٥.

لقد أعلنَّا قبل خمس سنوات مسؤوليتنا الجماعية عن دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة على الصعيد العالمي. ووضعنا إطارا معياريا شاملا يشمل معاهدات أساسية لحقوق الإنسان وإعلانات تاريخية وعقودا من الفقه القانوني المنبثق عن هيئات منشأة بمعاهدات ومحاكم دولية. ومع ذلك، ما زال هناك نقص خطير في الإنفاذ والتنفيذ على الصعيد العالمي. ويجب أن نتخذ خطوات فعلية للحد من التطبيق الانتقائي والإنفاذ التعسفي والانتهاكات المرتكبة بلا عقاب. فتلك الخطوات ستعطي روحا جديدة للالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية. وفي الوثيقة التي اعتمدناها للتو، تم تعزيز تلك الالتزامات بقدر كبير.

لقد وقعت أحداث كبيرة بعد إعلان الألفية تركت آثارا بعيدة المدى وغيرت بشكل كبير الطريقة التي نرى بها السلم والأمن. فالهجمات الإرهابية على نيويورك وأماكن أخرى أفرزت تهديدات وتحديات عالمية جديدة.

وفي هذا الزمن السريع التطور، يعتبر الإعلان الذي نعتمده اليوم فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بمبادئ أساسية محددة، مثل الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأية طريقة لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة؛ والحل السلمي للمنازعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وسلطة مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات لصون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما؛ والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. وبدون مثل هذا الالتزام، لا يمكننا أن نأمل في التصدي بنجاح للإرهاب والأوبئة العالمية والفقر المدقع والكوارث الطبيعية وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للحدود والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وويلات أخرى في عالمنا.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لمنظمتنا، التي أنشئت لعصر مختلف، ويتعين عليها أن تتكيف حتى تكون فعالة في البيئة الدولية الجديدة. والأمم المتحدة، المؤسسة العالمية الحقيقية الوحيدة للبشرية، والتي منحت شرعية فريدة، يجب أن تتصدى للوقائع والتحديات الجديدة.

و مشروع الإعلان الذي نعتمده اليوم يشكل، في رأينا، بداية طيبة على الطريق الطويل نحو إجراء الإصلاحات اللازمة. وهو بمثابة نداء سياسي قوي يشمل معظم الأفكار المقترحة في مجالات التنمية وبناء السلام وحقوق الإنسان وحفظ السلام ومؤسسات الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به دولة الأونرابل جون هاورد، رئيس وزراء أستراليا.

السيد هاورد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن لدى أستراليا، بوصفها احد البلدان الأصلية الـ ٥١ التي وقعت على الميثاق، مشاركة طويلة ونشطة في الأمم المتحدة. وفي هذا العام الذي يوافق الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، يمكن لأستراليا أن تستعرض سجلا قويا للمشاركة في عدد من العمليات التي رعتها الأمم المتحدة وفي العضوية النشطة في المنظمة. وقد ساهمنا بتقديم أفراد لعمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم منذ عام ١٩٤٧ وظللنا في صدارة الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات المنظمة.

وينبغي ألا نعتقد أن في وسع الأمم المتحدة أن تحل جميع مشاكل العالم أو أنها ينبغي أن تحاول القيام بذلك. ولا يمكن لنوع تعددية الأطراف المجسدة في منظمات مثل الأمم المتحدة سوى أن تشكل عنصرا واحدا في السياسة الخارجية الشاملة.

وتبقى الدول الوطنية محور العمل الشرعي لإرساء النظام والعدالة في عالمنا. وبوصفنا دولا وطنية، فإن تحدينا الجماعي ومسؤوليتنا يتمثلان في تحديد الأمور التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة وفي أن نضمن أنها مجهزة للقيام بهذه الأمور.

إن لحقيقة القاتمة ولكن لا مفر منها أن عالمنا يعيش في ظل شبح الإرهاب العالمي. وقد وقعت هذا الأسبوع بالنيابة عن استراليا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونحن نؤيد نتائج مكافحة الإرهاب التي يسفر عنها هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، بما في ذلك إيجاد الزخم لإبرام الاتفاقية الدولية المعنية بقمع الإرهاب. ومع ذلك، كان في وسعنا إنجاز المزيد من العمل. وكانت هناك خيبة أمل مفهومة وانتقاد لانعدام صياغة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة بالنظر إلى خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

وشهد هذا الاجتماع مناقشة طويلة بشأن مستويات المعونة، وشعرت بالسرور لأنني أعلنت هذا الأسبوع هدف حكومتي المتمثل في مضاعفة مخصصات معونتها الخارجية من مستويات عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٤ آلاف مليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ .

ولكن ينبغي ألا نكتفي بمجرد التركيز على مبلغ تلك المعونة، بالرغم من أهميته. والمهم بنفس القدر، إن لم يكن أكثر أهمية، هو مدى فعالية المعونة.

ولن يتحقق التخفيف الحقيقي والمستمر للفقر إلا في بيئة من الحكم الرشيد، ونمو القطاع الخاص، واحترام الملكية الخاصة. وترافق المعونة مسؤولية متبادلة من جانب الحكومات المتلقية للمعونة تتمثل في معالجة الفساد وتعزيز الإدارة وتشجيع إصلاح المؤسسات.

وستظل تلك الأمور تشكل الأهداف الرئيسية لبرامج المعونة التي تقدمها أستراليا، وليس أقل ما في الأمر أنها تهب للتصدي للتحديات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والخطر المتجدد لإنفلونزا الطيور، مما يتطلب قيادة سياسية عالمية ستضطلع فيها أستراليا بدورها.

كان هناك تركيز شديد في الأسابيع الأخيرة على حقيقة أن الحواجز التجارية في العالم المتقدم النمو تكلف البلدان النامية أكثر من ضعف مبلغ المعونة الرسمية التي تتلقاها

هذه البلدان. ولا يمكن حقا تقديم هدية للعالم النامي اكبر من تخفيض الحواجز التجارية وإنهاء الإعانات. وأرحب ترحيبا حار بتعهد الرئيس بوش وتحديه لنا جميعا يوم الأربعاء بأن الولايات المتحدة على استعداد للقضاء على جميع التعريفات الجمركية والإعانات والحواجز الأخرى التي تعوق التدفق الحر للسلع والخدمات إذا كانت الدول الأخرى مستعدة لأن تحذو حذو الولايات المتحدة.

وعلينا أيضا أن نعترف بالتكلفة العالية لتجاهل الدول الضعيفة. ويتطلب التصدي للتحديات التي تواجهها هذه الدول طريقة جديدة للتصرف تعترف بالصلات بين الأمن والتنمية الاقتصادية. وتدل قيادة أستراليا لبعثة المساعدة الإقليمية الموفدة إلى جزر سليمان على خبرتنا في هذا المجال، التي نتطلع إلى أن نتبادلها. وفي هذا السياق، ترحب أستراليا بإنشاء لجنة بناء السلام، ويسرني أن أعلن تقديم مساهمة بمبلغ ٣ ملايين دولار خلال ثلاثة أعوام للصندوق الدائم الجديد التابع للجنة.

وبالنسبة لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يشكل تأييد القادة لمفهوم ”المسؤولية عن الحماية“ خطوة هامة إلى الأمام. ولكننا نشعر بالقلق حيال إحراز نتائج محدودة فيما يتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وتؤيد أستراليا إنشاء مجلس قوي يكون قادرا على التصدي بشكل فعال وموثوق به للحالات الخطيرة لإساءة معاملة حقوق الإنسان. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل بشكل دؤوب خلال هذه الدورة لإعطاء مضمون للمفاوضات المتفق عليها بشأن أساليب عمل المجلس.

ونرحب بعقد العزم على تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وسنقدم إسهامنا الإضافي بالذات في عمليات المكتب.

كما يسرني أن أعلن هنا تقديم مساهمة هذا الأسبوع بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق الديمقراطية. وقد علمنا التاريخ أن أكثر الدول المستقرة والمزدهرة على مدى الزمن لديها مؤسسات سياسية سريعة الاستجابة تعمل بوصفها صلة مشتركة بين تلك الدول.

وكان بوسعنا أن نأمل في إحراز المزيد من التقدم بشأن إدارة إصلاحات المنظمة، وخاصة في ضوء نتائج اللجنة المستقلة للتحقيق في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء (لجنة فولكر)، ونؤيد الحاجة المستمرة إلى الإصلاح. ويظل يحدونا الأمل في إمكانية التوصل إلى صيغة لتوسيع مجلس الأمن تبرز بشكل أفضل الوقائع الجغرافية السياسية القائمة اليوم، بما في ذلك من خلال منح اليابان العضوية الدائمة في المجلس.

وبإيجاز، نحن نرحب بالوثيقة الختامية بوصفها توازنا معقولا للمسائل عموما. والتحدي الذي يواجه الأمم المتحدة الآن هو إعادة تحديد سلطتها ومسؤوليتها في البيئة العالمية التي نجد أنفسنا فيها. واستراليا ستظل، كما كانت دائما، طرفا فاعلا نشطا في تلك المداولات.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به دولة السيد كيل ماغنى بونديفيك، رئيس وزراء مملكة النرويج.

السيد بونديفيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): قبل خمسة أعوام اتفقنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن نفي بوعودنا. وبالتالي، فإنني أرحب بالتزامنا بزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية.

ويتوقع منا العالم أن نجعل الفقر تاريخا، وان نحول الفقر إلى أمر يقرأ عنه أحفادنا، ولكنهم لا يفهمونه حقا. ويمكننا أن نقوم بذلك، ولا بد أن نقوم به: بزيادة دعمنا للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبالإشراك الكامل للنساء

في تعهدنا السامي القائم على أساس المساواة بين الجنسين، وبتخفيض الحواجز أمام التجارة، وبتعزيز الاستثمار والتنمية الاجتماعية، وبتعبئة الأعمال التجارية والمجتمع المدني في البلدان الغنية والفقيرة على السواء في مكافحة الفقر. وعلينا، مثل المزارع الناجح، أن ندير الأرض ومواردها بحيث لا تفيد الأجيال الراهنة فحسب بل تفيد الأجيال المقبلة أيضا.

وتستلزم التنمية أيضا إدارة صالحة. كما تتطلب جهودا حثيثة لمكافحة الفساد. وتنطوي على قيام حكم متسم بالمسؤولية والشفافية، بواسطة الشعب ولأجل الشعب.

والحكم الرشيد، في نهاية المطاف، هو مسألة متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فالحقوق من قبيل حرية التعبير، وحرية البحث عن المعلومات، والحرية من التمييز، لا تمكّن الناس فقط من استعمال وتنمية المواهب التي منحها الله لهم، بل تمكّنهم أيضا من الإسهام بقدر أكبر في مجتمعاتهم. ومن ثم يجب أن تدمج حقوق الإنسان دمجا كاملا في جميع أنشطة الأمم المتحدة. لذلك فأنا أرحب بتعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وحين يحتاج رفيق في الإنسانية إلى حمايتنا، فعلينا واجب أن نهب لمساعدته. ومن بين إنجازات مؤتمر القمة هذا استعدادنا لاتخاذ إجراء جماعي للحماية، من خلال مجلس الأمن. وسنفعل ذلك إذا وُجد أن الوسائل السلمية غير كافية وإذا عجزت السلطات الوطنية بشكل ظاهر عن حماية سكانها من القتل الجماعي وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وقد كان صون السلام والأمن ولا يزال هدفا لهذه المنظمة. غير أن منع نشوب الصراعات المسلحة وإنهاءها، وتحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدول المنهارة أو المتهاوية، مهام هائلة ومعقدة. وأرى أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام سوف يمكنان الأمم المتحدة من مواجهة هذه التحديات بشكل أفضل. ويسعدني أن أعلن عن إسهام النرويج بمبلغ ١٥ مليون دولار في صندوق بناء السلام وبنفس المبلغ للصندوق الإنساني.

ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل الكثير بمفردها. فهي بحاجة إلى التزام الدول الأعضاء، أي التزامنا جميعا هنا اليوم، ويلزمنا أن نقيم شراكة جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نتخذ تدابير جماعية وفعالة لصون السلام والأمن ولمنع أو إزالة الأخطار التي تتهدد البشرية.

ومجال نزع السلاح ومنع الانتشار هو من أكثر أولوياتنا إلحاحا. ونحن نرى خطرا متزايدا للانتشار، والإرهاب الذي يبلغ حد الكارثة. ومن ثم يجب على جميع الدول أن تعمل من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكن مؤتمر قمتنا العالمي عجز عن إحداث أي توافق في الآراء بشأن كيفية التصدي لتلك التهديدات العالمية بالفعل. ويؤسفنا هذا أسفا عميقا. وستواصل النرويج التماس توافق جديد في الآراء وتحقيق نتائج.

إن الإرهابيين بأفعالهم الشريرة يهاجمون القيم التي تعتنقها جميع الديانات العظيمة فضلا عن الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لوقفهم، ضمن إطار القانون الدولي. فلا يمكن الانتصار في الحرب على الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها، بل يلزمنا الأخذ بنهج واسع النطاق. وأرى أن خير استراتيجية لذلك تتمثل في التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، كالصراع المسلح والاحتلال والتعصب والقمع والإذلال واليأس.

وتلك كانت ذات المهام التي أسندناها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وهي ما زالت على نفس الدرجة من الأهمية اليوم. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية لإنجازها. فلنرقَ معا

إلى مستوى التزاماتنا ولنجعل من الأمم المتحدة المنظمة القوية والمرنة التي نحتاج إليها حاجة ماسة. ولنتفق على أن نعمل الآن ما يلزم في هذا الصدد.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لدولة الرايت أونرابل كيث كلاوديوس ميتشل، رئيس وزراء غرينادا.

السيد ميتشل (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بالإعراب، باسم حكومة وشعب غرينادا، عن عميق مواساتنا لشعب الولايات المتحدة الأمريكية في الدمار وفقدان الأرواح الواسع النطاق الذي سببه الإعصار كاترينا، وخاصة في ولايتي لويزيانا ومسيسيبي. ولدينا القدرة بالتأكيد أن نتعاطف مع ما يعانونه من ألم وخسارة.

وأود أن أعرب، باسم وفد غرينادا، عن تهانينا الحارة للرئيسين المشاركين على انتخابهما وعلى إدارتهما هذه المداولات بهذه الدرجة من الكفاءة. كما أحيي الأمين العام، الذي يدير دفة المنظمة خلال فترة عصبة للغاية والذي سنعتمد رؤيته بالنسبة للمستقبل في ختام مؤتمر القمة الحالي.

ويشرفني كثيرا أن أخاطب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى في مناسبة مرور ستين عاما على تأسيس هذه الهيئة وأن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس وزراء جامايكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، في الجلسة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية.

منذ خمس سنوات، اجتمعنا لنتبادل رؤيتنا لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، واعتمدنا الإعلان بشأن الألفية. وقد واجهت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين عدة مشاكل عالمية: صراعات من شتى الأنواع المتعلقة بالكوارث الإنسانية والكوارث الطبيعية وبطبيعة الحال، الإرهاب. وتدفعنا تلك التحديات الوطنية والعالمية، التي لم يجرِ التنبؤ بها منذ ستين عاما، إلى استنتاج أن من الضروري إيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتمسك بالمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق.

لقد اجتمعنا هنا لنتخذ إجراءات حاسمة بشأن مسائل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان البالغة الأهمية، التي سوف تؤثر فينا لمدة طويلة قادمة. ونحن نشترك في الرأي الذي أعربَ عنه من أن التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن يتوقف كل منها على الآخر، ونشيد بالمبادرات المتخذة في تلك المجالات.

وتعرب غرينادا عن تأييدها الكامل لاقتراح إحداث تغيير إيجابي داخل الأمانة العامة وداخل جميع أجهزة هذه الهيئة. ونوافق على ضرورة حدوث التغيير، شريطة أن يكون مصحوبا كذلك بمزيد من الفعالية.

ونرحب بالقرارات المتخذة في مجال التنمية، ونثني على البلدان المتقدمة نموا التي التزمت بالهدف المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، بهدف الحد من الفقر والنهوض بالصحة والتعليم، فضلا عن تحرير التجارة والتخفيف من عبء الديون على البلدان التي تحتاج إلى ذلك. ونحث البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء.

غير أننا نجد من الصعب أن نفهم القرارات المتخذة من جانب الاتحاد الأوروبي بشأن إصلاح أسواق السكر والموز، الأمر الذي سيقضي تقريبا على صناعتي الموز والسكر بمنطقة البحر الكاريبي وسيلحق الدمار بالمجتمعات الزراعية الضعيفة والجماعات التي تعتمد عليها. وتلك السياسات تتعارض مع إمكانيات الاقتصادات الصغيرة، وبخاصة في منطقة البحر الكاريبي، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من أن غرينادا تواجه المهمة الكبيرة المتمثلة بإعادة بناء بلدنا واقتصاده، فإنها ستظل على التزامها وتفانيها في واجباتها دعما لعمل هذه المنظمة.

في يوم الثلاثاء الموافق ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، دمر إعصار ايفان بلدي ، غرينادا. وحولت الرياح العاتية التي بلغت سرعتها ١٥٠ ميلا في الساعة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد إلى خراب وتركت السكان مشردين من دون مأوى وفي حالة ذهول من هول الصدمة النفسية. وبمساعدة العديد من البلدان الصديقة والوكالات المتعددة الجنسية تمكنّا من البدء بعملية الانتعاش. ولكن بعد مرور ١٠ أشهر، في ١٤ تموز/ يوليه، اجتاح غرينادا إعصار آخر، إميلي. وعلى الرغم من أنه كان أقل حدة، فإنه محا المكاسب التي تمكنّا من تحقيقها بعد إعصار ايفان في الزراعة والمنتجات الغذائية، وقوض إلى حد شديد المخزونات الزراعية والسكنية.

قبل يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، كان الاقتصاد يسير على طريق نمو اقتصادي ايجابي يقوده التقدم المحرز في قطاعات السياحة والزراعة والنقل والاتصالات. إن النكسة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى ضعف الدول الصغيرة أمام الكوارث الطبيعية والى الطريقة التي يمكن بها محو تقدم استغرق إنجازه عقودا في غضون ساعات.

إننا نحيي الجهود المبذولة لتحسين صندوق الطوارئ المركزي الدائر لتعزيز فعالية الاستجابات الإنسانية من جانب الأمم المتحدة، وكذلك آليات استخدام القدرة الاحتياطية في حالات الطوارئ من أجل تقديم الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في الوقت المناسب. ونتوقع من الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعزز إمكانياتها في أن تواجه الكوارث الطبيعية بكفاءة وفعالية أكبر وفي التخفيف من آثارها.

لقد عكس مرور هذين الإعصارين كل المكاسب التي حققناها صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع من غير المرجح الآن أن تحقق غرينادا هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ولكن بمزيد من المساعدة الكبيرة من جانب المجتمع الدولي، ستواصل غرينادا بذل جهودها للوفاء بالأهداف في أقرب وقت ممكن.

اسمحوا لي إذن أن اغتنم هذه الفرصة، باسم حكومة وشعب بلدنا، لأشكر جميع أعضاء هذه الهيئة على مساعدتهم الطيبة والسخية التي قدمت لغرينادا بعد الإعصارين. فهنا اكتشفنا امتياز انتمائنا إلى أسرة الأمم المتنوعة هذه.

وتظل الحالة الاقتصادية والمالية تحديا كبيرا لبلدي، ولذلك نحيي جهود صندوق النقد الدولي في دعوته المجتمع الدولي والوكالات المانحة إلى تقديم المزيد من المنح المالية والمساعدة التقنية لدعم جهود البلد في الإعمار وإعادة البناء.

وإذ نُقبل على حقبة جديدة في تاريخ الأمم المتحدة، دعونا نفرض على أنفسنا، كقادة، تحديا خاصا، مهما كانت قدرتنا الوطنية، بأن نثابر في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع والتمييز والحرب وكل العلل الأخرى، وأن نجعل هذه المنظمة تضطلع بمهامها بفعالية للوفاء بهدفي السلام والتقدم في العالم كله.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء مملكة تايلند.

السيد شيناواترا (تايلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم شعب تايلند، عن أعمق مشاعر التعاطف والتعازي إلى كل الناس الذين عانوا من إعصار كاترينا. ولأننا عانينا من صدمة مشابهة بسبب سونامي، فإن تمنياتنا موجهة إليهم بانتعاش عاجل.

اسمحوا لي أيضا أن أهنئ السفير إلياسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. كما نعرب عن تقديرنا العميق للرئيس السابق على الإعداد الناجح لاجتماع القمة هذا.

يعتبر سن الـ ٦٠ للعديد منا سن التقاعد، ولكن، بعيدا عن ذلك، يجب على الأمم المتحدة في عامها الـ ٦٠ أن تُجدد وأن تُعزز، بل وأن تُبتكر من جديد حتى تصبح هيئة عالمية أكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر شفافية وأكثر مساءلة في خدمة المجتمع الدولي.

يتطلب عالمنا المعاصر الذي تسوده العولمة أمما متحدة تتحلى بالدينمية في المظهر وبالمرونة في الهيكل وبالصرامة في التزامها بالمثل العليا الدائمة التي أنشئت من أجلها. واليوم، بعد الحرب الباردة، أصبح العالم مكانا متغيرا على نحو خطير، يتسم بتفوق نظام سياسي واقتصادي واحد قائم على الديمقراطية والرأسمالية وهما وجهان لعملة واحدة.

من المعروف عموما أن الرأسمالية، التي تمتاز بالمنافسة الحرة تمنح أفضل فرصة لشعوبنا سعيا إلى تحقيق أحلامها. لكن المنافسة الحرة يجب أن تكون عادلة أيضا. ولسوء الحظ، لا يتمتع الجميع بمؤهلات متساوية للدخول في نفس المنافسة الحرة. وهذه الحالة تشابه حالة مريض خرج لتوه من وحدة العناية المركزة في مستشفى، ويُجبر على الجري في سباق مع رياضي ذي لياقة بدنية عالية. إنها منافسة حرة، لكن هل هي عادلة أيضا؟

يجب أن يبقى التخفيف من وطأة الفقر في آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا في صدارة جدول أعمالنا لتعزيز كرامة الإنسان وحقوق الإنسان وأمن الإنسان، ولتقليص الظلم والصراعات، ولتخفيف النقمة والتطرف، ولمحاربة العنف والإرهاب. لكن، وكما فعلتُ في تايلند في السنوات القليلة الماضية، فإن التقدم في تخفيف حدة الفقر ينتج عن مزيج من تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة الذاتية.

إن إمكانية المشاركة في التجارة العادلة هي فرصة تتاح لأي بلد لمساعدة نفسه. وللتشجيع على المساعدة الذاتية يجب على الجهود الدولية أن تكفل سير المنافسة الحرة جنبا إلى جنب مع المنافسة العادلة. إن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق ببساطة عن طريق النسبة الملتزم بها دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية وحدها. بل إنها ستعتمد بنفس القدر على قدرة المجتمع الدولي على إقامة نظام أكثر عدلا للتجارة العالمية. ويجب أن يكون ذلك جدول أعمال لا يجوز لعملية لإصلاح في الأمم المتحدة أن تتجاهله.

وكما نص ميثاقنا، فإننا "نحن الشعوب" هم الذين تمثلهم الأمم المتحدة. لذا من الضروري أن تبقى الأمم المتحدة منظمة عالمية تركز على المواطن في منظوراتها وتوقعاتها ومهامها وأعمالها ومسؤولياتها.

ومن جهة أخرى، وإذ نتعهد ''نحن الشعوب'' بأن نوحد جهودنا لمنظمة أكثر اتحادا، يجب ألا يغيب عن بالنا الإدراك بأن الأمم المتحدة لن تكون حقا متحدة ما دام أعضاؤها منقسمين على أساس المصالح المحلية والمكاسب السياسية.

لذا فإن اليوم هو اختبار لزعامتنا. والزعامة تبدأ من الإدراك بأن علينا أن نستعد لاستبدال الشقاق بالوحدة، والمصالح الضيقة بالمسؤوليات المتشاطرة وماض مر بمستقبل أفضل. ويجب أن تقبل قيادتنا بالتغييرات. ويجب أن تقبل بأن عالم العولمة والمشهد الجديد إنما يعنيان ضرورة أن نفكّر في ما وراء حدودنا من أجل الصالح العام، وأن نحقق السلام والازدهار لكوكبنا. كما يجب أن تتحلى قيادتنا بالقدرة على الاستجابة الفورية، بتعاطف وسخاء، لمن يتطلعون إلى تلبية احتياجاتهم العاجلة، والذين يعانون من

الجوع الشديد والذين يتعرضون للمجاعات، مثل سكان النيجر.

إن تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يضطلع بدور أكثر إيجابية في التنمية، وإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وصندوق دعم الديمقراطية، أمور يمكن أن تشكّل كلها اقتراحات رئيسية للإصلاح، ولكن إصلاحا بهذا الحجم يجب أن يواكبه إصلاح شامل للنظام الإداري. وقد أجرت تايلند، تحت إدارتي، العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، التي لم تنجح إلا بفضل إطلاقي، في الوقت نفسه، حملة من الإصلاح الإداري على نطاق لم يسبق له مثيل.

وكلما ازدادت مشاكل العالم تعقيدا وتداخلا، ازدادت مهام ومسؤوليات الأمم المتحدة ووكالاتها. ولكي تصبح الأمم المتحدة منظمة عالمية تركّز على المواطنين وتضطلع بهذه المهام، ولكي تظل ذات أهمية للمواطنين من جميع مشارب الحياة، يجب أن يكون التنسيق المحسّن بين الوكالات، ومع البلدان والشعوب في الميدان، جزءا من عملية الإصلاح.

ولكن كل هذا يتطلب التزاما تاما من الأمم المتحدة وممّن جميعا، الأعضاء الـ ١٩١. وهكذا، لكي نكون منصفين، دعونا لا نسأل إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من ذلك، ولكن ما الذي يمكننا أن نفعله للأمم المتحدة أكثر من ذلك.

إن الإصلاح هو عملية. واليوم، بينما نؤيد مشروع الوثيقة الختامية، فإن تلك العملية سيبدأ تنفيذها. ويعتمد نجاحها على الدعم المستمر من جميع الأطراف وعلى القدرة الإدارية التي تتمتع بها قيادة المنظمة للتأكد من إنجازها بنجاح.

اليوم، ”نحن الشعوب“ سنبدأ عملية الإصلاح للألفية. وغدا، من خلال دعمنا، سنكفل تنفيذ هذه العملية على يد إدارة قد تم إصلاحها هي أيضا بشكل جيد، وعلى يد قيادة جيدة الإعداد وقادرة على أن تقدم لنا أمما متحدة أكثر عالمية وأشد تركيزا على الإنسان.

إن كل كلمة في هذه الوثيقة تحمل بصمات كل دولة من الدول الأعضاء. وتقع علينا جميعا المسؤولية المشتركة عن جعل الأمم المتحدة منظمة فاعلة. وسنكون مسؤولين أمام أنفسنا وأمام الأجيال المقبلة إذا فشلنا في ذلك.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد أوتمار هاسلر، رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين.

السيد هاسلر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): تتزامن الذكرى السنوية الستون لإنشاء الأمم المتحدة مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لعضويتنا في المنظمة. لقد كان انضمامنا إلى الأمم المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ خطوة تاريخية بالنسبة إلى ليختنشتاين. وحتى يومنا هذا، فإننا نعتبر أن عضويتنا في المنظمة حجر الزاوية في سيادتنا الوطنية.

إن نظام تعدد الأطراف الفعال، كما توخاه ميثاق الأمم المتحدة، يكتسي أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. والتحديات والتهديدات التي تواجهنا اليوم متعددة، ويتطلب معظمها عملا جماعيا يستند إلى إطار دولي عامل، وسيادة القانون. والأخطار التي تهدد البيئة والصحة، وأعمال الإرهاب، والكوارث الطبيعية، والأزمات الإنسانية تشكل مجرد أمثلة قليلة توضّح بإسهاب هذه الحقيقة. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يمكن أن توفر الإطار اللازم لهذا العمل الجماعي العالمي. وفي الوقت نفسه، يختلف عالم اليوم

والتحديات التي يفرضها اختلافا كبيرا عن تلك التي من أجلها أُنشئت هذه المنظمة في الأصل. وتحتاج الأمم المتحدة بوضوح إلى أدوات جديدة لمواجهة التهديدات الجديدة، ولهذا السبب فقد اجتمعنا جميعا هنا في نيويورك على مستوى القمة.

ونعرب عن ترحيبنا بأن الغرض الأصلي لاجتماع القمة – وهو استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية – قد احتل مكانا رئيسيا في مشروع الوثيقة الختامية. كما نؤيد تماما الفلسفة الأساسية لمشروع الوثيقة الختامية ومفادها أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان أمور يعزز بعضها بعضا وتتكافل في ما بينها.

وكنا نتمنى أن تكون القرارات البعيدة الأثر والجريئة جاهزة من أجل أن نتفق عليها جميعا في اجتماع القمة هذا، ولا سيما في مجال التغيير المؤسسي. لم يكن مطلوبا منا أقل من ذلك لجعل الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات في المستقبل، وأن تكون بمنأى عن تكرار أخطاء الماضي، مثل تلك التي حدثت في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء. والنجاح في الكثير من قضايا الإصلاح المعروضة علينا نجاح متفاوت. ويجب أن تأتي الأشهر القادمة بالمزيد من التقدم.

ومن الضروري بذل الجهود لتعزيز مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة بغية معالجة الاختلالات المؤسسية. ويُعد تعزيز الجمعية العامة، بوصفها الجهاز العالمي الوحيد في المنظمة، عنصرا أساسيا في ذلك الصدد. وبالتالي، يجب علينا أن نعيد للجمعية دورها المركزي في نظامنا المتعدد الأطراف. وتشجعنا الجهود التي تبذل لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتحملا للمسؤولية وأكثر شفافية إزاء العضوية الحالية.

إن إنشاء لجنة لبناء السلام لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات سيسد ثغرة مؤسسية. وتملك تلك الهيئة القدرة على زيادة تحسين أداء الأمم المتحدة إلى درجة كبيرة في مجال منع الصراعات، بمساعدة البلدان على الانتقال إلى مرحلة الإنعاش لأمد بعيد وعن طريق الوقاية من الانحدار إلى الصراع.

إننا نؤيد الانتهاء في وقت مبكر من العمل اللازم لتصميم مجلس لحقوق الإنسان يكون مرآة للوضع المركزي لحقوق الإنسان من ضمن الأنشطة الأساسية للمنظمة. وستساعد مضاعفة موارد مفوضية حقوق الإنسان المتفق عليها على وضع أنشطة حقوق الإنسان في مكانها المناسب داخل منظومة الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد المفاهيمي، يسرنا بوجه خاص أن اجتماع القمة يدرك مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان المدنيين عندما تخفق الحكومات في القيام بذلك. وقد كان ينبغي أن يتحقق تقدم أكبر في مجالي الإرهاب واستخدام القوة، ونعرب عن استيائنا لأن اجتماع القمة قد أخفق في التوصل إلى أي اتفاق في مجالي نزع السلاح والإفلات من العقاب، بما في ذلك دور المحكمة الجنائية الدولية.

لقد اتخذنا قرارات هامة ولكننا لم نتمكن من تلبية الاحتياجات الضرورية في بعض المجالات. ويجب أن ننتقل إلى مرحلة جديدة ونوجد أساسا جديدا لمنظمة أصبح من العسير عليها أن تواكب سرعة التغيير العالمي المعاصر. وينبغي أن نواصل العمل المطلوب منا إنجازه بشأن الكثير من القضايا المعروضة علينا، بزيادة تكثيف الجهود، كما يجب أن يؤدي ذلك إلى تغيير حقيقي أكبر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة الأونرابل رالف إي غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم يولي اهتماما خاصا للأمم المتحدة في هذا المنعطف الحاسم من تاريخها الممتد ٦٠ عاما. ولا يسعنا أن نخذل ستة بلايين نسمة من سكان كوكب الأرض. ولا يمكن لأعمالنا أن تسير على منوالها المألوف. وما تتطلبه هذه الأوقات الحافلة بالتحديات ليس المواقف الدبلوماسية البالية أو التعاويذ الرتيبة. ولا مواقف الانتصارات المتغطرسة، ولا العجز المتولد عن قلة الحيلة. فعلينا أن نركز حقا على القضايا الاستراتيجية المعروضة علينا وأن نعمل معا للرقي بحضارتنا الإنسانية ماديا وروحيا وبالتضامن السلمي. دعونا لا نسمح لهراء الغرور الكامن في المجالات الشخصية أو المؤسسية أو الوطنية بأن يعوقنا في بحثنا الجماعي عن عالم أفضل.

ومن وجهة نظر بلدي، فإن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتطلب أن نعمل بإلحاح ومثابرة بشأن جدول أعمال من ثلاثة أجزاء. أولا، أن ندفع قدما برنامج التنمية بطريقة عملية مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نتجاوزها بالعمل على إيجاد ظروف مستدامة تقوم على مبادئ التضامن والتكامل والعدالة والكرامة الإنسانية؛ ثانيا، أن نعزز دور الأمم المتحدة في إدارة القضايا العالمية الأساسية، الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية التي تمس الجنس البشري وتهمه؛ ثالثا، أن نعالج بشكل ملائم المشاكل المنهجية في التجارة الدولية، والمالية الدولية، ونقل الأموال والتكنولوجيا، وتمويل التنمية، وصنع القرار على الصعيد العالمي، بطريقة توكد المبادئ الملائمة والجليلة منذ القدم، والقائمة على العدالة والمساواة والديمقراطية والشفافية والخضوع للمساءلة ومشاركة الجميع.

ومن غير المقبول على الإطلاق لهذا العدد الكبير من الأمم الغنية أن تعلن تعهداتها المتكررة بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية ثم لا تفي بها دون عقاب. وقد فشلت هذه البلدان الغنية فشلا ذريعا في الوفاء بالأهداف المعلنة رسميا للمساعدة الإنمائية الرسمية وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية غالبا ما تتقرر من جانب واحد وبصورة تمييزية بدلا من أن تكون على أساس قضائي، مما يجعلها في كثير من الأحيان مهينة لكرامة البلد المانح والمتلقي على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المساعدة تتلكأ في طريقها إلى البلد المتلقي بطريقة شديدة البطء، ومن خلال إجراءات شديدة التعقيد، لا تخلو من نوع من البخل الشديد، وحتى القسوة.

وفي الوقت نفسه، فإن البلدان النامية التي تخفق في و/أو ترفض احتضان الدستورية النشطة، والممارسات الديمقراطية اليومية، والحكم الرشيد، والسلوك السياسي أو النظافة السياسية العامة وفقا للقواعد المقبولة دوليا، لا يحق لها أن تشكو من عدم اكتراث المانحين بها. فعلى الجميع أن يتدبروا أمورهم وأن يأتوا إلى المائدة بأياد نظيفة.

ومن الواضح أنه، بشكل رئيسي بسبب نظام التجارة الدولي غير المتكافئ وغير المنصف، والترتيبات الاقتصادية القائمة على اللبرالية الجديدة السائدة عالميا، والإهمال المدان للبلدان الفقيرة من جانب العديد من البلدان الغنية، والخراب الناجم عن الطبيعة، والحكم غير الرشيد في العديد من البلدان النامية، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تميز بالبطء الشديد. إن هذه الحالة المزرية تتطلب إجراءات مناسبة من الجميع. ثمة أفكار ممتازة لإحراز التقدم ولكن تنفيذها يحتاج وقتا طويلا ومخيبا للآمال. وفي هذا الاجتماع ينبغي اتخاذ خطوات رائدة. فهذا هو الواجب الأساسي في هذا العصر. إنها قضية عظيمة، ولكن القضايا العظيمة لم ينتصر فيها أبدا رجال ونساء مترددون.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ماضية قدما في طريقها نحو تحقيق الأهداف الرئيسية من بين الأهداف الإنمائية

للألفية. وقد تم بالفعل تحقيق بعضها، وبلغنا مرحلة ما بعد تحقيقها.

ولكن سانت فنسنت وجزر غرينادين ما زالت في وضع ضعيف بسبب مساحتها الصغيرة، ومواردها المحدودة، وقلة التنوع الاقتصادي فيها، واعتمادها الكبير على الصادرات، والآثار الرهيبة للكوارث الطبيعية. وهذا الضعف يتعرض للتفاقم بسبب ما يهدد زراعة الموز نتيجة تغيير نظام السوق وتغير ظروف السوق الأوروبية، وكذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط على الصعيد الدولي. وأناشد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تستجيب لمحنة مزارعي وعمال الموز الفقراء في منطقة الكاريبي. وبالتحديد، أحث أصدقاءنا في بلدان أمريكا اللاتينية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعات البلدان الأفريقية وبلدان منطقة الكاريبي وبلدان منطقة المحيط الهادئ، على أن تعمل معا للتوصل إلى تسوية تفاوضية لهذه المسألة الهامة.

أجد لزاما علي أن أشيد بالرئيس هوغو شافيز، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على مبادرته، البترول للكاريبي، المتمثلة بتصدير النفط ومنتجات الطاقة المرتبطة به بشروط تفضيلية جدا إلى منطقة الكاريبي. ويمثل ذلك نموذجا ممتازا للتعاون بين الجنوب والجنوب ولحسن الجوار. إن هذا يتمشى مع روح فرانكلن روزفلت وسيمون بوليفار.

إن المجتمع الدولي يقع على عاتقه الالتزام بمساعدة الجماعة الكاريبية، ولا سيما أفقر وأضعف بلدانها، كسانت فنسنت وجزر غرينادين، لكي تتمكن من مواجهة تحدياتها الرئيسية.

وبينما نشعر بالارتياح لوجود وثيقة ختامية لهذه القمة، فإننا نشعر بخيبة أمل كبيرة لعرقلة بعض الترتيبات المرضية التي جرى الاتفاق بشأنها سابقا في هذه المنظمة خلال الشهور الماضية، والتي تهدف إلى إيجاد عالم أكثر أمنا، عالم يخلو من العوز والخوف، وتكتنفه حرية العيش بكرامة. إن المسعى الحميد لإصلاح هيكل منظومة الأمم المتحدة كان يفتقر إلى الجرأة.

وخلال العام الماضي، ارتفعت بشكل غير عادي قائمة المآسي الناجمة عن الطبيعة أو سلوك الإنسان. وفي الكاريبي أصاب إعصار إيفان غرينادا بالدمار. وما زالت هناك حاجة هائلة إلى المساعدات الدولية لذلك البلد. ومن ناحية أخرى، تستمر هايتي بالتريف في ظل حكم لا ديمقراطي يستخف بالقيم ولا يفعل شيئا للحد من الفقر. كذلك، فإننا نتوجه بأفكارنا وصلواتنا وأعمالنا إلى ضحايا إعصار كاترينا.

أخيرا، إن التوترات والتناقضات داخل النظام السياسي الدولي تستدعي المصالحة إن لم نقل الحل. وشعوب العالم بأسره ترقب وتنتظر منا أن نحقق نتائج ملموسة تغير حياتهم إلى الأفضل. والأمم المتحدة هي شعلة الأمل، وهي الضوء بالنسبة لهم. فلنجعل وهج هذا الضوء يضيء ولا يعمي. هذا ما يبتهل إليه هذا الصوت المتواضع القادم من مكان صغير!

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة الرايت أونرابل بول مارتين، رئيس وزراء كندا.

السيد مارتن (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن الرد الدولي على ما سببه الإعصار كاترينا من دمار يذكرنا من جديد بأن هناك بين الناس وشائج لا علاقة لها بلغة مشتركة أو عرق أو عقيدة، وتتصل كل الاتصال بأشد الاعتبارات الأساسية تجذرا لما يعنيه كون المرء كائنا بشريا، وما يعنيه كون الإنسان شخصا له حقوقه واحتياجاته ومسؤولياته إزاء الآخرين. إن هذا لهو عالمنا.

(تكلم بالفرنسية)

وعلاوة على ذلك، تتسم الوثيقة ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005) بالبلاغة في هذا الصدد: إن الأمن

والتنمية وحقوق الإنسان، وهي الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الحرية الإنسانية، ليست مفاهيم مجردة. وبذا نرى أن تحقيقها هو مسؤوليتنا ومسؤولية كل وكالات الأمم المتحدة وأعضائها.

(تكلم بالانكليزية)

لا يمكن لكندا أن تتصور العالم ناجحا من غير الأمم المتحدة. ولكن علينا ألا نخطئ: إن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح. أريد التكلم اليوم عن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في سياق هذه الحاجة إلى الإصلاح.

يمثل الأمن حماية الحياة، ولذا فهو الأساس الذي ينهض عليه كل شيء نفعله. ولهذا السبب كان لمناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن كل هذه الأهمية؛ ولهذا أيضا طال السجال بأن مجلس الأمن ينبغي أن يكون ذات طابع تمثيلي أبرز. نحن نوافق على ذلك. لكننا نعتقد أن من الأهم أن يكون المجلس فعالا. وقد أفرط الأعضاء الدائمون في استخدام حق النقض (الفيتو) – بالفعل أو بالتهديد – للحيلولة دون إجراءات فعالة. ولطالما تناقشنا في أدق المسائل اللغوية، فيما يستمر موت الأبرياء. وما دارفور إلا آخر مثال على ذلك.

ومن الواضح أنه يلزمنا مبادئ توجيهية مسهبة لإجراءات مجلس الأمن. ومسؤولية الحماية هي من هذه المبادئ. فهي بحاجة إلى قواعد لحماية الأبرياء من اعتداءات مروعة على حياتهم وعلى كرامتهم. وهي لا تبارك الإجراء من طرف واحد. على العكس تماما، إنها تؤيد في موقفها المعايير المتفق عليها من أطراف متعددة، بشأن ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل عندما يتعرض مدنيون للخطر.

ومسؤولية الحماية هي معيار قوي للسلوك الدولي. وقد اتخذنا، هذا الأسبوع، خطوة جد هامة في سبيل هذه الغاية. ونحن فخورون بمسؤولية الحماية وتحدّرها من أصل كندي. نحن نفخر لأنها الآن مبدأ للعلم بأسره. وبعد، إن مسؤوليتنا الجماعية لا تنتهي عند هذا الحد. كنت أتمنى لو أننا متفقون الآن على أن تكون لجنة بناء السلام لجنة عملية. فبناء السلام مسعى جلل، ولا بد لنا، للاضطلاع به على خير وجه، من استخراج النظام من الفوضى.

(تكلم بالفرنسية)

وهذا ينقلني إلى الركن الثاني، أي التنمية الاقتصادية. والسجل هنا بعيد عن أن يكون مشرقا. وعلى البلدان المانحة أن تبذل المزيد، وقد بدأنا بذلك. ولكن يجب أن تتحلى سياساتنا أيضا بمزيد من الاتساق. ما فائدة النواح على قَدَر الفقراء فيما نسعى إلى بيع أقصى عدد ممكن من الأسلحة لأكبر عدد مستطاع من البلدان النامية؟ وكيف يجوز لنا أن نعظ بفضائل التجارة الحرة مع حرمان أقل البلدان نموا من النفاذ إلى أسواقنا؟

(تكلم بالانكليزية)

على البلدان النامية أن تبذل المزيد كذلك، إن التنمية الحقيقية لن تحدث حتى يثق السكان المحليون باستثمار ما لهم من موارد خاصة في صنع مستقبل أفضل لأنفسهم. ولن ينعموا بهذه الثقة إلا عندما يرون حكوماتهم تستثمر في مجالات تحدث فرقا ملموسا في حياتهم الخاصة – ليس نفقات عسكرية لا تتناسب مع الموارد، بل استثمارات في الصحة والتعليم والحكم الصالح، وفي تهيئة بيئة تحرر من عقالها روح المبادرة لتنظيم الأعمال، هذه الروح القائمة في بلداننا كافة.

نريد أن نرى العالم من منظار الأشخاص الذين نحاول مساعدتهم، وعلينا أن نضع معايير ذات أهمية لهم. بكم ازداد عدد الرضّع الذين تم تلقيحهم هذا العام، بالقياس إلى العام الماضي؟ بكم ازداد عدد الأطفال القادرين على القراءة والكتابة؟ ما مدى أمان سند ملكية الأسرة لأرضها؟ ما عدد

مؤسسات الأعمال الصغيرة التي بقيت قائمة أكثر من ثلاثة أعوام؟

أنتقل الآن إلى الركن الثالث من أركان الأمم المتحدة: أحترم حقوق الإنسان. إن جهودنا الإصلاحية ستبوء بالفشل في النهاية ما لم تكن قائمة على أساس احترام الأفراد: أي احترام حقوقهم؟ واحترام ثقافاتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم؟ واحترام آرائهم سواء أكانت رافضة أم لم تكن.

إن احترام حقوق الإنسان هو قلب الديمقراطية النابض، والمفتاح الذي يتيح إطلاق إمكانات كل شخص للإسهام في رفاهه الذاتي وفي ازدهار مجتمعه المحلي وأمنه. إن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعاني مشكلة مصداقية خطيرة. فقد طغت عضويتها وتسييسها المتزايد وافتقارها إجمالا إلى فعالية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على إنجازاتها.

نحن بحاجة إلى هيئة دائمة، أرفع مستوى، في منظومة الأمم المتحدة – هيئة تتناسب وحقوق الإنسان أهمية. ولهذا، نحن نؤيد اقتراح إنشاء مجلس فعال لحقوق الإنسان. لا يمكنني إخفاء خيبة أمل كندا البالغة لكوننا لم نكن قادرين في اجتماع القمة هذا على الاتفاق حول جميع العناصر اللازمة لاستحداث هذا المجلس عمليا. إني أؤكد للأعضاء أن كندا لن تكل عن العمل الناشط على إبراز مجلس دائم إلى حيز الوجود، مع معايير للعضوية جديرة بالثقة. وبانتظار ذلك، نرحب بالتأييد العام لعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لويز أربور، وبقرارنا الجماعي لمضاعفة الموارد الموضوعة في متناول إدارتها.

تكلمت عن الأركان الثلاثة. ويطرح كل منها ما له من تحديات فريدة، خاصة به. لكن هناك أيضا عنصرا مشتركا بين الأركان الثلاثة، هو أنه لا بد لنا من أساليب جديدة، مبتكرة لمواجهة التحديات العالمية – أساليب يسهم فيها كل بلد، ويشترك كل بلد بنتيجتها في الفوائد المجنية.

وثمة مثال صارخ على ذلك هو تغير المناخ. تستضيف كندا في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ. وهدفنا واضح: إن تغير المناخ حقيقة واقعة، وعلى العالم الإقرار به؛ والنشاط البشري هو سبب محدد لذلك، وعلى العالم أن يعمل على معالجته.

(تكلم بالفرنسية)

ستكون ولايتنا في مونتريال ذات شقين: أولا، يجب على الأطراف التي وقعت اتفاق كيوتو أن تبني عليه لإحراز مزيد من التقدم في مجال الالتزامات التي قطعت فعلا؛ وعلينا من ثم، في سبيل تحقيق تخفيضات حقيقية ملموسة في انبعاث غازات الدفيئة أن نعمل على إنشاء نظام عالمي.

وكما لاحظ الأمين العام، إن الأمم المتحد تقف أمام مفترق طرق. وإذا أريد لإصلاحها أن يدوم وأن يكون فعالا، وَجَب على المنظمة أن تصلح إدارتها بصورة جذرية وأساليبها الإدارية وأن تنشئ آليات للتحقق أشد سطوة. وهذا الإصلاح حاسم الأهمية. نريد أن نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الأمين العام لنتأكد من قيام هذه الدورة باعتماد مجموعة إصلاحات تلبي مقتضيات القرن الحادي والعشرين.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي مجرد القول في ختام كلمتي إن الوضع الراهن، والكلام الأجوف الكثير يجب أن يحل محلهما هنا تعددية أطراف جديدة وفعالة، عملية المنحى، تقاس بالنتائج المحسوسة. يريد مواطنونا أمنا يُرسى على أساس القانون الدولي. إنهم يريدون فرصة تقوم على أساس تقديم مساعدة أفعل. ويريدون تمكينا يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان. وهم يريدون بيئة نظيفة. إنها ليست أحلاما مثالية؛

فهي من أشد التحديات الملحة التي نواجهها بصفتنا عالما. وجميعنا هنا، نحن الممثلين، قادة وطنيون، وفي عالم اليوم، لا يمكننا أن نحسن خدمة مصالحنا الذاتية ما لم نرتفع فوق المصالح الوطنية الضيقة. وإذا أخفقنا في العمل بمسؤولية على مسرح العالم، فسنخيب أمل شعوبنا، في ديارنا.

إنه عالم واحد. وهذا القول البسيط يجد أبلغ تعبير عنه هنا، في آمالنا المعقودة على الأمم المتحدة. ونحن نواجه قرارات صعبة، ولكن نستطيع أن نبني، بشجاعة وبرؤيا، أمما متحدة للمستقبل، أمما متحدة لخدمة جميع شعوب الأرض، لأن ذلك أفضل طريقة لخدمة كل فرد منا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد أندرانيك مارغاريان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أهنئ السيد يان إلياسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين.

انقضت خمس سنوات منذ اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات إعلان الألفية هنا في الجمعية العامة، وألزموا أنفسهم فيه ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتوقيع على إعلان الألفية، أدرجت أرمينيا الأهداف الإنمائية في برامجها الاستراتيجية طويلة الأجل. وبمساعدة مختلف المنظمات الدولية، اعتمدت الحكومة الأرمينية، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، برنامجا استراتيجيا للقضاء على الفقر.

ويتضمن ذلك البرنامج تدابير تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يتسق مع الاستراتيجية الإنمائية لبلدنا، ويضع خصائصنا الوطنية المميزة في الحسبان، ويتمتع بتأييد عريض، سواء من المجتمع المدني أو من المنظمات الدولية.

ويبقى الإرهاب التهديد الأعظم الذي يحدق بالبشرية. وأعمال الإرهاب – في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي بسلان، وفي مدريد ولندن، وفي مناطق أخرى من العالم، تبين بوضوح أن الدول عليها أن تعمل معا في تعاون وثيق، وتوحد جهودها لمكافحة هذا الوبال. وأرمينيا تدين الإرهاب بشدة، بجميع مظاهره.

ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى منع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد، بصفة خاصة، على أهمية أن يدرج في الوثيقة الختامية لهذه القمة، مفهوم المسؤولية عن حماية السكان من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه لمنع جريمة الإبادة الجماعية. فأبناء أرمينيا، بصفتهم شعبا تعرض لأول جريمة إبادة جماعية في القرن العشرين، يعرف تمام المعرفة ما هو رعب الإبادة الجماعية.

وأحد ضمانات الأمن والاستقرار في منطقتنا يكمن في تسوية الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية. وتبقى أرمينيا ملتزمة بالحل السلمي لصراع ناغورني كاراباخ. وشعب ناغورني كاراباخ مارس حقه في تقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، تماما مثلما مورس هذا الحق في السنوات الأخيرة من قبل بعض البلدان الممثلة هنا. ونحن مقتنعون بأن ما من شيء يؤمن العلاقات السلمية وحسن الجوار في منطقتنا إلا الاحترام المتبادل والتسامح والرغبة في الاعتراف بالحقيقة التاريخية.

إن التعاون الإقليمي مسألة بالغة الأهمية في بناء الثقة المتبادلة في جنوب القوقاز. ولكن ما يعرقل هذا التعاون، للأسف، هو الحظر المفروض على أرمينيا، وكذلك عدم استعداد بعض البلدان في منطقتنا للدخول في ذلك التعاون.

وتؤيد أرمينيا جهود إصلاح الأمم المتحدة، وخصوصا ما يتعلق منها بالنهوض بدور الجمعية العامة وتعزيزه، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، وزيادة فعالية أساليب العمل في مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة بعد إصلاحها، ستكون قادرة على التصدي بنجاح لتحديات عالمنا الحديث الأخذة في التزايد.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي الأونرابل ماتيا توافا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو.

السيد توافا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): يتوجه شعب توفالو بأعمق مشاعر المواساة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، شعبا وحكومة، للخسائر المفجعة التي عانتها نتيجة إعصار كاترينا. قلوبنا ودعواتنا معها وهي تتعافى من الآثار المأساوية لهذه الكارثة.

نلتقي معا، في قاعة الجمعية العظيمة هذه بالأمم المتحدة، لأننا نواجه بتحديات هائلة، ولأن مواطنينا جميعا قد عهدوا إلينا بمهمة الاتفاق بصورة جماعية على إجراءات للتصدي لهذه التحديات.

لقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها طريقا طموحا لاستئصال الفقر – طريقا ينبغي أن يؤدي أيضا إلى ضمان التنمية المستدامة الطويلة الأجل، والسلام والأمن في كل بلدان العالم.

وتثني توفالو على التقرير الشامل المتعلق بالإنجازات التي تحققت على هذا الطريق، والعمل بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. ونتوجه بشكر خالص إلى رئيس الجمعية العامة السابق، السيد جان بينغ، على قيادته الممتازة في إعداد الوثيقة لقمتنا.

وما من شك في أن الكثير قد أنجز على مدى السنوات الخمس الماضية. وإرادة المجتمع الدولي الصادقة في استكمال الجهود الوطنية في هذه العملية، لهي موضع عظيم التقدير.

ومع ذلك، يبقى الكثير مما يتعين القيام به. وكما لاحظنا، فإن إحصاءات الفقر في مناطق عديدة تبعث على الإحباط، وبخاصة فيما يتعلق بالصرف الصحي، والوصول إلى مياه الشرب المأمونة، ووفيات الأطفال، ورعاية الطفل، وتدهور البيئة، والحصول على التعليم الأساسي الجيد. وهناك حاجة أيضا إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وبالذات فيما يتعلق بصحة الأم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في بلدان عديدة من فئة أقل البلدان نموا، بما فيها توفالو، لم تأخذ الأهداف الإنمائية للألفية سبيلها نحو الإنجاز. وما يعوقنا هو عدم حصولنا على المساعدات المالية والتقنية، وافتقارنا إلى القدرات البشرية والهياكل الأساسية، وللأسف، انعدام الاهتمام بنا والتنسيق معنا. إن أقل البلدان نموا بحاجة إلى مساعدات مالية وتقنية. وبالتالي، فإننا ننادي بالتنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

وتؤيد توفالو التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، المتعلق بأهمية الأمن العالمي. غير أنه عند التركيز على تلك القضية، لا يمكننا السماح لجداول أعمال سياسية أحادية الجانب بأن تصرف الانتباه عن القضايا الأمنية الأخرى، وعن المهمة الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية، وهي القضاء على الفقر. فالأمن العالمي لا بد من النهوض به على أساس متعدد الأطراف ومتعدد الأبعاد. وعلينا أن نركز الانتباه على استئصال الفقر، والتنمية المستدامة، لأنهما المهمتان الأساسيتان اللتان ستكفلان للجميع السلام العالمي والأمن وحقوق الإنسان.

تؤيد توفالو الإصلاحات المقترحة للأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن واستعراض أساليب عمل المجلس وترشيد عمل الجمعية العامة. وإننا نؤكد من جديد على رأينا في أنه ينبغي النظر في ترشيح اليابان وألمانيا والبرازيل والهند للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن الموسع. كما نؤيد الدعوة إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان اعترافا بمركزية حقوق الإنسان بصفتها دعامة أساسية من بين المُثل العليا للأمم المتحدة.

وهناك قضية أمنية أوسع نطاقا تتصل بأمن البيئة. حيث إننا نعيش في جزيرة تتميز بيئتها بأنها هشة للغالية. والأمن الطويل الأجل في بلدنا والتنمية المستدامة يرتبطان بعلاقة وثيقة مع قضية تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وإدارة موارد غاباتنا ومياهنا المحدودة.

وكما شهد كل العالم، يمكن أن يكون لكارثة طبيعية مثل إعصار مداري، زادته سوءا آثار تغير المناخ، أثر مدمر على الاقتصادات والحياة. والآثار بالنسبة لتوفالو مخيفة. تلك هي قضايا الأمن التي نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن توليها عناية أكبر.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو عددا من التحديات الفريدة الأخرى، والتي تم الاعتراف بها وإبرازها بشكل جيد في استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والتطبيق الكامل والفعال للاستراتيجية مسألة أساسية لتلك الدول لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة.

إننا نبذل كل جهد ممكن لتحقيق التنمية المستدامة الخاصة بنا. في العام الماضي، عقدت حكومة بلدي مؤتمرا قوميا لوضع استراتيجية وطنية للتنمية مبنية على مبادئ التنمية المستدامة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية. وتسمى وثيقة الاستراتيجية التي انبثقت من ذلك المؤتمر ''تي كاكيجا الثانية''، وهي تزود الحكومة بتقييم جيد لمدى التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد الإجراءات الأخرى اللازم تنفيذها.

لكن هناك قضايا عالمية لا نستطيع السيطرة عليها وتحتاج توفالو فيها إلى دعم من الهيئات الإقليمية في المحيط الهادئ ومساعدة المجتمع الدولي. كما أن ثمة حاجة كبيرة إلى وجود حضور حسي للأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المعزولة مثل توفالو، وندعو الأمانة العامة إلى أن تولي اهتماما خاصا لهذه الحاجة. كما نأمل أن تكون الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا الوسيلة اللازمة لدعم جهودنا باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وضمان التنمية المستدامة.

أخيرا، إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يكون ممكنا بدون المشاركة الكاملة لجميع شركاء التنمية. وإقرارا بمساهمة جمهورية الصين في التنمية الدولية وتنويها بإصلاحاتها الاقتصادية والديمقراطية، فإننا نؤيد إدخالها شريكا في جهودنا الجماعية المشتركة بصفتها عضوا في الأمم المتحدة.

ليبارك الله الأمم المتحدة، ليبارك الله توفالو.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد ماري بن ألمودي الكاتيري، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

السيد الكاتيري (تيمور– ليشتي) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تضامن شعب تيمور – ليشتي مع ضحايا إعصار كاترينا ومع شعب وحكومة الولايات المتحدة.

إنه من دواعي سروري العظيم أن أكون هنا اليوم لأطلع الجمعية على أوجه التقدم والخطوات المتخذة حتى الآن في تيمور– ليشتي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد

اظهر لنا تاريخ تيمور – ليشتي أن روح الشعب التيموري وتفانيه لا يمكن أن يهزما بسهولة. والقيم الأساسية المتمثلة في السلام، والأمن والحرية التي تكفلها الأمم المتحدة هي أيضا القيم التي يتمسك بها الشعب التيموري، وهي تعكس قوتنا في بناء تيمور – ليشتي لتصبح أمة قوية وقادرة على البقاء. في هذه السنوات الثلاث القصيرة منذ أن أصبحنا دولة مستقلة، قمنا بتحقيق تقدم كبير باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتظل الصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين والإدارة الرشيدة تبقى من بين الأولويات الرئيسية لحكومة تيمور – ليشتي. وينص دستورنا صراحة على أنه ينبغي للأسرة، والمجتمع والدولة توفير حماية خاصة للأطفال ويعترف بالطفل بصفته فردا مؤهلا لحقوق فردية خاصة. وهو يؤكد أيضا على أن الطفل مؤهل للحصول على تلك الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تيمور – ليشتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وما زالت الحكومة تعطي أولوية للقطاعات الاجتماعية، وفقا للاهتمام العظيم الذي أبداه المواطنون أثناء عملية صياغة خطة التنمية الوطنية. والمؤشرات الصحية في البلد تمثل أدنى مؤشرات في شرق آسيا. وتبذل الحكومة جهودا لشراء الأدوية الأساسية وضمان توزيعها على جميع المرافق الصحية وكذلك الأجهزة اللازمة لرعاية الأم قبل وبعد الولادة وللتدبر الفعال لأمراض الطفولة.

واعتمدت حكومة بلدي سياسة للصحة الإنجابية تهدف إلى الحد من وفيات الأمهات والمواليد الجدد من خلال تعبئة الخدمات الاجتماعية لزيادة استعمال الخدمات الصحية من قبل النساء الحوامل وتشجيع تطعيم الأمهات والمواليد الجدد ضد داء الكزاز. وخلال العقد الماضي، تم خفض معدل وفيات الأطفال من ١٢٦ إلى ٦٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، تمكنت الحكومة من تطبيق نظام أربع سنوات دراسية على كل مستويات السلم التعليمي. وتم توسيع التعليم المدرسي ليشمل أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال الذين في سن الدراسة في البلد والبالغ عددهم ٢٨٥ ٠٠٠. والمشاريع العاملة حاليا تهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية للتعليم وهي تشمل تدريب مدراء المدارس والمعلمين؛ واستحداث تعليم تشاركي فعال؛ وتعزيز المساءلة، واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، والشفافية من خلال الاستخدام الفعال لميزانية المدرسة؛ وإنشاء روابط للآباء والمدرسين؛ وتطوير نماذج لإدارة المدارس.

وأنشئ نظام لمعلومات إدارة التعليم؛ وهو يشمل معلومات عن حوالي ٩٠ في المائة من جميع المدارس الابتدائية في تيمور – ليشتي. وتركز الحكومة على مهارات التعليم للمراهقين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذلك يعزز قدرات الشباب، والمجتمعات ومقدمي الخدمات وبالتالي يضمن اتخاذ قرارات مبنية على المعلومات والمهارات الملائمة تساهم في منع عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب داخل وخارج المدرسة؛ ووضعت الحكومة سياسة قومية للشباب وبمساندة من اليونيسيف والبنك الدولي.

إن الإدارة الرشيدة أيضا ذات أولوية في تيمور – ليشتي. والشفافية والمساءلة عاملان مهمان للديمقراطية يمكنان المواطنين من المساهمة الفعالة في تنمية البلد. وقد اتخذت تيمور – ليشتي إجراءات لمنع الفساد وسوء الإدارة. وقد التزمت الحكومة والشعب التزاماً تاماً بكفالة استخدام الموارد على نحو فعال قدر المستطاع. وبعد مشاورات واسعة مع المجتمع المدني ومع أهم المؤسسات في البلد، أنشئ صندوق

للنفط يستهدف إدارة العائدات من النفط والغاز ومنع الفساد وسوء الإدارة في هذا القطاع.

وأدى مقيم العدل المعني بحقوق الإنسان والعدالة – أمين المظالم – اليمين القانونية وأطلق مبادراته للعام الحالي. كما افتتح مكتب المفتش العام موقعاً على شبكة الإنترنت يحتوي على تقارير موجزة عن تحقيقاته، بما يؤكد حرص الحكومة على الشفافية. فهذه مؤسسة أخرى لتحقيق الشفافية ومنع الفساد.

واتخذت حكومة تيمور – ليشتي إجراءات لتحسين النظام القضائي كيما يتمكن الجميع من الوصول إلى العدالة والحيلولة دون ترسيخ الإفلات من العقاب. وبإصدار القانون الجديد للخدمة المدنية، نسعى جاهدين من أجل بث قيم الفضيلة والنزاهة.

والمساواة بين الجنسين مبدأ نحرص على نشره على نطاق واسع في البلد. وتشغل النساء ثلث المقاعد في البرلمان وربع المناصب الحكومية، كما في المؤسسات الهامة الأخرى. ولأول مرة، تترأس النساء هياكل السلطة على مستوى المجتمعات المحلية

وتيمور– ليشتي تدرك ضرورة وأهمية التعاون الدولي والإقليمي في الإسهام في السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في العالم. وفي هذا السياق، انضممنا إلى المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمات دولية وإقليمية أخرى.

كما أننا ندرك أنه لكي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن تتوفر لدينا القدرة على تنفيذ البرامج الرامية إلى بلوغها. وبالتالي، فإن بناء المؤسسات أمر بالغ الأهمية.

أخيراً، أود أن أعرب باسم الشعب التيموري وبالأصالة عن نفسي عن عميق امتناننا لمعالي الأمين العام، صديقنا كوفي عنان، على الدعم الذي قدمه لشعبنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد كارلوس غوميز الابن، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.

السيد غوميز (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب لحكومة وشعب الولايات المتحدة مجدداً عن تعاطفنا إزاء الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والأضرار المادية الجسيمة التي سببها إعصار كاترينا.

بعد مضي خمس سنوات من اعتماد إعلان الألفية، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، ما زالت تساورنا الشكوك وتلح علينا الأسئلة بشأن الإمكانية الحقيقية لبلوغ البلدان الفقيرة الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولدينا كذلك تساؤلات بشأن وجود شراكة حقة وفعالة بين البلدان الغنية والغالبية من البلدان المحرومة، فضلاً عن تساؤلنا عما إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية لدي المجتمع الدولي لاحترام الالتزامات التي قطعها على نفسه.

إن النظر في الخطوات البطيئة للغاية التي اتخذت حتى الآن يحملنا على الاعتراف بأنه مازال أمامنا عمل كثير لتنفيذ القرارات التي اتخذت في العقد المنصرم. وأود أن أشكر الأمين العام على مبادرته التي جاءت في توقيت ملائم بتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، والاقتراحات الملموسة والواقعية والبناءة التي قدمها للدول الأعضاء للنظر فيها والموافقة عليها لتحسين وتقوية منظمتنا والدور الذي تضطلع به في عالم يواجه العديد من التحديات القديمة والجديدة، مثل الإرهاب الدولي.

إن مشروع الوثيقة الختامية المقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى لاعتماده هو نتاج جهود محمودة ومنسقة تحت الرئاسة الفعالة والفذة لسعادة السيد جون بينغ، الرئيس المنتهية ولايته للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ومع وجود مجال للتحسين، تقدم هذه الوثيقة بعض الحلول الجريئة والخلاقة التي في متناولنا، إن أبدى المجتمع الدولي الاهتمام اللازم.

ومع ذلك، لا بد أن نبذل قصارى جهدنا، بشكل جماعي ومنسق، لإنقاذ الأرواح البشرية في كل مكان وفي كل الظروف، حسب الاقتضاء. وبالمثل، علينا ألا ندخر وسعاً على المستويين الوطني والدولي لكفالة التمتع التام بحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وحماية البيئة والاستخدام الرشيد لموارد كوكبنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة لبلداننا.

وندرك أن المسؤولية تقع على عاتقنا أولاً وبالدرجة الأولى لضمان تنمية بلداننا وتهيئة أفضل ظروف ممكنة لشعوبنا. مع ذلك، وفي ضوء طبيعة وتعقد الصعاب التي يواجهها معظمنا، لا غنى عن المساعدة الدولية، نظراً لشح الموارد المالية والبشرية والمادية في غالبية البلدان النامية. ونعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يمكن أن يفضي إلى قرارات محددة تجعل من الممكن خفض عدد البلدان الفقيرة في العالم بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٥، إن لم يكن القضاء على الفقر تماماً، وكفالة الوصول إلى مياه الشرب والتعليم دون تمييز ضد النساء والفتيات، وعلى وجه الخصوص خفض وفيات الأمهات والأطفال، وضمان المساواة بين الجنسين، ومكافحة الأمراض المتوطنة مثل الإيدز والسل والملاريا، التي ما زالت تجتاح البلدان الأفريقية.

إننا نقر جميعاً بأننا استمعنا إلى العديد من الخطب هنا في هذه القاعة وفي محافل أخرى بشأن مسألة التنمية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نعمل بصورة متضافرة وعازمة على المستوى العالمي. وبلدي، غينيا - بيساو، توشك على الانتهاء من عملية إعادة الأوضاع الدستورية إلى طبيعتها مع عقد الانتخابات الرئاسية مؤخراً. وقد تحقق ذلك بفضل الجهود الداخلية والمساعدة التقنية والمادية والمالية المقدمة من بلدان منطقتنا الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن أعضاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة.

ومن هذه المنصة، أود أن أشير إلى أن اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية الشعبية في غينيا - بيساو قد حددت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موعداً لتنصيب الرئيس المنتخب. وإننا ملتزمون التزاماً جاداً بحشد وتعبئة الطاقات البشرية والمادية لبلدنا لمواصلة مسيرة التنمية. ولن ندخر وسعاً من أجل إقامة شراكة فعالة ودائمة مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لكسب تفهمها الأخوي، وتضامنها الذي لا غنى عنه ودعمها المستمر في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية لشعبنا.

وقد بلورت السلطات في بلدي ورقتنا الاستراتيجية الوطنية الخاصة لخفض مستوى الفقر، والتي ستكون أساساً لتنظيم مائدة مستديرة بشأن غينيا - بيساو قبل نهاية هذه السنة. ونأمل أن يكون بوسعنا أن نعول على دعم وإسهام جميع شركائنا الإنمائيين ضماناً لنجاح ذلك الحدث. فنجاح المائدة المستديرة ضروري لتهيئة الظروف لإنعاش اقتصادنا وتأمين المصالحة الوطنية وبناء السلام والاستقرار.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد ريكاردو

ألاركون دي كويسادا، رئيس الجمعية لوطنية للسلطة الشعبية في جمهورية كوبا.

السيد أرانكون دي كيسادا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا مجتمعون لاستعراض التقدم المحرز في الامتثال للالتزامات الواردة في إعلان الألفية والالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعاتها العامة الرفيعة المستوى، ولكن هذا الهدف تم تشويهه بالكامل.

هناك ثمانية أهداف و ١٨ غرضا – وهي في الحقيقة متواضعة تماما – كان ينبغي تحقيقها في أغلب الحالات بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف هي القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الأساسي، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان بيئة مستدامة، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية.

ولم يبذل سوى القليل جدا لتحقيق تلك الأهداف. وبالنسبة إلى الكثير من الأهداف، حدث تدهور تام.

لقد كان ذلك هو ما ينبغي أن نناقشه هنا اليوم ليتسنى لنا اتخاذ خطوات حازمة وعاجلة تسمح لنا بالتقدم. وكان ذلك التزامنا في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى.

ولكننا نواجه رياء لا يغتفر. فلقد تم اختطاف هدف هذا الاجتماع باستخدام مناورات ملتوية. فمن يتصورون أنفسهم ملاكا للعالم لا يريدون حتى أن يتذكروا وعودهم، وهي وعود أعلنوها بتبجح ريائي.

والأسوأ من ذلك أنهم يسعون إلى فرض إصلاح مزعوم للأمم المتحدة لا يقصد به سوى الإخضاع الكامل للمنظمة وتحويلها الى أداة لدكتاتوريتهم العالمية.

إنهم يريدون للحرب والهيمنة أن تكونا معيارين ينبغي للعالم بأسره أن ينصاع لهما في خنوع. وفي معرض قيامهم بذلك، فإنهم بمساعدة دمى طيعة، يمزقون الميثاق ويسعون إلى تقزيم الأمانة العامة لتكون أداة مستعبدة وإهانة الجمعية والعالم حتى لا تمثل المنظمة سواهم، هم وحدهم.

وباسم ماذا؟ باسم قوة لا يستطيعون رؤية حدودها بسبب جهلهم؟ بسبب حرب زائفة على الإرهاب تذبح مجموعات سكانية بأكملها وتُحر الآلاف من شباب أمريكا الشمالية الى الموت؟ سياسة تحمي في الوقت نفسه وبطريقة ساخرة إرهابيا مدانا ومعترفا مثل لويس بوسادا كارييس وتحتجز خمسة أشخاص أبرياء في السجن وتعاقبهم لأنهم كافحوا الإرهاب خرقا لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؟

إن الجشع والأنانية واللاعقلانية ستودي بنا إلى كارثة، وهي كارثة لن ينجو منها الذين يرفضون القبول بعالم مختلف ونابع من التضامن والعدالة.

إنه عالم بدون جوع أو فقر؛ وعالم يقدم لكل إنسان الحياة الصحية والتعليم والكرامة؛ وعالم خال من القهر والتمييز، وبلا حروب أو عمليات حصار للإبادة الجماعية، عالم تم فيه القضاء على استغلال الضعفاء.

ورغم تظاهر الأقوياء بعدم اعتقادهم بذلك إلا أن للفقراء الحق في التنمية وسيواصلون المعركة من أجل هذا الحق.

وسيواصلون السعي إليه خارج هذه الأسوار، وخارج هذه القاعة. ورغم الحصار، والمطاردة والتهديدات، فإن البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يلوح في الأفق كبيرا، وذلك نتيجة لقيادة الرئيس أوغو شافيس فرياس الممتدة طويلا ونتيجة لسخائه، وهو

الـذي عكـس الاهتمـام الـذي وجهـه هنـا أمـس طموحـات الشعب؛ وهو اهتمام نؤيده تماما.

إن البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموذج للتضامن الذي يعطي الأمل للكثيرين، ويعتزم تكـاملا وتنميـة حقيقـيين ويـؤذن بمجـيء عـالم أفضـل نعـرف كيف نحارب من أجله. إن الفجر الجديد قادم من الجنوب.

الـرئيس المشـارك (السـويد) (تكلـم بالإنكليزيـة): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ادواردو ستاين بارياس، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا.

السـيد سـتاين باريـاس (غواتيمـالا) (تكلـم بالإنكليزيـة): قبـل خمسـة أعـوام التقـى رؤسـاء الـدول والحكومات في هذه القاعة واتفقوا على عدد من الأهداف التاريخية وهي أهداف أوجزها في إعلان الألفية.

نجتمـع الآن مـرة أخـرى لتقيـيم المنجـزات وأوجـه القصـور في الوفـاء بالتزامنـا بالتصـدي، علـى نحـو شـامل، للتحدي الثلاثي المتمثل في دفع التنمية، وتوفير الأمن لجميع مواطنينا، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكما نعلم، فإن الأهداف العامة الواردة في إعلان الألفية تم تحديدها في مؤتمرات عالمية عديدة للأمم المتحدة وأوجزت في الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تلك الأهداف بالنسبة لنا مصدر حقيقي للفخر الـديمقراطي. وهـي تنسـجم تمامـا مـع الأهـداف الـواردة في اتفاقات السلام الموقعة في غواتيمالا في كـانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٦ والأهداف الواردة في خطة عمل الحكومة.

لقد أعددنا تقريرا يتضمن تقييمنا بشأن التقدم المحرز في غواتيمـالا نحو تحقيق تلك الأهداف. وبدون الدخول في التفاصـيل، يمكـنني القـول إن المشـهد العـام في غواتيمـالا، كما هو الحال في بلدان نامية عديدة، مزيج من الإيجابيات والسلبيات.

لقد تم إحراز تقدم كبير في غواتيمالا خلال الشهور الـ ١٨ الماضية في مجالات التعليم والصحة وتغذية الأطفال وفي بناء المؤسسات الداعمة للتنمية. وما زال هذا التقدم غير مشمول في معظم التقارير المتعددة الأطراف التي ترتكز على بيانات تعود إلى عدة سنوات ولّت.

في الوقت نفسه، ندرك أننا لم نحرز تقدما كافيا في مكافحة الفقر. فبعد عشر سنوات تقريبا من توقيع اتفاقات السلام وفي إطار عملية ناجحة إجمالا، مازلنا نواجه تحديات في توطيد دعائم سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية.

ولهذا السبب بذلنا جهودا خاصة لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن وتعجيل تصدينا للعراقيل العديدة التي تعيق نموا اقتصاديا أسرع وتوطيد أساسي نظام حكم ديمقراطي يقوم على المشاركة والشمول للجميع. ولقد وضعنا برنامجا لتنشيط الاقتصاد والمجتمع ونقوم بتنفيذه الآن، وهو يجمع بين تحقيق المزيد من النمو الديناميكي وإيلاء المزيد من الاهتمام لتوفير الخدمات الاجتماعية وإيجاد الوظائف، وكل ذلك بغية الحد من الفقر والجوع.

وسياساتنا موجهة نحو أضعف الفئات، بمن فيهم السكان الريفيون والشعوب الأصلية. وقد بذلنا جهدا كبيرا للنهوض بالتنمية الريفية واعتمدنا في الأسابيع الأخيرة برنامجا عاما للشعوب الأصلية يقوم على أساس مبادئ الشمول والتعددية الثقافية.

ويمكنني أيضا أن أؤكد أن حكومتنا تشجع النهوض بالمرأة. وأحد الأمثلة على ذلك يوجد في مجال التعليم الأولي، حيث أن التفاوت بين الفتيات والصبيان يصبح بسرعة أقل وضوحا.

وفي الواقع، فإن اهتمامنا بالسكان الضعفاء في غواتيمالا يمتد إلى ما وراء حدودنا لكي يشمل أبناء غواتيمالا الذين هاجروا إلى الخارج – حوالي ١١ في المائة من سكاننا.

وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون التزاما صارما بتحمل مسؤوليتنا عن تعزيز تنميتنا. ومع ذلك، فإننا أيضا نثق بأن النظام الدولي سيهيئ ظروفا تجعل من اليسير الجمع بين الجهود المحلية لبلداننا وإقامة شراكة حقيقية مع الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية في العالم، وخاصة في مجالات التجارة والتمويل واستخدام التكنولوجيا. ونحن بحاجة إلى توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق ونتطلب الاستثمار الأجنبي العام والخاص على السواء بغية استكمال جهودنا المحلية، التي ما فتئ يزيد من تعقيدها الآن الارتفاع غير المسبوق لأسعار الوقود.

ونحن في الوقت نفسه تواقون إلى تعزيز تعاوننا مع البلدان الأخرى. والجدير بالذكر خاصة هنا هو مؤتمر أمريكا اللاتينية المعني بالجوع المزمن الذي عقد في غواتيمالا قبل أربعة أيام والقرار الذي اتخذته حكومات منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والبرازيل بغية أن تقترح لبقية المنطقة مبادرة لضمان خلو أمريكا اللاتينية من الجوع.

ويشير إعلان الألفية أيضا، في الفصل الثامن، إلى تعزيز الأمم المتحدة. ونظرا للقيود الزمنية، سأقتصر على النقاط التالية في ذلك الصدد.

إننا نؤكد من جديد على تأييدنا الكامل للأمم المتحدة، وهي مؤسسة نعتبرها لا غنى عنها إذا أريد التصدي للتحديات في المستقبل. ونسلم بالحاجة الماسة إلى تكييف المنظمة على ظروف القرن الحادي والعشرين. ونؤيد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اقترحها الأمين العام. كما أننا نؤيد إنشاء اللجنة المقترحة لبناء السلام، نظرا لتجربتنا الوطنية منذ عام ١٩٦٦. ونساند إنشاء مجلس لحقوق الإنسان وتعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونؤمن بأن المسؤولية الأولية والأساسية لكل دولة هي حماية سكانها ولذلك السبب نحن نؤيد بالكامل مفهوم المسؤولية عن الحماية. ونتشاطر الرأي بأنه ينبغي أن تعاد الجمعية العامة إلى دورها المحوري بصفتها الهيئة الرئيسية لوضع السياسات في إطار المنظمة. ونوافق على أنه ينبغي تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الهيئة الرئيسية لتحليل مسائل التنمية. ونؤيد توسيع مجلس الأمن من خلال إضافة عدد محدود من الأعضاء الجدد، الدائمين وغير الدائمين على السواء، بغية تحقيق التوازن بين الحاجة إلى المرونة في عمله والحاجة إلى جعله أكثر تمثيلا. وأخيرا، فإننا نشعر بالأسف على ضياع الفرصة لإحراز تقدم في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

وسيوضح وفدي تلك الأفكار خلال المناقشة العامة التي ستعقد قريبا في الجمعية العامة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد والقائد العام لقوة دفاع البحرين في مملكة البحرين.

الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (البحرين): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات سيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وتمنياته لكم بالنجاح والتوفيق في هذا المؤتمر.

إنه لمن دواعي سعادتنا واعتزازنا أن نشارك في هذا اللقاء الدولي الرفيع المستوى، الذي ينعقد في رحاب الأمم المتحدة وهي تحتفل بعيدها الستين، وذلك استشرافا لمشروع الألفية الثالثة المواكب لمطلع القرن الحادي والعشرين، الذي نتطلع خلاله إلى ارتياد آفاق جديدة من التعاون الدولي في

ظل منظومة رصينة يتعزز فيها الأمن الجماعي ونظام دولي تُحترم فيه جميع الدول ومختلف خياراتها.

كما يسرنا في هذه المناسبة التاريخية تجديد التزام مملكة البحرين بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق، وما سيتم اعتماده في هذا الاجتماع الذي سوف يؤكد على أهمية النهوض بمسؤوليات المنظمة التاريخية والقانونية في بناء السلام، وتحقيق الأمن الجماعي، ودفع عجلة التنمية، وترسيخ حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز دور الأمم المتحدة.

إننا نتفق مع ما أورده الأمين العام في تقريره (A/59/2005)، الذي اعتمد على فكرة الترابط القائم بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وفي اعتقادنا، أن هذه المنظمة بإمكانها تلبية تلك الاحتياجات وتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الأفكار القيمة الواردة في التقرير، والتي هي بمثابة مقاصد رئيسية للأمم المتحدة.

وعلى الرغم مما حققته المنظمة الدولية من إنجازات خلال العقود الستة الماضية، فقد واجهت في الوقت ذاته العديد من التحديات والعقبات، وخاصة في المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية في ظل ظروف دولية ومعطيات جديدة لم تألفها المنظمة من قبل، حيث تبرز على الساحة الدولية تحديات الفقر، والمجاعة، والأمراض المعدية الفتاكة، وأسلحة الدمار الشامل، التي تهدد البشرية جمعاء، وظاهرة الحروب الأهلية، وتفشي ظاهرة الإرهاب التي برزت كواحد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وتتطلب جهدا وتعاونا دوليا لمواجهتها والقضاء عليها.

وتلافيا لما قد يحدث من خلافات وصراعات في العديد من البلدان، يجب وضع المعتقدات الدينية في مرتبة أسمى من مرتبة السياسة، وبالتالي النأي بها عن الخلافات اليومية التي تقوم على المصالح المتغيرة، وعدم استغلال المذاهب والأعراق المختلفة لدعم التوجهات السياسية. فالمذاهب والأعراق تكتسب بالوراثة، في حين أن السياسة في حركة دائمة.

إن منظمتنا الدولية بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الإصلاح وإعادة هيكلة أجهزتها وتنشيطها وزيادة فعاليتها، وجعلها جهازا أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا لأعضائها المائة وواحد وتسعين. فمجلس الأمن لم يعد يمثل الواقع الدولي الراهن ولا بد من توسيع عضويته. كما يتعين تحسين أساليب عمله وزيادة شفافيته.

إن التنمية تحتاج إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالميا ومنصفا، لما للتجارة من دور كبير في هذا المجال. لذلك من الضروري أن نحقق برنامج جولة الدوحة للتنمية – وهذا ما أكد عليه قرار المجلس التنفيذي لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ومن الضروري كذلك تفعيل ما جاء في توافق آراء مونتيري.

إن هذه القمة التاريخية للأمم المتحدة، وبهذه المشاركة الواسعة لقادة العالم، تعد فرصة سانحة لمتابعة تنفيذ إعلان الألفية وتجديد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إننا مطالبون اليوم بمضاعفة الجهود لبلوغ هذه الغايات الإنسانية الأساسية، وذلك بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الأهداف الإنمائية للمجتمع الإنساني، وطموحاته في النهضة والمعرفة، والبناء على امتداد العالم، وما تثير طموحات وآمال شعوبه في الحرية والحياة الكريمة، في ظل شراكة متكافئة يكتمل فيها المستقبل المرجو للجميع من خلال التعاون والتعايش والتقدم والازدهار.

إن مملكة البحرين ستظل وفية لمبادئها، ماضية في مسيرة الإصلاح والانفتاح، تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، وترسيخا لقيم التعايش والتحاور بين الجميع دون عنف أو

تعصب، ومشاركة بفعالية في إرساء الأمن والاستقرار والسلام بين دول العالم وشعوبه.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لقداسة الكاردينال أنجيلو سودانو، أمين دولة الكرسي الرسولي.

الكاردينال سودانو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات البابا بينيديكت السادس عشر الودية للرئيسين المشاركين وللمجتمعين هنا من رؤساء الدول أو الحكومات.

وأود أن يكون صوتي ترديدا لأصوات الكاثوليك في أنحاء العالم الذين يرون في الأمم المتحدة مؤسسة تزداد بمرور الزمن ضرورتها لسلام وتقدم البشرية جمعاء.

وقد انقضى ستون عاما على مولد هذه المنظمة التي قدر لها أن تضطلع بتنفيذ الأهداف الرئيسية المعلنة في ديباجة ميثاقها. وقد تم على مر السنين، عمل الكثير لخدمة البشرية. بيد أن هذه المنظمة، ككل ما هو إنساني، قد بدت عليها أمارات الإرهاق على مر السنين. ويبدو للجميع الآن أنه يجب تجديدها لكي تستجيب للتحديات الكبرى الماثلة في الوقت الحاضر.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة ليست حكومة عليا. بل هي نتاج الإرادة السياسية لكل دولة من دولها الأعضاء. ويقول الناس لقادة الدول، أعطونا مؤسسة حديثة قادرة على اتخاذ القرارات وكفالة تنفيذها. هذا هو النداء الموجه من رجال ونساء يشعرون بالإحباط من جراء كل الوعود التي قطعت ولم يتم الوفاء بها والقرارات التي اعتمدت ولم يتم تنفيذها. فلعل صرختهم تمنحنا التصميم الراسخ على إجراء إصلاح مؤسسي للأمم المتحدة يستجيب للمطالب الفعلية لشعوبنا بدلا من الاستجابة لتوازنات القوى.

ويوفر تاريخ عمليات حفظ السلام الطويل بإخفاقاته ونجاحاته ثروة من التجارب التي يمكن بها إعداد وسيلة للعمل قادرة على حل الصراعات في المستقبل. وفي هذا السياق، يحبذ الكرسي الرسولي إنشاء هيئة لإعادة السلام إلى ربوع البلدان التي عانت من الصراع المسلح. ومن ثم يحبذ الكرسي الرسولي إنشاء لجنة بناء السلام، التي يمكن أن تضع استراتيجية طموحة للتغلب على عوامل التنابذ العرقي التي تشكل السبب الجذري للصراعات والتي يمكن لها دائما أن تؤججها من جديد.

ويجب أن تدفعنا المآسي التي وقعت في البلقان والشرق الأوسط وأفريقيا إلى التفكير. والتزامنا الحالي باستحداث ثقافة لمنع نشوب الصراعات هام، ولكننا ينبغي أن نستكشف أيضا بمزيد من الدقة مشكلة استخدام القوة لنزع سلاح المعتدين. فالمسؤولية عن الحماية منشؤها مفهوم سياسي وقانوني في غاية الأهمية جرى تعزيزه تدريجيا على مدى ٦٠ عاما من وجود الأمم المتحدة. وجوهرها الأساسي مستمد من أن كرامة جميع الرجال والنساء كأشخاص لها الأسبقية على الدولة وعلى كافة الأنظمة الأيديولوجية.

وأما فيما يتعلق بمسألة التنمية ذات الأهمية، يتعين الاعتراف بأن الحكومات في السنوات الأخيرة قد اتخذت بعض خطوات تبشر بالخير. وعلى سبيل المثال، تحظى مقترحات إنشاء آليات جديدة لتمويل التنمية بتقدير عظيم. ولكن ما زال يلزم القيام بقدر كبير من العمل اللازم لحشد الدعم الاقتصادي والمالي. ومن الواضح أن مبادرات البلدان المتقدمة النمو يجب أن يقابلها شعور متجدد بالمسؤولية من جانب حكومات البلدان النامية، التي يقع على عاتقها واجب مكافحة الفساد، وكفالة سيادة القانون، وبصفة خاصة مضاعفة ما تبذله من جهود في مجال التنمية الاجتماعية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية الأساسية للجميع.

إن رسالة الكرسي الرسولي هي فوق كل شيء رسالة روحية. وبسبب هذه الرسالة تحديدا عليه واجب بأن يكون حاضرا في حياة الدول وعليه التزام بجلب العدالة والتضامن بين الناس. وانطلاقا من هذا الاعتقاد، يؤكد الكرسي الرسولي مجددا دعمه الكامل لأهداف مؤتمر القمة الحالي، وسيفعل كل ما في وسعه لكي يحقق المؤتمر سريعا الثمار المرجوة حتى تبدأ حقبة من السلام والعدل الاجتماعي في وقت قريب. ولا تزال كلمات البابا الراحل يوحنا بولس الثاني خلال زيارته الرسولية لشيلي محتفظة بكل أهميتها: إن الفقراء لا يستطيعون الانتظار.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لمعالي الأونرابل ساتو كيلمان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فانواتو.

السيد كيلمان (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): منذ أسبوعين تقريبا، أحدث الإعصار كاترينا دمارا واسع النطاق، جعل منه إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية المسجلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وأغتنم هذه الفرصة لأنقل تعازي وعميق مواساة حكومتي وشعبي إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها، ولا سيما للأسر التي فقدت أحباءها. ونعرب عن تضامننا معهم طوال هذه الفترة العصيبة التي يعاد فيها بناء بيوتهم ومناطقهم المدمرة.

والإعصار كاترينا تذكير صارخ بالضعف المتزايد اليوم في البيئة العالمية، التي لا تحترم فيها الطبيعة أي حدود. وسيظل التأثير القاسي للكوارث الطبيعية يذكرنا باستمرار بالتجارب المريرة والتحديات الإنمائية الحاسمة التي تواجه كثيرا من البلدان الجزرية.

لذلك يحدونا أمل كبير في أن يتمكن المجتمع الدولي من عمل المزيد ليقدّر على نحو ذي مصداقية الخصائص الطبيعية التي يتسم بها كثير جدا من البلدان ومواطن الضعف فيها. وأود في هذا السياق أن أعرب عن تأييد فانواتو للبيانات التي أدلت بها البلدان الجزرية الأخرى.

لقد اعتمدنا في مؤتمر القمة خطة عمل، الأهداف الإنمائية للألفية، استهدفت تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد أعقب هذا انعقاد مؤتمر مونتيري، الذي تناول تحديات تمويل التنمية.

لقد ألزمت فانواتو نفسها عن طريق تشكيل فرقة عمل وطنية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية لتتصدر جهود التنفيذ على الصعيد الوطني. وقد تم تحديد الأهداف المستهدفة، لكن العامل الذي يقيدنا – وأعتقد أن هذا ينطبق على العديد منا في العالم النامي – يتمثل في نقص الموارد المالية والتقنية. وتشير التقارير الأخيرة عن التنفيذ العالمي بوضوح إلى أن التقدم كان محدودا، وهي حقيقة يجب أن تعزى إلى الافتقار إلى دعم مالي فعلي من مجتمع المانحين الدوليين. وإننا نحث الشركاء الإنمائيين على زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية إلى العالم النامي.

لقد شجعني التزام الولايات المتحدة بالأهداف الإنمائية للألفية، حسبما بيّن الرئيس بوش يوم الأربعاء (انظر A/60/PV.2)، وأعتقد أن هذا هو الإلهام الذي نحن بحاجة إليه للمضي قدما بجدول أعمال التنمية العالمي. وإن إنشاء حساب التحدي الألفي، بعد مونتيري، تطور مرحب به يمنح زخما للبلدان لتحسين مسائل الحكم كشرط مسبق لتحسين واستدامة النمو الاقتصادي.

وترحب فانواتو أيضا ترحيبا قويا بالالتزامات التي قطعتها قطر وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي بمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف. ونشعر بالتشجيع أيضا من الابتكارات التي اقترحتها فرنسا وعدد من البلدان الأخرى في ما يتعلق بالمصادر الإضافية للتمويل للوفاء

بالأهداف الإنمائية للألفية. كما نحيي البلدان التي اتخذت خطوات صوب بلوغ هدف ٠,٧ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. مع ذلك لا يزال هناك الكثير مما يتعين على الأعضاء الآخرين في مجتمع المانحين الدوليين القيام به.

إن نظرة سريعة على خريطة العالم تكشف بجلاء دليلا على تدهور الحالة الأمنية للإنسان يبعث على الجزع. فالاضطرابات السياسية والصراعات الأهلية والمرض والفقر وغيرها من المآسي الإنسانية دفعت بالعديد من مجتمعاتنا إلى نظام الرق. وبالإضافة إلى ذلك سيؤدي ظهور حالات خراب جديدة أخرى إلى تهديدات خطيرة جدا للتماسك الوطني؛ وما لم يتم التعامل مع تلك التهديدات على الفور، فإن وطأتها على الصعيد العالمي ستخلق أصعب التحديات أمام مسيرتنا.

إن رخاء العديد من دولنا يموِّه الواقع القاسي في أغلب بلداننا. لقد شهد التاريخ الكثير من الخطب البليغة، ويجب علينا أن نتمكن من تحويلها إلى إرادة سياسية حقيقية تحفز على الاضطلاع بعمل يمكن قياسه يفضي إلى نتائج ملموسة. ويجب اتخاذ قرارات جريئة. إن شعوبنا تريد تغييرا – تغييرا يوفر لهم ظروفا معيشية محسنة، تغييرا يمنحهم الأمل، تغييرا يمكّنهم من أن يعيشوا حياة تتسم بالمسؤولية في أحياء مدننا وقرانا ومجتمعاتنا، تغييرا يهيئ مكانا أكثر حرية وعدلا وأمنا للعيش فيه.

يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها المركزي في إدارة هذه العملية وفي حفظ السلام والأمن الدوليين. لكن إذا ما أردنا أن ندافع بعزم عن مبادئ وولايات المنظمة، فإن الإصلاح ضروري لجعلها أكثر تمثيلا وفعالية. والعملية تبدأ بالتسامح والاحترام المتبادل. ومواقفنا يجب أن تتغير. ويجب أن يتوفر الإنصاف والعدالة المتساوية للجميع. وبنفس القدر من الأهمية يجب أن تمنح فرص عادلة للجميع للمشاركة في عمل الأمم المتحدة وفي عملية صنع القرار فيها. العدالة وحقوق الإنسان يجب أن لا تستند كلية إلى المفاهيم الغربية بل ينبغي أن تراعي بقدر متساو تنوعنا. والمواءمة بين تلك الاختلافات تنطوي على تحديات، لكن إذا ما أردنا النجاح، فإن هذا هو الضمان المطلوب للسماح لكل الأمم بأن يتم التعامل معها باحترام وكشركاء متساوين. وعلاوة على ذلك، يجب التروي في نشر المبادئ الديمقراطية التي ينادي بها البعض بقوة. وفي نهاية المطاف، إن نهوج الأطراف الرئيسية الفاعلة يجب أن تفضي إلى علاقات صداقة، ويجب أن تصلح وتجمع بين الأمم التي أُبعِدت وشعرت بالتهديد بسبب سياسات قمعية. إن التخويف ليس الحل. ويجب على الأمم القوية أن تظهر زعامة شفافة وحقيقية في توليد المقدار الأكبر من الدعم لتحقيق أهدافنا العالمية من أجل الخير المشترك للبشرية جمعاء.

وإذ تباشر الأمم المتحدة إصلاحاتها الهيكلية، فإنها يجب أن تتمكن أيضا من أن تعالج بشكل قاطع المسائل المثيرة للجدل التي ما فتئت تقوض مصداقية المنظمة عبر السنين. ويجب علينا أن نعمل بصورة جماعية وبحسن نية لإزالة أي شكوك حول قرارات قديمة مجحفة أثرت على حياة الملايين من الأبرياء على مر السنين. ولا يجوز أن يكون هناك تناقض في القرارات إذا ما كانت الأمم المتحدة ضامننا من أجل السلام والأمن والعدل.

في الختام، تظل فانواتو ثابتة في معارضتها تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وبناء على ذلك، صادقت حكومة بلدي هذا العام على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية وعلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وصادقنا أيضا على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وسيتم إيداع الصكوك القانونية لدى الأمم المتحدة هذا الأسبوع.

إن الرأي العام سيركز دائما على فشلنا. ولقد قطع كل منا عهدا على نفسه بتعزيز الدور العالمي للأمم المتحدة؛ ويبقى تقديم صورة إيجابية للمنظمة أحد أكبر التحديات أمامنا. ولا يمكن أن نفشل في هذا.

ندعو الخالق العظيم أن يهبنا الحكمة ويرشدنا على الطريق نحو المستقبل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد اليور غانييف، وزير خارجية أوزبكستان.

السيد غانييف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): إنه لمن دواعي الرضا البالغ أن أحيي، بالنيابة عن جمهورية أوزبكستان، الزعماء والممثلين الآخرين في هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة، وأتمنى لهم كل النجاح في عمل هذه الدورة.

قبل خمس سنوات اعتمد مؤتمر قمة الألفية الأهداف الإنمائية بغية تحسين أحوال الإنسان بصورة شاملة. وفي تقييم أولي لتنفيذ برنامج العمل ذاك، يجب علينا أن نعترف بأنه كان هناك نوع من الفتور في معالجة بعض المسائل، وافتقار إلى العمل المكثف في تنفيذ الالتزامات التي قطعت، وقلة الاهتمام باحتياجات العالم النامي وواقعه.

ويحدو أوزبكستان الأمل في التنفيذ التام لتلك الوثيقة. وتناشد المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في مقترحات الأمين العام في هذا المجال وأن يتخذ الإجراء المناسب. إن توصيات الأمين العام حسنة التوقيت بالنسبة إلى إصلاح وتجديد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة وإنشاء لجنة بناء السلام. ويكتسي المقترح الأخير أهمية خاصة نظرا للاتجاه المتنامي نحو انتشار الصراعات في عالمنا. ومما يبعث على عظيم القلق بالإضافة إلى ذلك، عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ تدابير فعالة للوقاية من الصراعات والأزمات واقتلاع أسبابها الجذرية، وكذلك المواجهات والاختلافات الحالية في عالمنا.

ويتسم إيجاد الحلول لتجاوز الاختلافات المتصلة بإصلاح مجلس الأمن بأقصى الأهمية. هذا الجهاز يجب أن يعبر بصدق عن التمثيل الجغرافي والإقليمي لدولنا الأعضاء ويجب أن يصبح أكثر توازنا وموضوعية. والحلول لهذه المشكلة المستمرة يجب، برأينا، أن تعزز دور وفعالية جهاز الأمم المتحدة الرفيع المستوى هذا، وأن تتجنب العمل الذي يبث الفرقة ويشجع على الخصومة.

إننا لا نرى حاجة إلى تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس صغير، يمكن أن تستخدمه بطريقة انتقائية بعض القوى والمجموعات المؤثرة بوصفه أداة لتعزيز مصالحها، على حساب الآخرين.

تبيّن الأحداث التي بدأت تفاصيلها تتكشّف في آسيا الوسطى الصلة الوثيقة بين الكثير من التطورات السلبية – تلك التطورات التي تحدث في جميع أرجاء العالم ولكن بدرجات مختلفة. إن العلاقة المنهجية المستمرة بين الإرهاب والتطرّف والانفصالية والاتجار بالمخدرات تبدو واضحة وجلية.

إن مكافحة الإرهاب مسألة ذات أهمية كبيرة، وكانت محط اهتمام البيانات التي أدلى بها رؤساؤنا هنا في عدة مناسبات منذ عام ١٩٩٣. إننا نعتقد أن الإرهاب لا يمكن دحره بمجرد محاولة القضاء على جماعات إرهابية فردية أو إرهابيين، أو محاولة تحييدهم. ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا إذا تمكنا من القضاء على المراكز الأيديولوجية التي تغذي الإرهاب الدولي والقوى التنظيمية والتمويلية التي تقف وراءه، وإذا تمكنا بطريقة ما من تطوير نُهج جديدة لتقييم تلك الظاهرة الخطيرة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاقتراحات التي تدعو إلى اعتماد تدابير وقائية في إطار الأمم المتحدة حسنة التوقيت وضرورية، من أجل التعامل مع المنظمات والأفراد الذين يشجعون التطرف والإرهاب. وقد بينت لنا الأحداث المأساوية التي وقعت في بيسلان ومدريد وشرم الشيخ وفي منطقتنا أن علينا القيام بتقييم حاسم لترتيبات التعاون الدولي من أجل درء ذلك الشر. فليس من حقنا أن نتباطأ، كما حدث في محاولة إنشاء هيكل وحيد تابع للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يسعى سعيا صادقا لتعبئة جهوده من أجل مكافحة الإرهاب، باستخدام الإطار المعياري الذي تم تعزيزه مؤخرا بواسطة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الصكوك. وفي الوقت نفسه، نعتقد بأن من المهم أن ندرس عملية اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ونعجّل بها، بحيث لا تسمح بإمكانية تطبيق معايير مزدوجة بشأن هذه القضية.

لقد أصبحت الحالة في أفغانستان مقلقة. ولا يزال البلد يتأرجح في وضع ما بعد الصراع بدون داع. ولم يجر تنفيذ الكثير من الوعود التي قُطعت. ويتمثل أحد المشاكل الخطيرة في الافتقار إلى الأنشطة المنسقة لمكافحة تجارة المخدرات، التي تُمارس على نطاق كبير في أفغانستان، وتنمو بشكل مستمر. والحقيقة أن آسيا الوسطى تُعد اليوم منطقة عبور للمخدرات وهي في طريقها إلى البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، لا نفهم السبب وراء وجود هذه العملية الطويلة الأمد فيما يتعلق بإنشاء مركز للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمحاربة تلك الآفة.

ونظرا لتلك الحالة، فإن تجريد منطقة آسيا الوسطى من السلاح يحظى بأهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، لا يقل حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية أهمية بالنسبة للاستقرار في المنطقة. ويجب أن نسارع بعملية إنشاء سوق مشتركة في آسيا الوسطى، من أجل ضمان الاستخدام الرشيد والفعال لإمكاناتنا الكبيرة ومواردنا الغنية.

إن حكومات منطقتنا متحدة في دعوتها إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. ونهيب بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتخذوا موقفا موحدا مع دول المنطقة حول هذه القضية الأساسية، التي تُعد عنصرا هاما لضمان الأمن في منطقتنا وخارجها، حيث ستساهم مساهمة هامة في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يكون اجتماع القمة هذا نقطة تحول وأن يساهم مساهمة مثمرة في تطور البشرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل فريدريك ميتشيل، وزير الشؤون الخارجية والخدمات العامة لكومنولث جزر البهاما.

السيد ميتشيل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أقدم تعازي الرايت أونورابل باري كريستي، رئيس وزراء جزر البهاما، وكذلك تعازي حكومة جزر البهاما وشعبها، إلى شعب الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعصار كاترينا، الذي أودى بحياة الكثير من الضحايا.

ويشرفني أن أخاطب هذه الهيئة، ربما في أكبر تجمع واعد للمجتمع الدولي، ولا سيما عندما نجتمع بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة لاستعراض التقدم الذي أحرزناه في معالجة التحديات المضنية التي تواجهنا جميعا بوصفنا سكان هذا الكوكب.

بالنيابة عن وفد كومنولث جزر البهاما، أتقدم بالتهاني الحارة إلى وفدي السويد وغابون بمناسبة انتخابهما لرئاسة هذا الاجتماع.

نحن هنا اليوم لتجديد التزامنا بالشراكة العالمية المتوخاة في نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وترى جزر البهاما أن التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن يحظى بالأولوية من قبل المجتمع الدولي.

ونؤكد من جديد الالتزام الطويل الأمد بهدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونرحب بالالتزامات التي اتخذت، ولا سيما بواسطة الاتحاد الأوروبي وآخرين، لتحقيق ذلك الغرض. ونحث الذين لم يقوموا بعد باتخاذ خطوات إيجابية في ذلك الصدد، أن يفعلوا ذلك، حتى نستطيع أن نفي بالأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المتفق عليه.

إن جزر البهاما بوصفها دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتحمل دائما المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، ويشجعها، بوجه خاص، اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأوجه الضعف التي تواجهها. ونود، على وجه الخصوص، أن نسلط الضوء على القضية الخطيرة لتغير المناخ وضرورة اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي للأخطار المصاحبة لها.

إن قضية إصلاح النظام الاقتصادي العالمي لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي تكتسي أيضا أهمية حاسمة بالنسبة لجزر البهاما. ولذلك نقدر توافق آراء مونتيري. وسترحب جزر البهاما بأية مبادرة تتخذ لضمان تمثيل البلدان النامية بشكل فعال ودائم، ولا سيما البلدان الصغيرة النامية، في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ترحب جزر البهاما بالالتزام القوي الذي تم الإعراب عنه في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالتنفيذ الكامل للتدابير الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار د إ - ٢/٢٦)، وكذلك الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد الخاصة بتدابير المنع والعلاج والرعاية وتقديم الدعم والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. ويجب أن نعود إلى الطريق الصحيح لتحقيق هدفنا المتعلق بعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥؛ وتمثل تلك الالتزامات الخطوة الصحيحة في ذلك الاتجاه.

وترحب جزر البهاما بقوة بالاعتراف التاريخي من جانب جميع رؤساء الدول أو الحكومات، وللمرة الأولى، بشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية فيما يتعلق بالمخاطر الكامنة في نقل المواد المشعة عن طريق البحر. وقد أعربت جزر البهاما، بالاقتران مع شركائها في المجتمع الكاريبي، عن قلقها البالغ إزاء التهديد الذي يتعرض له أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة واستدامتها البيئية والاقتصادية، نتيجة لإعادة شحن النفايات النووية عبر البحر الكاريبي. إن ذلك خطر لا يمكن المغالاة في تقديره، حيث أنه يهدد بقاءنا نفسه وأسلوبنا في الحياة. ووفقا لذلك، نواصل دعوة الدول المتورطة في عمليات إعادة الشحن هذه إلى أن تتخلى عن تلك الممارسة.

تؤيد جزر البهاما عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن تكون كل الجهود المبذولة في ذلك المجال لصالح الدول الأعضاء والأمانة العامة. ونؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد.

إننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة لكي تلبي احتياجاتنا على نحو أفضل، بما في ذلك الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وتؤيد جزر البهاما جهود إصلاح آليات حقوق الإنسان من أجل إضفاء المزيد من المصداقية والكفاءة على هذا المجال الأساسي من عمل الأمم المتحدة، وقد تابعنا باهتمام وروح إيجابية المقترحات المقدمة بشأن إنشاء لجنة لبناء السلام. ويحدونا الأمل أن تتمكن الجمعية العامة من استكمال المفاوضات حول إنشاء هاتين الهيئتين قبل نهاية الدورة الستين.

وبالمثل، فإننا نشجع الجمعية العامة على استكمال المفاوضات على مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب خلال هذه الدورة. وفي هذا الصدد، تود جزر البهاما أن تذكر بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير حول تحسين الطبيعة التعاونية لآلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتؤيد هذه التوصيات بهدف تعزيز حوار أنجع وتقديم مساعدات أكبر للدول من أجل الوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب.

ويتعين على هذه القمة أن تدفع العملية قدما وأن تقربنا خطوة أخرى نحو تلبية احتياجات وآمال وتطلعات شعوب العالم التي نمثلها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، معالي السيد نورمان خوزي كالديرا كاردينال، وزير خارجية نيكاراغوا.

السيد كاردينال (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إننا نؤيد إجراء عملية إصلاح كاملة للأمم المتحدة. ولسنا في معرض الإصلاح من أجل الإصلاح، أو زيادة وتقليص عدد الأعضاء في هيئات محددة من أجل ملء أماكن أو الاقتصاد بالأماكن. فنحن بحاجة إلى نتائج ملموسة، وبدون ذلك سنكون قد أضعنا فرصا ثمينة وهدرنا جهودا قيمة.

وينبغي لهذه الإصلاحات أن تكون شاملة. ويجب ألا تتركز في هيئة واحدة فقط بمعزل عن باقي المنظومة. فالأمم المتحدة هي آلية واحدة لا تتجزأ ومكرسة للأهداف المشتركة. وإصلاح مجلس الأمن مشروع هام، ولكنه ليس غاية بحد ذاتها. وهذا ما قاله الرئيس بولانيوس في عام ٢٠٠٤، عندما لاحظ أن مجلس الأمن الذي تم تصميمه بعد الحرب العالمية الثانية لصون السلام في عالم ما بعد الحرب ليس هو مجلس الأمن المطلوب في العصر الحديث، عصر تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

ويجب توسيع مجلس الأمن بزيادة الأعضاء، سواء الدائمين أو غير الدائمين، وإتاحة الفرصة لسماع أصوات العالم النامي بشكل دائم. ويجب أن تنقل تلك الأصوات احتياجات أفقر الأمم، وأن تخلق لدينا، في أقل البلدان نموا، شعورا بالملكية المشتركة. وما زال السعي إلى تحقيق توافق في الآراء ضروريا، ولكنه لا يعني تأجيل الإصلاحات إلى ما لا نهاية.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، فإننا نؤيد التدابير المعتمدة لتعزيز دورها وسلطتها مع ضمان دورها التنسيقي مع الهيئات الرئيسية الأخرى في المنظمة. ونؤيد لجنة بناء السلام كوسيلة لمواصلة العمل الذي قامت به المنظمة في ميدان هو كما لاحظ الرئيس الشيلي، السيد لاغوس، يوم أمس عندما قال: ”إن إسهام [الأمم المتحدة] في تسوية ١٧٠ صراعا وفي ٦٠ بعثة سلام منذ العام ١٩٤٨ هو شاهد على حضورها الأساسي“ (A/60/PV.005). ونحن نؤيد العمليات الفعالة لصندوق الديمقراطية، وندعم كذلك اعتماد اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب على وجه الاستعجال. ونفضل، كذلك، إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ليأخذ مكان اللجنة الحالية، ونأمل أن يتم التغلب على مشاكل العمليات التي يعاني منها الهيكل الحالي.

وقد أكد الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٩٧ بأن الأمم المتحدة هي تجربة تعاون بشري نبيلة. وسيكون التعاون بين بني البشر والمجتمعات والشعوب كافة أكثر فعالية ونجاحا إذا ما قمنا بتجديد قنوات تعددية الأطراف. والعولمة تملي علينا أن نسعى إلى إجراء هذه الإصلاحات. ولا تنحصر هذه الظاهرة في المجال الاقتصادي، حيث توجد دائما مخاطر بأن تتجاوز المشاكل السياسية المحلية الحدود الإقليمية وتتحول إلى تهديد محتمل للسلام والأمن العالميين. وهذا التجدد الشامل يجب أن يخلق زخما قويا للولاية التي كرسناها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من خلال ترجمة محتويات الإعلان إلى أفعال.

إن أفضل طريقة لقياس وتقييم هذه العملية هي إظهار نتائج محسوسة في مجال القضاء على الفقر المدقع، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وخفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحقيق الاستدامة البيئية والشراكة العالمية من أجل الحكم الديمقراطي والتنمية.

لقد أحيينا قبل فترة قصيرة الذكرى السنوية الرابعة لأفظع تجليات الإرهاب التي شهدناها، وهي ظاهرة يستمر تكرارها في مناطق مختلفة من العالم. وتجري مناقشاتنا هذه على خلفية ارتفاع مستمر في أسعار النفط، وربما لم نشهد بعد أسوأ آثار هذا الارتفاع. إن أهوال الطبيعة لا تفرق بين الغني والفقير، أو المتقدم النمو والأقل نموا عندما تسدد ضرباتها المدمرة إلى بني البشر والهياكل الأساسية. والجريمة عبر الحدود الوطنية، كالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، آخذة في الانتشار وفي الحصول على موارد إضافية.

إن الحكم الديمقراطي يتأثر بكل ما يمس النظام الدستوري وسيادة القانون. وعلى خلفية كهذه لا يمكننا الانتظار. ويجب أن نجعل من الأمم المتحدة آلية تتمتع بالفعالية والكفاءة اللازمتين من أجل التصدي للعلل التي تصيبنا.

لقد قال الأمين العام يوم أمس إننا لكي نبقى منتصبي القامة يجب أن نسند بعضنا بعضا، وهذا لن يتأتى بدون إصلاح الأمم المتحدة. إن بقاء آمالنا بالسلام والتنمية يعتمد على مدى التزامنا بتعددية الأطراف.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب معالي السيد علام-مي أحمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي لتشاد.

السيد أحمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب إليّ فخامة السيد إدريس دبي، رئيس جمهورية تشاد، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا، بأن أمثله في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وأن أنقل إليكم الرسالة التالية.

إننا مقتنعون بإنه من أجل تحقيق عالم أفضل يسوده السلم والأمن، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة لشريحة واسعة من البشرية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنظور، فإننا لم ننفك منذ عقود ندافع بشكل متزايد عن وجوب الاستجابة لقضايا اختلال معدلات التبادل التجاري، وأزمة الديون، والتدهور البيئي المستمر، والحاجة إلى الزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية، والحاجة الماسة إلى تجارة دولية منصفة وعادلة، وقائمة طويلة من القضايا الأخرى. ولكن النتائج لا ترقى إلى المستوى المطلوب. فكيف لنا إذا أن نمتنع عن التأكيد من جديد على حاجتنا إلى الخبرات والمعرفة من البلدان الغنية، وعلى حاجاتنا من الأدوات الميكانيكية والصناعية لتطوير مشاريعنا الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحاجتنا إلى التضامن الرقمي من أجل تعجيل تنميتنا؟

وبكلام أوضح، علينا تأكيد الحاجة إلى شراكة حقيقية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، على أساس الاحترام المتبادل.

وبتعبير آخر، إن الأمين العام قد أبرز فعلا للعيان المسائل الأساسية التي ينبغي أن نطرحها باستمرار على أنفسنا والمسائل التي يجب أن نتوصل إلى أجوبة عنها. كيف يمكننا أن نعيش متحررين من العوز، ومن الخوف وأن نعيش بكرامة وننجز عملا جماعيا؟

ولذلك، اعتمدت تشاد، على غرار عدد من البلدان النامية الأخرى، استراتيجية على صعيد البلد ككل للحد من الفقر عام ٢٠٠٣ صيغت بما ينسجم والأهداف الإنمائية للألفية.

وفضلا عن ذلك، بذلت حكومتنا جهودا متواصلة لتجذّر تجذيرا نهائيا حكم القانون والحكم السليم في بلدنا، في سياق احترام حقوق مواطنينا وواجباتهم. ويمكننا أن نقول في هذا الصدد إن تشاد لا تحسد أي دولة أخرى في العالم من حيث الضمانات التي توفرها لأمن مواطنيها واحترام حقوقهم، بما يشمل حريتي التعبير والرأي.

إن تشاد، وقد قاست أهوال الحرب طوال عقود، تعرف أكثر من أي بلد آخر ضرورة العيش المجرد من الفاقة بفضل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي – بدورها – نتيجة للسلم والأمن. ولذلك، كان علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف يقظتنا لتدعيم استقرارنا بمكافحة الأخطار التي تلوح محدقة بنا، لا سيما الأخطار النابعة من الإرهاب.

ويرحب بلدي بالتعاون الذي يربطه بالبلدان المتاخمة للصحراء الكبرى، في التزامها بمحاربة الإرهاب الذي ينشأ فيها وبالتصدي لأي طارئ ممكن. ولسبب نفسه، لا تزال مسألة أزمة دارفور ماثلة أمامنا. ونحن نخشى من إمكان انتشار هذه الأزمة بحيث تصبح حريقا مدمرا يعصف بالمنطقة دون الإقليمية بكاملها.

وقد دعا المجتمع الدولي بلدي إلى أن يفعل شيئا بالنظر إلى هذه الأزمة، منذ ساعات ظهورها الأولى، وهو لا يزال يضطلع بمهمة الوساطة، مع الاحترام الصارم لمبدأ عدم التحيز ومبدأ الحياد.

وبالإضافة إلى ما نبذل من جهود للوساطة وفي ما يتجاوزها، رحبنا في بلدنا باستضافة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ – أكثر من ثلاثة أضعاف عدد سكان المناطق المضيفة. ومن الآثار التي يمكن أن نعزوها إلى وجود اللاجئين: تعاظم اختلال الأمن، والتدمير البيئي، وحالات الافتقار إلى أغذية، والأضرار اللاحقة بالمراعي ومصادر المياه، واضطراب التجارة وتردي حالة الطرق التي تسلكها مواكب المركبات المسيرة لأغراض إنسانية. ولا يقع كامل وطأة الأعباء المالية المترتبة على آثار الحرب هذه في السودان إلا على عاتق مواردنا الوطنية الهزيلة. وينبغي ألا يغيب عن بال المؤسسات الإنسانية العاملة في المناطق المنكوبة أن ثمة حاجة إلى مد يد المساعدة إلى بلدنا وتخفيف العبء الذي نتحمله.

وفي مجال آخر، يشجعنا حل الصراع في جنوب السودان، ونحن نحيي بارتياح حقيقي حصيلة مفاوضات السلام في عدد من مناطق أفريقيا وفي كل أنحاء العالم.

وسيكون تفاؤلنا أكبر إن تيسر لمنظمتنا أن تصبح أكثر فعالية بفعل إصلاحات لا بد منها نتوقعها من اجتماعنا الرفيع المستوى، إصلاحات تنعكس صورتها في نظام عالمي جديد – عالم نرجو أن نرى فيه مزيدا من المساواة والديمقراطية. وبالإضافة إلى المسائل الرئيسية، مسائل إعادة تشكيل الجمعية العامة والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، نلاحظ ضرورة إنشاء لجنة لبناء السلام، هي، بالنسبة لقارتنا موضع اهتمام خاص.

ولا يمكن أن يفوتني الحث على توسيع عضوية مجلس الأمن، وهو أمر لا يقل أهمية عن ذلك. وفي ذلك الصدد، نرى أن لأفريقيا كل الحق في المطالبة بمقعدها الدائم في مجلس الأمن، إلى جانب القارات الأخرى. إنها قضية كرامتنا وحقنا في الإسهام في المناقشات التي تتناول مسائل السلم والأمن في عالمنا، وفي صياغة وتنفيذ حلول منصفة لهذه المسائل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد إلمار محرّم أوغلو ماماديا روف، وزير خارجية أذربيجان.

السيد ماماديا روف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): نمر اليوم بفترة هامة فعلا في تاريخ تعددية الأطراف. وقد اجتمعنا هنا لنؤكد من جديد إيماننا بهذا البيت والتزامنا الوطيد بميثاقه. لقد تعهدنا بالإسهام في رؤيا مشتركة للتضامن العالمي والأمن الجماعي، تكون الأمم المتحدة القوية في صميمها.

وقد اعترفنا بالإسهام القيم لمؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات قممها الكبرى في تعبئة جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية. وتعتبر أذربيجان أن التنمية هدف مركزي، وهي تكرر، في سبيل ذلك، التزامها بالتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن انخراطا أنشط لجميع شرائح المجتمع، خاصة الشباب، هو حاسم الأهمية في عملية تنفيذ جداول أعمال التنمية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد اعترفنا في مشروع الوثيقة الختامية بأن على الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن أمن الدول الأخرى، إذ لا يمكن لأية دولة أن تقف وحدها في وجه المخاطر العابرة للحدود. ومظاهر الإرهاب الدولي والتطرف والانفصالية العدوانية واحتلال أراضي الدول الأعضاء ليست مشاكل الدولة المعنية وحدها. ولذلك، كان لا بد في الرد على وجه الاستعجال واتخاذ إجراءات علاجية جماعية لحماية ملايين المدنيين – وخاصة النساء والأطفال، لأنهم أكثر ضحايا الصراعات المسلحة والإهمال – وذلك لتوفير الأمن بصورة فعالة لجميع الدول والشعوب ولتحقيق الأهداف الوارد ذكرها في الوثيقة الختامية.

ويجب إدانة الاحتلال الشنيع من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة لأراضي دولة عضو أخرى، فضلا عن قيامها بالتطهير العرقي، إدانة شديدة اللهجة ووضع حد له.

إن هذا الاجتماع هو معلم من معالم المناقشات الجارية حول إصلاح الأمم المتحدة. وأذربيجان، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى، يساورها القلق إزاء تدهور هيبة الجمعية العامة وتقلص صورتها في أنشطة المنظمة. ويجب أن تتخذ الجمعية تدابير جريئة لتعزيز دورها وسلطتها على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تناقش المسائل المتصلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما عن طريق النظر في بنود جدول الأعمال التي تتسم على نحو خاص بطابع الأهمية والاستعجال سياسيا. واستعراض الجمعية العامة لجدول أعمالها وتحسين طرائق عملها هما من السبل الأخرى الآيلة إلى تعزيز دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بصفتها أهم جهاز للتداول وصنع القرار السياسي وأهم جهاز تمثيلي في الأمم المتحدة. إننا نرحب، في ذلك الصدد، باتخاذ القرار ٣١٣/٥٩ المعنون ”تعزيز الجمعية العامة وتنشيطها“.

وتؤمن أذربيجان إيمانا راسخا بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يقتصر على توسيع عضويته. فمن الأهمية بمكان حيوي تأمين مزيد من الشفافية في عملية اتخاذ القرار، ومن المساءلة عن الأداء وإمكان اتصال الدول غير الأعضاء به ومشاركتها مشاركة أفضل في عمل المجلس. ونظرا لعدم تنفيذ عدد من قرارات الأمم المتحدة، خاصة ما كان يتعلق

منها بالصراعات الإقليمية، نولي أهمية كبرى لإنشاء آلية توفر رصد تلك القرارات وتنفيذها.

إن أذربيجان تؤيد توطيد دور الأمم المتحدة في تنظيم الاقتصاد العالمي وقدرتها على تعزيز التنمية. وإلى ذلك، نعترف بتعاظم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصراعات المسلحة، بما في ذلك الصراعات المتمادية، عن طريق لجنة بناء السلام المقترحة، مثلا.

ونحن نؤمن أيضا بأنه يمكن، في سبيل مواجهة التحديات الحالية مواجهة فعالة، تحسين آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وبطريقة تتماشى مع جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويقتضي مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة ردا عالميا على المخاطر والتحديات الراهنة، مما يستتبع بدوره التعاون الملموس على صعيد إقليمي. إن أذربيجان تسهم إسهاما قيما في الأمن الإقليمي، عن طريق التعاون على منع عمليات المتاجرة بالمخدرات، وبذل الجهود للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير القانونية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية، وعن طريق مشاركتها في بعثات حفظ السلام في المناطق الساخنة في جميع أنحاء العالم.

لقد شاركنا بنشاط، منذ البداية، في مكافحة الإرهاب عالميا. وبالأمس فقط، وقعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأذربيجان تشجع أيضا الأمن العالمي للطاقة من خلال تطوير خط أنابيب النفط باكو – تبيلسي – جيهان، وخط أنابيب الغاز باكو – تبيليسي – ارزوروم، وكذلك من خلال مشروع خط السكة الحديدية باكو – تبيليسي – أخالكالاكي – كارس.

ختاما، أود أن أُعرب عن ثقتي بأن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي حَسُن تنظيمه، سيكون خطوة مهمة نحو تنفيذ الأهداف والمهام المطروحة على الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد راميش ناث باندي، وزير خارجية مملكة نيبال.

السيد باندي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وميزة لي أن أحمل من صاحب الجلالة الملك غيانيندرا بير بيكرام شاه ديف، ومن حكومة جلالته وشعب مملكة نيبال، أحر التحيات وأطيب التمنيات بنجاح هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى.

يفخر شعب نيبال بالاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لانضمام نيبال إلى عضوية الأمم المتحدة. ونود أن نكرر الإعراب عن إيماننا الذي لا يتزعزع والتزامنا بالمبادئ التي تأسس عليها ميثاق الأمم المتحدة، ونتعهد بالعمل جنبا إلى جنب مع شقيقاتنا من الدول الأعضاء، من أجل إقامة نظام عالمي يحقق تطلعات البشرية.

على مر السنين، أصبحت الأمم المتحدة منارة الأمل في نظام دولي عادل ومنصف وسلمي. والمبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق تجسد التطلعات الحقة للبشرية. وقد قطعت هذه المؤسسة خطوات عملاقة في سبيل السلام العالمي والأمن والتنمية. وبرهنت على مدى أهمية تعددية الأطراف في إدارة الشؤون العالمية. وواجبنا هو أن ننشط الأمم المتحدة لجعلها أكثر قدرة على تحقيق تطلعات الأجيال المتعاقبة، وتجهيزها بما يلزم للتغلب على التحديات التي تستجد، والتي تتراوح بين انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والفقر، وتردي البيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأوبئة الأخرى.

وقبل خمس سنوات، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت هذه الجمعية إعلان الألفية الذي سعى إلى جعل الأمم المتحدة ''الدار المشتركة التي لا غنى عنها للبشرية كلها''. ولكن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم الوفاء بالأهداف المحددة للمعونة، وأُلغيت الديون، وأُزيلت حواجز التجارة، وخصوصا في حالة البلدان التي لها احتياجات خاصة، مثل أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، مثل نيبال. وهذه أهداف لا يمكن بلوغها إلا إذا نفذنا بجدية الالتزامات المتفق عليها في ألماتي وبروكسل والدوحة وجوهانسبرغ ومونتيري.

أما الإرهاب فإنه يشكل تهديدا خطيرا للديمقراطية، وسيادة القانون، وصميم روح الحضارة الإنسانية ذاته. وهو يتخطى الحدود، ولا يعرف منطقا ولا لغة ولا دينا. وليس هناك من بلد أو شخص أو دين محصن تماما من آفة الإرهاب. وسواء كان هجمة في نيويورك أو في مدريد أو بالي أو بسلان أو لندن أو القاهرة أو مادي في نيبال، فقد كان في كل مرة تستهدف المدنيين الأبرياء.

إن الإرهاب في أي مكان يشكل تهديدا للسلام والازدهار في كل مكان، ولا بد من محاربته بشكل شامل وجماعي وحازم، ولا بد من إدانته بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن أن يكون هناك معايير انتقائية في محاربة الإرهاب، كما لا يمكن أن يكون هناك إرهاب حميد وإرهاب خبيث. ولا يمكن إطلاقا أن يكون العنف أداة للتغيير السياسي.

وكانت نيبال ضحية إرهاب أرعن منذ عقد من الزمان. وقد قوض الإرهاب جهودنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تقويضا خطيرا. إن الإرهابيين في نيبال ينشرون العنف باسم الأيديولوجية الشمولية العتيقة المرفوضة والفاشلة.

وحكومة جلالة الملك ملتزمة بحل المشاكل التي تواجه نيبال، انطلاقا من حب الوطن باعتباره النقطة التي يلتقي عندها الجميع. وما برحت الحكومة تبذل جهودا مخلصة لاستعادة السلام والأمن، وإعادة بناء البنية الأساسية المدمرة، وتنشيط المؤسسات الديمقراطية، وضمان أن يتمتع الشعب بحقوقه الأساسية في مناخ حر وديمقراطي. وخريطة طريقنا إلى السلام، تتضمن عملية شاملة لإعطاء مغزى للديمقراطية، وتوفير الإدارة الرشيدة للشعب.

ونحن متفتحون لجميع الجهود الصادقة المؤدية إلى السلام والاستقرار في نيبال. ومع ذلك، لا يمكن إحلال السلام الدائم إلا إذا نُبذ الإرهاب كلية كوسيلة لتكريس مآرب سياسية.

ولأن القرن الحادي والعشرين ينتمي إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب، فإننا في نيبال نعمل على إقامة نظام فعال للإدارة. ولها الغرض، تجري الاستعدادات لإجراء انتخابات للمجالس البلدية بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأعتقد أن هذا سيمهد الطريق لإجراء انتخابات وطنية.

إننا نعتز كل الاعتزاز بالقيم العالمية للديمقراطية وبمثلها العليا، ومع ذلك، لا نعتقد أن ما يسمى ''النموذج الذي يصلح للجميع'' ينطبق على شعوب تتباين في خلفياتها التاريخية والاجتماعية – الثقافية والاقتصادية. وجميع البلدان والشعوب ذات السيادة والمستقلة، حرة في اختيار شكل الحكم الذي يناسب ظروفها ومتطلباتها على أفضل وجه.

وتلتزم نيبال بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أعربنا، على نحو قاطع لا لبس فيه، عن استعدادنا للوفاء بجميع الواجبات المترتبة على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. والفظائع التي يرتكبها الإرهابيون قوضت حقوق الإنسان في نيبال. ولا يمكننا أن نساوي بين واجب الحكومة الدستوري في حماية أرواح وممتلكات المواطنين العاديين،

والأنشطة المروعة التي يزاولها الإرهابيون. إن قوات الأمن في نيبال تتمسك بأسمى معايير حقوق الإنسان على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي تعمل فيها؛ تماما مثلما أبدت أداء من الطراز الأول في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم.

ونحن على اقتناع راسخ بأن الأمم المتحدة هي أفضل من يتولى مسؤولية مواجهة تحديات عصرنا، وذلك لطابعها العالمي وتأثيرها بعيد المدى. ونؤمن إيمانا قويا بأنه لا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة. وقد قال صاحب الجلالة الراحل، الملك ماهيندرا، عند مخاطبته هذه الجمعية سنة ١٩٦٧، وأقتبس:

”لقد أتى بلدي إلى الأمم المتحدة يحدوه إيمان بمنظمتها، بقدر إيمانه بميثاقها، وبقدر إيمانه بفعاليتها وبمثلها“ (A/PV.1595، ص ١).

وأضاف الملك أنه لا يوجد بديل للأمم المتحدة، وأن البديل الحقيقي الوحيد للأمم المتحدة هو أمم متحدة أكثر قوة. وتلك التأكيدات ما زالت مهمة ووجيهة حتى يومنا هذا.

ونحن على اقتناع عميق أن قوة الأمم المتحدة تكمن في عالميتها وحيادها ونزاهتها. وجميع الدول المستقلة وذات السيادة، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة، تتطلع إلى الأمم المتحدة باعتبارها أفضل أمل في مصير مشترك. ومن ثم، يقع علينا واجب جليل هو إعادة تشكيل المنظمة العالمية وجعلها أكثر نشاطا وحيوية ودينامية في وجه الواقع المتغير.

وإنني لعلى ثقة بأن المقررات التي سنعتمدها اليوم في مشروع الوثيقة الختامية، بما في ذلك تدابير لإصلاح الأمم المتحدة، سيكون لها أثر بعيد المدى من حيث جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا، لتعيش فيه البشرية وتزدهر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي الأونرابل نولسون غيفت، وزير خارجية ترينيداد وتوباغو.

السيد غيفت (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): انقضت خمس سنوات منذ اجتماعنا الأخير هنا في نيويورك لنبدأ في ذلك الحين برنامج عمل طموح كنا بحاجة ماسة إليه لمعالجة ما تم تعريفه في ذلك الوقت بأنه أهم القضايا الحاسمة التي تواجه مجتمعاتنا. وقد استند التزامنا على أساس اعترافنا بمسؤوليتنا الجماعية، بصفتنا زعماء العالم، بأن نعمل من أجل مواجهة التحديات القائمة في مجالات أساسية مثل استئصال الفقر، والتنمية المستدامة، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والسلم والأمن والإدارة الرشيدة. كما أننا تعهدنا باتخاذ إجراءات ترمي إلى حماية أضعف القطاعات في مجتمعاتنا، وتوفير الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتعزيز الترتيبات المؤسسية دعما لتلك الإجراءات.

في مؤتمر قمة الألفية المعقود في ٢٠٠٠، أكدنا أيضا إيماننا بغايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بها. وفي هذه الذكرى الخامسة لذلك التعهد التاريخي، ينبغي لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددناها بأنفسنا أن يتضمن، في أحد أو في جميع أبعاده، بحثا معمقا – طرح تساؤلات – حول مدى كفاءة وفعالية المنظمة نفسها.

وهذا الاستعراض سيكون بطبيعته مثيرا للجدل. فالعمليات العالمية التي ركزت الانتباه بقوة على مدى ارتباط مصالحنا المشتركة ارتباطا غير قابل للانفصام أدت في بنفس الوقت إلى إلقاء الضوء على الاختلافات الشديدة التي تشكل المواقف القومية ومواقف المجموعات فيما بين الكتل الجغرافية والاقتصادية والسياسية وداخلها. إن تجربتنا الأخيرة

والمستمرة بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، هي إحدى الأمثلة العديدة على ذلك.

ومن الأمور التي تهم بشكل أكثر إلحاحاً ومباشرة ترينيداد وتوباغو والبلدان الجزرية الصغيرة المتوسطة الدخل، ذات الوضع المماثل، جوانب عدم التكافؤ القائمة في الهياكل الاقتصادية الدولية وتخفّظ أطراف عديدة مؤثرة على تنفيذ إجراءات علاجية لتصليح الخلل. وما يهمنا بشكل خاص القضايا الكثيرة على جدول أعمال التجارة الدولية وعدم وجود زخم تجاه الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية.

ونحن منذ قمة الألفية قمنا، وعلى أعلى المستويات، بتركيز جهودنا على تلك القضايا الملحة ووضعنا توصيات واسعة النطاق في مجالات تهم بشكل خاص البلدان النامية. وتلك المجالات تشمل تمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأطفال. كما أننا سعينا إلى إيلاء اهتمام مؤسسي للظروف الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وقمنا بصياغة برنامج شامل لتنمية أفريقيا. ومع ذلك فإن تأثير جهودنا هذه بقي حتى الآن محدودا. إننا بحاجة لأن نفعل المزيد. ويجب أن نفعل المزيد.

وفي سياق الجهود الممتازة التي تبذلها العديد من البلدان النامية لتولّي مسؤولياتها الإنمائية والتغلب على ما تبدو في بعض الأحيان أنها تحديات لا يمكن التغلب عليها، فإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذت للتخفيف من عبء ديون المحرومين اقتصاديا بيننا.

ونحيي أيضا شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو التي حققت أهداف المانحين في المساعدة الإنمائية الرسمية وتلك التي تسعى إلى إيجاد وسائل ابتكارية لإكمال جوانب النقص في التمويل من أجل التنمية.

إننا في ترينيداد وتوباغو ظللنا نطمح إلى تحقيق الأهداف الواردة في ”رؤية ٢٠/٢٠“ الخاصة بنا من أجل التنمية الوطنية. وقد قدمنا المساعدة إلى آخرين في منطقتنا ومناطق أخرى في المدى الذي تسمح به مواردنا والظروف المصاحبة لها.

وبالرغم من ذلك، لا يزال، في هذه اللحظة، أكثر من بليون من البشر يعيشون في فقر مدقع. كما يموت عشرات الآلاف كل يوم من أمراض يمكن الوقاية منها. وقبل فترة وجيزة فقط، واجهتنا حالة واجه فيها أكثر من مليون من البشر الموت جوعا في النيجر.

وما زلنا نواجه التهديد الذي يمثله الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، والتهديد المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل والحالة التي لا يمكن الدفاع عنها لقطاعات كبيرة من البشرية تضررت بالحروب الأهلية وتعرضت لممارسات غير مقبولة تمس حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه نحن نشارك في وجهة النظر القائلة بأنه لن يكون هناك أمن بدون تنمية وبالمقابل، لا تنمية بدون أمن. ونشعر بقلق مماثل من أن السخط سوف يزداد انتشارا في المجتمعات التي نجد فيها أن منافع النمو الاقتصادي العالمي لم تصل الأغلبية فيها وفي عالم يجري فيه تهميش بعض الثقافات والحضارات على أساس الاختلافات في رؤية العالم.

وفي الختام، نرى أن الاختبار الحقيقي لاستعراضنا يجب أن يكون المدى الذي يحدد به العناصر التي تفيد في رسم الطريق المؤدي إلى الأمام وتضمن أن تعود نتائج هذه العملية بالفائدة على الأطفال والنساء والرجال في كل مكان ولا تخدم مصالح محددة على نحو ضيق.

ينبغي توجيه قراراتنا وإجراءاتنا نحو التنفيذ في الوقت المناسب، مع التركيز على النتائج المرجوة التي سبق أن حددناها في العديد من المحافل. إن التعهدات والدعوة إلى

اتخاذ إجراءات فعالة وملموسة، التي استمعنا إليها خلال الأيام القليلة الماضية في البيانات التي أدلى بها زعماء اقتصادات العالم الرئيسية تبعث على الأمل الحقيقي.

لكن، إرادتنا السياسية والتزامنا يجب أن يتجاوزا الكلمات التي نتفوه بها ليخاطبا رفاهية كل فرد خارج جدران قاعة الاجتماعات. ووفقا لذلك، فان أعمالنا يجب أن تكون أعلى صوتا من أقوالنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روزميري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

السيدة (بانكس) (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): إننا، بصفتنا دولا أعضاء، نقف معا على عتبة حقبة جديدة في تطور الأمم المتحدة. وإذا أردنا الوفاء لرؤية عام ١٩٤٥ وتحقيقها، علينا أن نجدد منظمتنا.

إن مشروع الوثيقة الختامية سيشكل زخما لذلك التجديد. وكنا نتمنى أن نحقق نتيجة أكثر طموحا. لكن نيوزيلندا ترى أن لدينا قاعدة صلبة لننطلق منها. لقد تحقق بروح توافق مونتيري توازن معقول بين المسؤوليات المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من اجل استئصال الفقر.

ونيوزيلندا تقدم مساهمتها في الشراكة العالمية من أجل التنمية. إذ رفعنا هذا العام مساعدتنا الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٣ في المائة. كما أننا نرحب بالاعتراف الوارد في الوثيقة المتفق عليها بشأن الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتطلب التزاما متزايدا من خلال برامج أعمالنا الإنمائية. وستواصل نيوزيلندا الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل وتمكينها والنهوض بصحتها الجنسية والإنجابية وحقوقها، وتلك أمور ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وترحب نيوزيلندا بإنشاء لجنة معنية ببناء السلام. والتحدي الذي أمامنا الآن هو التأكد من أن تكون اللجنة مع نهاية العام، قد نشأت وبدأت عملها وهي قادرة على تقديم مساعدة عملية.

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا، نرحب بحقيقة أن الدول الأعضاء اتفقت على أننا نتشاطر المسؤولية عن حماية السكان من أبشع الجرائم . وإن مبدأ عدم التدخل لا يمكن استخدامه كذريعة للتستر على الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة لنظهر أننا نستطيع أن نواجه الإرهاب. ويجب أن نثبت أن الجمعية العامة يمكنها أن تحرز نتائج من خلال إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب. ويجب أن نوافق على استراتيجية الأمين العام لمكافحة الإرهاب.

وترحب نيوزيلندا بالتركيز على حقوق الإنسان في الوثيقة الختامية. ومن دواعي سرورنا بشكل خاص أن تضاعف ميزانية مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان وأن يعزز مكتبها. ومما لا شك فيه أن اتفاقنا بشأن إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان إنجاز. إلا أنني لا أستطيع إخفاء خيبة أمل نيوزيلندا بأننا لم نتجاوز ذلك. وخلال الأسابيع والشهور القادمة، يجب أن نحافظ على ذلك الزخم وأن نفي بالتزاماتنا بإنشاء المجلس خلال الدورة الستين للجمعية العامة. ونيوزيلندا ملتزمة بمضاعفة الجهود للاتفاق على عضوية موسعة لمجلس الأمن لكي يصبح أكثر تمثيلاً لحقائق القرن الحادي والعشرين، ومواصلة تحسين أساليب العمل وممارساته. ونعتقد أن مجلس أمن موسّع يجب أن يضم اليابان.

وقد اعتمدنا إصلاحات واسعة للأمانة العامة والإدارة تمثِّل عناصر أساسية في التجديد الذي نسعى إلى تحقيقه.

ولكن، إذا كان ثمة جوانب إيجابية في الوثيقة الختامية، فهناك أيضا ثغرات. والانقسامات في بعض المجالات كانت عميقة لدرجة تعذر رأبها، وبعض الانقسامات كانت خطيرة. كما أن استحالة الاتفاق على لغة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار هو من دواعي قلقنا البالغ في نيوزيلندا. وغياب ذلك الاتفاق يرسل رسالة خاطئة وعلينا أن نصوبها، في ضوء الحاجة الملحة إلى معالجة ذلك الجانب الذي يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من مواطن النقص هذه، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا الأسبوع يتيح لنا جميعا فرصة لبث روح جديدة في أممنا المتحدة. ولا يسعنا أن نفشل. فتعددية الأطراف الفعالة هي حجر الزاوية في النظام العالمي وسيادة حكم القانون.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد ناصر القدوة، رئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، يشرفني أن أنقل لكم خطاب فخامة الرئيس محمود عباس، الذي آثر أن يبقى مع شعبه في هذه الظروف الدقيقة.

”أقف أمامكم اليوم ممثلا لشعبي، ناقلا رسالته، حاملا آلامه وآماله وثقته بالتزامكم بحل القضية، التي مرّ على عرضها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨ عاما. ومن أجل هذا الهدف النبيل وقف أمامكم القائد الراحل، الرئيس ياسر عرفات، لأول مرة عام ١٩٧٤، وألقى خطابه التاريخي من أجل شعبه، من أجل الأمن والسلام في المنطقة.

إننا في فلسطين نقف اليوم أمام مهمتين تاريخيتين، عقدنا العزم على إنجازهما: مهمة الاستقلال والسلام، ومهمة التطوير وبناء مؤسسات الدولة. والأولوية القصوى إذن هي إنهاء الاحتلال، وتحقيق الحرية. والسبيل نحو إنهاء الاحتلال واضح، حددته القرارات الكثيرة للشرعية الدولية، ورسمت خطواته خريطة الطريق، التي أجمع عليها العالم، واعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). إن الهدف، كما جاء في مبادرة السلام العربية، ورؤية الرئيس بوش، هو تحقيق السلام على أساس حل الدولتين: فلسطين وإسرائيل، وفقا لخط الهدنة لعام ١٩٤٩.

ونحن إذ نسعى إلى الاستقلال وبناء الدولة، نعمل على تعزيز ثقافة السلام، ونبذ العنف وإزالة أسبابه، لأننا نريد بناء مجتمع يحوِّل المعاناة التي عاشها الشعب الفلسطيني على مدى عقود إلى طاقة خلاّقة للبناء، بحيث تصبح القضية الفلسطينية مثالا للديمقراطية والتقدم، لا أداة يستغلها مَن يريد اللعب على مشاعر الاضطهاد في العالم، لتشجيع الإرهاب أو اختلاق صراع بين الحضارات.

إننا الآن نقف أمام فرصة لإعادة إطلاق عملية السلام، فرصة وفّرتها مرحلة ما بعد فك الارتباط في قطاع غزة، وبعض المناطق من شمال الضفة الغربية، والذي تعاملنا معه بإيجابية، على الرغم من كونه خطوة أحادية الجانب، ونجحنا بالفعل في ضمان سيره بشكل هادئ وآمن. وعلى إسرائيل أن تجعل هذا الانسحاب خطوة إيجابية بشكل حقيقي، وإنهاء الأمور الهامة العالقة بشكل سريع، بما في ذلك معبر رفح الحدودي مع مصر، والمطار والميناء، وتحقيق الربط بين القطاع والضفة الغربية، وبدون ذلك، ستبقى غزة سجنا كبيرا. وينبغي كذلك تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ وانسحاب إسرائيل إلى مواقع ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإطلاق سراح الأسرى، وخلق أجواء من الأمل والثقة.

غير أن أية انطلاقة جدّية لا يمكن أن تتم بدون وقف تام لكل النشاطات الاستيطانية، ولبناء الجدار، وللاستمرار في تمزيق الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات وجزر متناثرة، وخاصة في القدس. فالقدس هي عنوان السلام، والقدس الشرقية هي عاصمة دولتنا، وحصارها وإحاطتها بجدران العزل، وفصلها عن محيطها، وتدمير مقومات الحياة فيها، وحرمان المواطنين الفلسطينيين – مسلمين ومسيحيين – من الارتباط بمقدساتهم لا يمكن إلا أن ينسف أسس السلام.

إن الشراكة هي مفتاح النجاح في كل الخطوات، لأن السياسات الأحاديثة، وإن نجحت جزئيا، فنجاحها سيكون مؤقتا وليس شاملا بالتأكيد. وبالتالي، فإن خير وسيلة للتقدم هي بالتوجه فورا إلى مفاوضات الوضع الدائم لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حلا يضمن إقامة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

وفور انتخابي رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية، توصلنا إلى اتفاق وطني على التهدئة من جانب واحد، وصمدت الهدنة على الرغم من الاستفزازات المتكررة. كما باشرنا بعملية شاملة لتوحيد وإعادة تأهيل أجهزتنا الأمنية المدمّرة، وأحرزنا تقدما مهما على الرغم من العراقيل التي تواجهنا. وبالتوازي، شرعنا في عملية إصلاح توفر البنية التحتية لقيام دولة فلسطينية ديمقراطية وعصرية. فعقدت الانتخابات البلدية، وبدأ التحضير للانتخابات التشريعية، التي ستعقد في بداية العام القادم، باتجاه إرساء التعددية والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة. وقطعنا شوطا هاما في إصلاح وتنمية مؤسساتنا الحكومية، ونظامنا المالي لتهيئة المشروع التنموي الاقتصادي الذي نطمح إلى تأسيسه، والذي نعمل مع المجتمع الدولي على تحقيقه.

وفي هذا الإطار، لا يسعني إلاّ أن أشكر الدول الشقيقة والصديقة على دعمها المستمر لنا، وكذلك ما تجلى في مؤتمر لندن، وفي قمة الثمانية، ويأمل شعبنا في زيادة هذا الدعم، لأن السلم لا يتم في ظل الفقر، والتنمية لن تنجح في ظل الاحتلال.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد قناعتنا في فلسطين بضرورة وجود منظمة أمم متحدة قوية تم إصلاحها، بما في ذلك مجلس أمنها، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وكذلك ضرورة الالتزام بمبادئ وأهداف الميثاق والقانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بصون حقوق الإنسان، وحريته وكرامته، كي يتمكن المجتمع الدولي من التعامل مع التحديات التي تواجهنا جميعا من احتلال أجنبي، وإرهاب دولي، وانتشار لأسلحة الدمار الشامل، والفقر والجوع والأمراض الخطيرة.

أخيرا، نؤكد أننا نقف الآن – في الشرق الأوسط بالذات – على مفترق طرق: فإما التقدم الحثيث والفعال نحو السلام والاستقرار والأمن والبناء والتعايش، وإما الدوران مجددا في الحلقات المفرغة، في ظل تهديد دائم بتواصل العنف والإرهاب، والابتعاد عن الحلول الجوهرية للتحديات التي تواجهنا. وإنني على يقين من أنكم ستدفعون بالخيار الأول.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.